الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد الصديق بن يحيى – تاسوست-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

الحركات الإرهابية في إفريقيا و مأزق الدولة الوطنية "نموذج حركة بوكو حرام"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة

دسدوس سمية

تحت إشراف الأستاذ

لعيساني بلال

أعضاء لجنة المناقشة

✓ أ. عميور علي	رئيس اللجنة
✓ د. ريموش سفيان	عضو مناقش
✓ د. لعيساني بلال	مشرف ومناقش

السنة الجامعية:2015 /2016

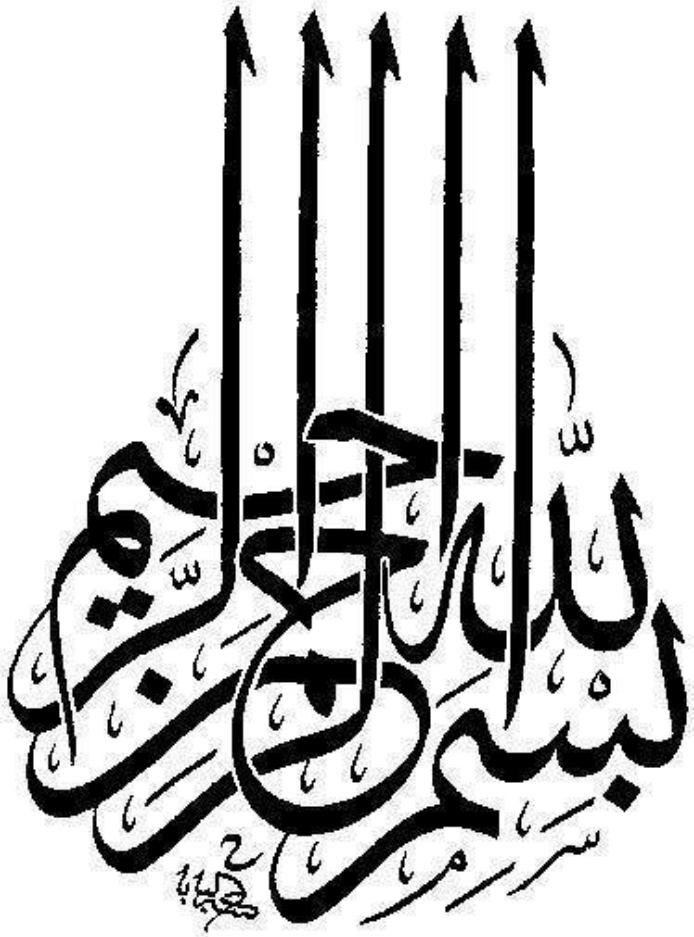

إهداء وشكر

أهدي هذا العمل

إلى من سخر نفسيهما من أجل نجاحي، فكانوا فكانوا دوما عونا وحافزا

وسندا لي: الوالدين الكريمين حفظهما الله

الله

إلى من كانوا دوما سندا لي: إخوتي وأخواتي وأخواتي الأعزاء

إلى صغير العائلة المحبوب: أحمد بايس

إلى جميع أساتذتي، وخص بالذكر الأستاذ الأستاذ المشرف

إلى جميع أصدقائي وزملائي

سمية

مقدمة

مقدمة:

تواجه مجتمعاتنا في الوقت الحاضر كثيرا من التحديات والمستجدات السرية والشاملة لكل مناشط الحياة، ومن بين التحديات التي برزت خلال السنوات الماضية ظاهرة الإرهاب والتطرف والانحراف الفكري، التي أضحت تهدد الحياة اليومية للإنسان في أي مكان في العالم، كما أن هذه الظاهرة لم تعد ذات صفة محلية أو اقليمية ترتبط بدولة أو بحضارة بعينها، لكن الحقيقة التي تؤكدها الأحداث في كل لحظة أن هذه الظاهرة الإجرامية بلا وطن ولا دين ولا هوية.

وقد أدرك المجتمع الدولي مؤخرا، وهذا نتيجة لتصاعد الأعمال الإرهابية، أن الإرهاب أصبح خطرا استراتيجيا يهدد جميع الدول، بما فيها تلك التي كانت تعتقد أنها بمنأى عن العمليات الإرهابية، فالإرهاب عمل لا إنساني ولا أخلاقي، لا تقره الشرائع السماوية ولا القوانين الوضعية وتثمل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وقيم التحضر ويهدد المصالح الحيوية في المجتمع الدولي.

يتمحور موضوع الدراسة حول الظاهرة الإرهابية، التي أصبحت تستحوذ على الحيز الرئيسي من التفاعلات الدولية، وذلك في سياق الحرب العالمية التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب من جهة، وفي ظل امتداد التهديدات إلى الكثير من مناطق العالم وعلى رأسها القارة الإفريقية من جهة أخرى، مما يجعل هذه المسألة واحدة من الملفات الرئيسية على قائمة الاهتمامات السياسية والأمنية والعسكرية، الإفريقية والدولية. وحسب قول منظمة الأمم المتحدة، فإن الإرهاب يمثل اليوم تهديدا كونيا للديموقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان والاستقرار، ولقد أتاحت العولمة فرصا للإرهابيين الدوليين في قدرتهم على الانتشار في كافة بقاع العالم، وممارستهم لمختلف الجرائم الإرهابية.

إن القارة الإفريقية ليست بعيدة ولم تكن كذلك من خطر الترهيب الذي تمارسه بعض الجماعات، خاصة وأنها بيئة هشة وضعيفة تجمع دولا واهنة وفاشلة، يسهل اختراقها واجتياز حدودها، ففيها الفقر والقمع، التهميش والإقصاء والإحباط السياسي، وعلى حد قول "سوزان رايس" مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية في شهادتها أمام الكونغرس في نوفمبر 2001: "إن إفريقيا لسوء الحظ هي المنطقة الرخوة تحت البطن

للإرهاب العالمي"، وهذا في إشارتها إلى أن إفريقيا هي أكثر المناطق جاهزية للنزاعات ولها القابلية للحروب.

ولعل الصفة المحددة للعديد من الدول الإفريقية هي وهنها، فهي قارة الأزمات والمشاكل المختلفة، وثبات وهن الدولة يعني أن هناك تداخلا بين الأوضاع الباعثة على الإرهاب الداخلي، والحركات الدولية، حيث أنه وعلى الرغم من حداثة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا إلى أنها تعتبر أحد أشكال العنف المتوطن في إفريقيا، نتيجة الحروب الأهلية والصراعات الداخلية المسلحة التي عانت منها القارة والتي تميزت بتعقد خلفياتها وأسبابها، ففي تسعينات القرن العشرين أشارت التقارير إلى أن ثلث الدول الإفريقية جنوب الصحراء لم تكن قادرة على ممارسة السيطرة والسلطة على أقاليمها، أو أن تبسط سيطرتها على حدودها.

لقد كشفت فترة هجمات الحادي عشر من سبتمبر على تنامي الظاهرة الإرهابية في العالم، خاصة في إفريقيا، أين أصبحت القارة مرتعا للعديد من الجماعات الإرهابية، التي وجدت في الضعف التقليدي للدول فرصا ملائمة لها للعمل بحرية في القارة من أجل تنفيذ أهدافها وتحقيق غاياتها. ومن هنا بدأت القارة الإفريقية في الانخراط في الإرهاب العالمي والإرهاب المتبادل، وبدأ الإرهاب يتجه نحو النسقية أكثر والتنظيم أكبر، على الرغم من أن العمليات الإرهابية العشوائية كانت ما تزال موجودة، وقد خضع التهديد الإرهابي في إفريقيا بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م، إلى ثلاث تحليلات:

النظرة الأولى: وتفترض بقاء وثبات نفس الإشكالية الصادرة عن التهديدات الإرهابية، التي كانت فترة ما قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

النظرة الثانية: تؤكد أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر تمثل قطيعة في تطور الإرهاب، و تؤدي إلى الانتقال إلى نوع خاص وحصري من الإرهاب.

النظرة الثالثة: وتقوم على اعتبار أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر هي عامل أدى إلى التسارع المتزايد لتوجهات قائمة من قبل، أكثر من اعتبارها قفزة نوعية في إطار مفهوم أمني جديد وغامض.

وعليه وبناء على ما تم تقديمه ستفحص هذه الدراسة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا وتأثيرها على واقع الشعوب الإفريقية، باعتبارها ظاهرة خطيرة عصفت بالقارة نحو وضع متأزم خاصة بعد عجز وذبول الحكومات الإفريقية عن وضع حد لها.

أولا: إشكالية الدراسة

تثير دراسة الظاهرة الإرهابية في القارة الإفريقية مشكلة رئيسية وهي:

- كيف أثرت الحركات الإرهابية الناشطة في إفريقيا على الوضع الأمني للقارة؟

وتبرز عن هذه المشكلة مجموعة من التساؤلات هي:

1. ما هي المقاربات المعرفية التي يمكن من خلالها دراسة الظاهرة الإرهابية؟
2. ما هي مبررات الظاهرة الإرهابية في إفريقيا؟

ما هو الواقع النيجيري في ظل تنامي الظاهرة الإرهابية في إفريقيا؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة بطرح مجموعة من الفروض العلمية، التي تعتبر بمثابة الضوابط الأساسية التي تحكم مسار البحث وتحدد وجهته، ومن ثم يمكن صياغة الفروض التالية:

الفرضية الرئيسية:

إن تصاعد العمليات والأنشطة الإرهابية قد عصفت بالوضع الإفريقي ناحية التأزم والتعقيد.

وتبرز عن هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الجزئية هي:

الفرضية الأولى:

إن تعدد مصادر وأسباب الظاهرة الإرهابية، أساليبها وأشكالها، يساعد على بروز أطر معرفية ملائمة لتحليلها.

الفرضية الثانية:

إن الخلايا الإرهابية تتكاثر فقط في دول هشة وضعيفة، دول غير قادرة على تحقيق شروط الأمن والسلم.

الفرضية الثالثة:

إن الترهيب في القارة الإفريقية قد أوصل الوضع الأمني في نيجيريا إلى ذروة التأزم.

ثالثا: أدبيات الدراسة

شهدت الظاهرة الإرهابية وعلى مر العصور الكثير من الدراسات والتوثيقات وحفظ الشواهد المختلفة عن هذه الظاهرة، وعند البحث في الظاهرة الإرهابية وتفاعلاتها في القارة الإفريقية نجد أنه أولى الدراسات في هذا الموضوع تلك الندوة التي ترجمها "كاظم هاشم نعمة" في 2005م المنعقدة بجامعة الأخوين، ومعهد الدراسات الأمنية ببريتوريا عاصمة جنوب إفريقيا، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية في الثالث والرابع من جويلية 2003م، تمحورت هذه الندوة حول: "إفريقيا بعد 11 سبتمبر: استراتيجيات الإنخراط والتعاون". إذ نجد خمسة عشر دراسة مقدمة في هذه الندوة.

حيث قدم "كريستوفر كلافلام"، دراسة بعنوان: " الإرهاب في إفريقيا: مشكلات التعريف والتاريخ والتطور"، وقد ركز على المشكلات التي تعترض تعريف الإرهاب والتمييز بين الإرهاب وحرب العصابات، ومدى اختلاف الإرهاب في إفريقيا في جنوب الصحراء عن الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، وكذا تطور الإرهاب في إفريقيا عبر نموذجي الإرهاب التحرري والثوري، ومن خلال انخراط إفريقيا في الإرهاب العالمي.

كما قدمت 'إنيلي بوثا"، دراسة بعنوان: "خطة دولية لمكافحة الإرهاب: إشراك إفريقيا"، حيث انطلقت هذه الدراسة من تمييز المقاتل من أجل الحرية عن الإرهابي وكذلك التفريق بين مقاومة الإرهاب التي تستخدم – حسبه- أساليب هجومية، ومكافحة الإرهاب التي تستخدم قابليات دفاعية، وكذا التمييز بين الإرهاب القسري الذي تتداوله وسائل الإعلام، والإرهاب الكارثي الكامن في الفقر والأوبئة، وخلص الباحث إلى طرح خطة دولية لمكافحة الإرهاب، ومن ضروراتها إشراك القارة الإفريقية.

بنما تعرض "حسين مولومون" و "جيري سوارت" و"انيلي بوثا" لدراسة مشتركة تحت عنوان: " الأصولية الإسلامية في إفريقيا: العملاق الناهض"، إذ تطرقوا إلى دراسة مجموعة من النماذج الإفريقية التي شهدت حركات الأصولية الإسلامية المتطرفة، حيث تظهر مصر في المقدمة كأول بلد إفريقي وعربي شهد ظاهرة الأصولية الإسلامية المعاصرة، ومن ثم التعرض للحالة السودانية والحالة الجزائرية.

وتعرض "جيفري هيربزت" و "غريغ ميلز" لمداخلة بعنوان: "إفريقيا والحرب على الإرهاب" وركز الباحثين على إشكالية العلاقة بين الظاهرة الإرهابية والدولة الضعيفة في إفريقيا ومدى ارتباط الإرهاب بهذا الشكل من الدول نتيجة لما توافره هذه الأخيرة من مزايا للجماعات الإرهابية، والتعرض كذلك لأهم نتائج هجمات الحادي عشر من سبتمبر على إفريقيا وتبيان مكانة إفريقيا في الاستراتيجية الأمريكية والدولية لمواجهة الإرهاب، بينما خلص الباحثين للديموقراطية كمخرج لإفريقيا من مشكلة التهديدات الإرهابية.

وعلى صعيد الدراسات الأخرى فقد قدمthomas Demspy دراسة بعنوان:

«counterterrorism in AfricanFailed state: challenges and political solution»

وذلك في أفريل 2006، وقد حاول الباحث تحليل الظاهرة الإرهابية في إفريقيا من خلال ربطها بانتشار ظاهرة أخرى موازية ومدعمة لنشوء الأولى تمثلت في انتشار الدولة الفاشلة في إفريقيا حيث أصبحت الدولة الفاشلة راعية للإرهاب من خلال إخفاقها وفشلها المستمر في أداء مهامها الأولية وعجزها التام في محاربة الظاهرة الإرهابية.

ونجد كذلك مجموعة الكتب التي حررها كل من "ويلفا أوكيما" و "انيلي بوثا"، من خلال جمعهم للمدخلات التي تعرض في الندوات التي يقوم بها معهد الدراسات الأمنية (ISS).

قام المعهد بندوة في برتوريا في السادس والساع من نوفمبر 2006 تحت عنوان: « voiceunderstandingterrorism in Africa : in search for Africa »، والتي نشرت في كتاب جماعي في عام 2007، حيث تمحورت أعمال هذه الندوة على الفهم الإفريقي للإرهاب من خلال التطرق إلى المسببات التاريخية لظهور الخطر الإرهابي وتطوره، ومدى هشاشة وقابلية الدول الإفريقية لممارسة النشاطات الإرهابية التي أثرت بشكل كبير على تنمية وتطور هذه الدول، ما دفع بهذه الأخيرة إلى تبني استراتيجيات مختلفة لمكافحة هذه الظاهرة.

وعلى صعيد الدراسات العربية لقد قدم "أحمد إبراهيم محمد" دراسة معنونة بـ "الإرهاب الدولي في إفريقيا: بين الأزمات الداخلية وتهديدات القاعدة" في جويلية 2008،

محاولا بذلك تحليل طبيعة التهديد الإرهابي في إفريقيا والبحث في تطور جهود مكافحته وانعكاسات ذلك على إفريقيا ولقد ركز بشكل كامل على تنظيم القاعدة في إفريقيا والأدوار التي تقوم بها.

رابعا: مبررات اختيار الموضوع

أ- المبررات الموضوعية:

الرغبة في شرح وتحديد مفهوم الظاهرة الإرهابية والوقوف على مسببات نشأتها وتطورها في القارة الإفريقية، وتأثير على واقع الشعوب الإفريقية، كما أن قلة وجود دراسات سابقة تطرقت أو تناولت بشكل مباشر الإرهاب في القارة الإفريقية.

ب- الأسباب الذاتية:

الرغبة في التخصص في قضايا الإرهاب في العالم، ودراستها دراسة مفصلة تقتضي تحليلها ثم فهمها، كما أن دراسة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا مهمة جدا نظرا لتأثيراتها المباشرة على واقع اليوم، فهي ما تزال من مواضيع الساعة تهدد أمن واستقرار كثير من الدول.

خامسا: الإطار النظري

مما لا يمكن تجاهله تلك العلاقة بين عالم النظرية المجردة وعالم الواقع الفعلي فالنظرية تفسر الظاهرة، من ثم تسهم في تحليلها وفهمها كما أنها توفر القدرة على التنبؤ بما يحمل أن يؤول إليه تطور الظاهرة في المستقبل.

وتستند الدراسة نظريا على "المقاربة البنائية"، هاته الأخيرة التي تهتم بتحليل الظواهر الدولية، خصوصا منها القضايا الأمنية والنزاعات الداخلية، وخصوصا النزاعات الإثنية المتعلقة بالهوية، فالظاهرة الإرهابية حسب البنائية ما هي إلا نتاج لتعدد الهويات وتصارعها.

ظهرت المقاربة البنائية كنموذج في العلاقات الدولية مع نهاية الثمانينات، خاصة مع كتابات " ألكسندر واندت Alexandewendt" و" نيكولاس أنوف Nicolas onuf"، وتهتم عموما بدراسة وتحليل الظواهر الدولية، خصوصا منها القضايا الأمنية والنزاعات الداخلية، وخصوصا النزاعات الإثنية المتعلقة بالهوية، إذ يرون أن أزمة الهوية هي

ديناميكية سيكولوجية، وأن النزاعات الداخلية إنما هي نتاج لهشاشة الهوية الإثنية، إلا أنها في الواقع ما هي إلا بناءا لقادة إثنو-سياسيين، فلكي تحدث أزمة الهوية يجب توفر مجموعة من الظروف المساعدة على انفجار النزاع، فمرض الهوية عبارة عن تزامن لمجموعة من الأعراض ويلخصها " فرانسوا ثيووال thual François "- وهوباحث فرنسي في العلوم السياسية - في ثلاث أزمات هي:

1- الأزمة الاجتماعية – الاقتصادية: وتحدث نتيجة انعدام الرفاهية، وتدني مستوى المعيشة، وارتفاع نسبة الفقر، مما يزيد ذلك من درجة التوتر داخل المجتمع وعدم الاستقرار، ويعزز اللامساواة والتهميش، مما يدفع لتحريك المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويمهد لظهور النزاع وتصعيده سعيا لتحقيق الذات والبقاء للجماعات الإثنية داخل المجتمع ككل.

2- أزمة الدولة: إن أزمة الهوية لن تحدث إذا لم يكن هناك أزمة دولة، فالدولة في هذه الحالة لم تستطع تقلد وظائفها الدولاتية، ووقفت عاجزة عن تلبية أبسط الحاجات للمواطنين، وهذا العجز ناتج عن شخصنة الدولة، أي أنها أصبحت تخدم أقليات أو جماعات معينة تحتكر السلطة والثروة وتمثل الدولة في شخص هؤلاء، وبما أن دولة ما بعد الاستقلال ضعيفة وهشة (مثل دول إفريقيا)، ويسيطر عليها العامل الإثني، فغالبا ما يخلق التمييز بين الجماعات الإثنية، كما أن الحياة السياسية في هذه الدول لا يمكنها أن تقوم إلا على أساس نزاع الهوية الإثنية، وقد توصلت الدراسات في هذا المجال إلى أن المطالبة بالحقوق الأساسية ينبثق في الأساس من سياسات التهميش والتمييز والإقصاء التي يمارسها النظام السياسي أو الطبقة الحاكمة، إلا أن هذا العامل وحده لا يكفي لبروز أزمة الهوية.

3- أزمة التجانس الداخلي الإثنو- ثقافي : ترتبط الظروف الهوياتية إلى حد بعيد بعامل التجانس الداخلي والذي يفوض وجود أقليات إوإثنيات وطنية أو دينية من جهة، ووجود جار يعتقد أنه عدواني، خاصة إذا كان هذا الجار يدعم أحد مكونات المجتمع في دولة معينة، فعدم التجانس الداخلي هذا يجعل الإثنيات تعيش منغلقة في نفس المجال السياسي ونفس الحدود، ويخلق فجوة تقسم الجماعات المختلفة الهوية إلى "نحن" و "هم"، كما تنقسم إلى

"أهل البلد" و "الغرباء"، ومن هم "داخل الجماعات" ومن "خارج الجماعة" 32، وكلما زادت الفوارق بين الجماعات الإثنية، كلما اتسعت هوة التفاهم ونمت الأحقاد أكثر فأكثر، فيلجأ إلى العنف أو الهجرة.

سادسا: الإطار المنهجي

تستلزم الدراسة العلمية مراحل وخطوات تحدد وتضبط عمل الباحث، بغية التوصل إلى المعلومات الدقيقة، وهذا ما يعرف بمنهج الدراسة، وقد فرضت طبيعة إشكالية الدراسة والأهداف المتوخاة من هذه الدراسة، لامتداد نطاقها الزمني وشمولها الموضوعي إلى الاعتماد على ثلاثة أنواع من المناهج:

- **المنهج التاريخي:** وهو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها من الماضي والتطورات التي لحقتها، والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها بل إنه يقدم تصورا لمختلف التطورات، والمقصد من استخدام هذا المنهج هو التتبع التاريخي لنشأة الظاهرة الإرهابية في القارة الإفريقية.
- **المنهج المقارن:** إن هذا المنهج يحظى بأهمية كبرى في الدراسات السياسية، وقد تم الاستعانة به في هذه الدراسة لمقارنة أوضاع القارة الإفريقية المختلفة لما لحقها من تطورات فيما بعد. حيث أن إفريقيا قد عرفت العديد من التطورات بعد استقلالها.
- **منهج دراسة الحالة:** وهو منهج يهدف إلى الحصول على معلومات شاملة عن الحالة المدروسة، وذلك بالإهتمام بمختلف جوانبها وكذا مختلف العوامل المؤثرة فيها، فهو بحث معمق في دراسة حالة من الحالات، وفي العوامل المعقدة التي أثرت فيها، و الظروف المحيطة بها، والنتائج العامة والخاصة التي نتجت عن كل هذا، وهذا ما يتوافق مع دراستنا في تشخيص الحركة الإرهابية "بوكو حرام"، من خلال دراسة حالة نيجيريا.

سابعا: تفصيل الدراسة

لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول. يتناول الفصل الأول دراسة الظاهرة الإرهابية من مقاربة معرفية، وذلك لفهم الظاهرة وإزالة الغموض واللبس الذي يكتنفها. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، يتضمن المبحث الأول دراسة لمفهوم الظاهرة

الإرهابية ونشأتها، أما المبحث الثاني فتناول خصائص وأنماط الظاهرة الإرهابية، في حين تضمن المبحث الثالث تطور أو تنامي الإرهابية، أما المبحث الرابع فقد جاء في شكل مقاربة نظرية، وهي "النظرية البنائية" كمعالجة للظاهرة الإرهابية.

أما الفصل الثاني فقد تناول الظاهرة الإرهابية في إفريقيا، من خلال ربطها بالأزمات المختلفة التي تعاني منها القارة الإفريقية، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث أيضا، فتناول المبحث الأول "أزمة الشرعية" كأحد المشاكل العويصة التي تعاني منها إفريقيا والتي كانت لها علاقة بإرهاب القارة، أما المبحث الثاني فقد تناول "مشكلة التعددية الهوياتية" في إفريقيا، في حين تضمن المبحث الثالث والمبحث الرابع كل من "مشكلة المشاركة السياسية" و"مشكلة التوزيع".

وفي الفصل الأخير من الدراسة تم إسقاط الظاهرة الإرهابية في إفريقيا على الدولة النيجيرية، من خلال دراسة الحركة الإرهابية النيجيرية "بوكو حرام".

الفصل الأول

الظاهرة الإرهابية:

مقاربة معرفية

تمهيد

تعتبر الظاهرة الإرهابية من الظواهر الإجرامية التي تجاوزت آثارها حدود الدّولة الواحدة، فاكتسبت بذلك طابعا عالميا يهدد أمن وسلامة البشرية، وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومصالح الشعوب الحيوية، وذلك بهدف إحداث تغيرات في الأوضاع الدّولية. وهي بشكل عام ظاهرة جد معقدة، يعكسها تصادم في الأهداف والقيم والإيديولوجيات بين الأفراد والجماعات والدول، كما أنه يصعب إرجاعها إلى سبب واحد يحدد بدايتها ويحكم مسارها، الأمر الذي يجعل من دراسة الظاهرة الإرهابية وتحديد مصادرها وتحولاتها يأخذ منطلقات متنوعة.

إن المقاربة المعرفية تساعد على فهم الإرهاب وإزالة الغموض واللبس الذي يكتنفه الأمر الذي يمكن من الوصول إلى نتائج صحيحة تعبر عن الواقع العملي.

المبحث الأول: الإرهاب: مفهومه ونشأته

المطلب الأول : تعريف الإرهاب

أولا:التعريف على المستوى اللفظي

يعتبر مصطلح **"الإرهاب"** من أكثر المصطلحات غموضا واتساعا بسبب تعدد واختلاف التعريفات التي قدمت له سواء من طرف المفكرين والباحثين، أو من قبل السياسيين والاستراتيجيين الممارسين؛ وإذا كان الاختلاف بين المفكرين مردّه في الغالب تعدد مقارباتهم التي ينظرون من خلالها للظاهرة، فإن التباين بين التعريفات التي يقدمها الساسة والإستراتيجيون تعود بالأساس إلى طغيان الاعتبارات السياسية ومنطق المصلحة القومية والحسابات الإستراتيجية على المفاهيم والتعريفات التي يقدمها هؤلاء، والتي تعكس التصور الأمني المراد إرساؤه والترويج له من طرف أصحابه من أجل نزع الشرعية عن الخصوم والأعداء، وشرعنة الممارسات التي تتخذ أو قد تتخذ ضدّهم في المستقبل.

يرجع الارهاب بجذوره إلى الأزمنة القديمة حيث لجأ الانسان إلى استخدام شتى أنواع العنف ضد من هو أضعف منه؛ فكانت الحياة تستمر وفق قانون "البقاء للأقوى"، ورغم كل هذا التقدم العلمي والتقني والاجتماعي وتطور النظم والقوانين التي تضبط سلوكات الأفراد وتنظم علاقاتهم يبقى الإرهاب ظاهرة اجتماعية سياسية تلازم الاجتماع الإنساني.[1]

ولعلّ المنطق السابق هو ما قصد المفكر الباكستاني **محمد إقبال** الكشف عنه في محاضرته **"إرهابهم وإرهابنا"** التي ألقاها في جامعة **"كولورادو"** في 18 ديسمبر عام 1998، قبل وفاته في إسلام أباد في الحادي عشر من ماي عام 1999؛ أين يذكر الكاتب أنه في أوت 1998 أمر الرئيس الأميركي **بيل كلينتون** بقصف صاروخي من البحرية الأميركية المتمركزة في المحيط الهندي بهدف قتل **أسامة بن لادن** ورجاله في معسكرات أفغانستان، - وهنا يتوجه المحاضر إلى الجمهور الذي يستمع إلى محاضرته- بالقول: "ولا أحبّ أن أحرجكم بأن أذكركم بأن السيد **بن لادن**الذي أُطلق عليه 15صاروخاً أميركياً أُرسل إلى أفغانستان، كان قبل أعوام قليلة فقط من هذه الحادثة المعادلَ الأخلاقي لـجورج

---

[1]عبد الرحمان عمار، **"قضية الإرهاب بين الحق والباطل"**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ص ص 75،من موقع:
.http://www.awu-dam.org

واشنطن وتوماس جيفرسون، ولكنّه غضب لأنه أُسقط من مرتبة المعادل الأخلاقي لآبائكم المؤسّسين، فراح يفرغ غضبه بطرق مختلفة؟"[*]. ويشير محمد إقبال بدهاء إلى أنّ مسألة الإرهاب مسألة معقدة؛ فالإرهابيون يتبدّلون، وهذه هي الخاصية الأهمّ في مقاربتكم للإرهاب، ذلك أنّ إرهابيّ الأمس بطل اليوم، وبطل الأمس هو إرهابيّ اليوم".[1]

تعتبر الحجج والدواعي السابقة كافية للدلالة على درجة "اللامعيارية" والانتقائية التي تميّز التعامل الدولي مع الظاهرة المحكومة طبعا بالرؤية الغربية والأمريكية على وجه الخصوص، ومن هذا المنطلق يصبح إعطاء مفهوم دقيق وواضح للإرهاب أحد العقبات الأساسية أمام الباحث الموضوعي خاصة وأنّ الفشل قد شاب العديد من الجهود الأممية الساعية إلى إرساء تعريف متفق عليه للإرهاب، وهو ما انعكس في شكل تباين كبير يصل لدرجة التناقض في تصنيفاتهم للحركات "الإرهابية"؛ وتجلى هذا التناقض في قضية "حركة الإخوان المسلمين" في مصر، وقبلها "حركة حماس" في فلسطين، و"حزب الله في لبنان"

عموما، يعود أصل المصطلح إلى الفعل أرهب، يرهب، إرهابا بمعنى يخوّف ويردع، وهو المعنى الذي تضمنته الآية الكريمة: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل **ترهبون** به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوفّ إليكم وأنتم لا تظلمون".[2]

يعتبرالإرهاب بمعنى الرّدع والتخويف سلوكا رائجا مند القدم في السّياسة الدولية؛ فإذا كان مفهوم الرّدع قد وصل أوجّ شهرته إبّان الحرب الباردة بفعل اكتساب القوتين العظميتين للسلاح النووي، فإنّ ما يعرف بـ "الرّدع النووي" يصبح سلوكا إرهابيا بامتياز كونه يهدف إلى تخويف الطرف أو الأطراف الأخرى وردعهم عن القيام بسلوك معاد. وعندما نعلم بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر القوى النووية في العالم والتي ترفض التوقيع على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، إلى جانب كونها الدولة الوحيدة التي

---

[*] يشير الكاتب هنا إلى الدعم الأمريكي لـ "لمجاهدين الأفغان" أيام الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، ويذكر أن العقل الغربي يغمض عينيه عنها لأنها حقيقة محرجة لـه بالفعل، فيقول "ففي عام 1985 استقبل الرئيس **رونالد ريغان** مجموعة من الرجال الملتحين في البيت الأبيض، ثم تحدث إلى الصحافة، وأشار إليهم، وقال: **"هؤلاء هم المعادلون الأخلاقيون لآباء أميركا المؤسسين.."** وهؤلاء الرجال كانوا المجاهدين الأفغان؟؟- الذين كان من بينهم أسامة بن لادن-، آنذاك كانوا يحاربون **"إمبراطورية الشر"** ويعني بها "الاتحاد السوفيتي"، ليتحوّلوا بعد أحداث 2001/09/11 أنفسهم إلى "إمبراطورية الشرّ" التي تجب محاربتها؟؟.

[1] عبد الرحمان عمار، مرجع سابق،ص76.

[2] سورة الأنفال، الآية 61.

استخدمت هذا السلاح مرتين ضد اليابان 1945 في نكازاكي وهيروشيما فإنه، وبالمعنى السابق؛ تصبح هي أقدم وأكبر إرهابي في التاريخ.

أمّا المصطلح TERRORISM فيعود إلى الأصل اللاتيني TERRERE ومعناها يرعب أو يفزع[1]،فإذا انتقلنا إلى الإنجليزية نجد أن كلمة "إرهاب" تتكون من الإسمterror زائد المقطع ism وبهذا تتكون كلمة terrorism لتعني الفزع، الرعب والهول، كما يستعمل منها الفعل terrorize بمعنى يرعب ويفزع.

وبالانتقال إلى اللغة الفرنسية نجد كلمتي Terreur، وTerrorisme وهما تحملان ذات المعنى، وبترجمة كلمة Terreur إلى العربية نجد أنها تعني عدة معاني: الرهبة، الذعر والخوف الشديدين، وترادفهما اصطلاحيا كلمة Terrorisme التي تعني باللغة العربية "الإرهاب"،[2] وكلمة الإرهاب كلمة حديثة في اللغة الفرنسية لم تستعمل قبل عام 1794، أما كلمة Terreur الفرنسية فهي مشتقة من الأصل اللاتيني Tersere، Terrere وهما فعلان بمعنى يرتعد أو يرتجف، ومن الأسماء المشتقة من هذين الفعلين Terroris وTerror.[3]

ومما سبق يتضح لنا –إجمالا- أن لفظ الإرهاب يثير معاني الخوف أو التخويف، والرعب والإرعاب.

ثانيا: التعريف على المستوى الاصطلاحي

جاء تعريف الإرهاب في كثير من الموسوعات العالمية والقواميس، فالإرهابيين في معجم الوسيط وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية.[4]

أما في موسوعة السياسة فيعني الإرهاب "استخدام العنف أو التهديد به بكافة أشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف... بغية تحقيق هدف سياسي

---

[1] إسماعيل الغزال، **الإرهاب والقانون الدولي**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1990، ص 12.

[2] محمد عبد المطلب الخشن، **تعريف الإرهاب الدولي: بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 41-43.

[3] -A. beaujean,**Dictionnaire de la langue Française**, Editions Universitairesm, Paris, PP 1183, 1184.

[4] منير البعلبكي، **المعجم الوسيط**، دار النهضة، القاهرة، 1994، ص ص 182، 183.

معين، مثل كسر روح المقاومة، وهدم معنويات الأفراد والمؤسسات، أو كوسيلة للحصول على معلومات[1]أو مكاسب مادية، أو لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية.

وفي قاموس المنجد ورد أن "الرهب" و"المرهوب" هو ما يخاف منه، والفعل الثلاثي هو "رهب" أي خاف وهي مشتقة من المصدر وهو "الإرهاب"، والإرهابي هو من يلجأ إلى الإرهاب ليقيم سلطته.[2]

وفي القاموس الفرنسي "لاروس Larousse" يعرف الإرهاب Terrorisme بأنه مجموعة أعمال العنف التي تقوم بها مجموعات ثورية، أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة القائمة، وعرف الإرهابي بأنه "الشخص الذي يمارس العنف".[3]

وحسب قاموس "أكسفورد Oxford world Power dictionary"، يعود مصطلح الإرهاب إلى أصل الديموقراطيات الحديثة، وهو كلمة فرنسية الأصل، دخلت اللغة الإنجليزية في العام 1794، وذلك بعد حكم الرعب Reingnofterror، والإرهاب هنا هو سياسة الرد بالعنف ضد من استعملوه.[4]

أما في الموسوعة العالمية نجد أن الإرهابي هو" ذلك الشخص الذي يمارس العنف، وهو لا يعمل بمفرده، ولكنه ينخرط في إطار جماعة أو نظام معين، وذلك وفقا لاستراتيجية محددة" .

ويتضح مما سبق، أن القاسم المشترك فيما بين هذه التعريفات لمفهوم الظاهرة الإرهابية، تشترك كلها في نمط من أنماط العنف ذي الطبيعة السياسية.[5]

ثالثا: التعريف على المستوى الإيتيمولوجي

من الناحية العلمية والأكاديمية لا يوجد إجماع حول تعريف الإرهاب، إذ تختلف التعاريف من توجه لآخر، حيث تقتصر الدراسة على تعريف بعض الهيئات والأشخاص.

1- على مستوى بعض الهيئات:

من أبرز المساهمات في هذا الخصوص:

---

(1)عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1985، ص 282.

(2)**قاموس المنجد**، دار الشروق، بيروت، 1969، ص 282.

(3) Gere François, **Dictionnaire de la pensée stratégique**, La rousse Bordas, Paris, 2000, PP 22,23.

(4)**Oxford world power dictionary**, oxford universitypress, china, 2006, P 416.

(5) العياشي وقاف، **مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون**، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 8.

- تعريف لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة: عند وضعها مشروع اتفاقية موحدة بشأن إجراءات مواجهة الإرهاب الدولي العام 1980، ذكرت: "يعد الإرهاب الدولي عملا من أعمال العنف الخطير أو التهديد به، يصدر من فرد أو جماعة سواء كان ضد الأشخاص أو المنظمات، أو المواقع السكنية أو الحكومية، أو الدبلوماسية، أو محاولة ارتكاب، أو الاشتراك، أو التحريض على ارتكاب الجرائم، يشكل أيضا جريمة الإرهاب الدولي.[1]

- تعريف الإتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب لعام 1977: تضمنت هذه الاتفاقية في مادتها الأولى تعريفا حصريا للإرهاب بمعنى أنها قد أوردت طائفة من الأفعال التي تعد من قبيل الأفعال الإرهابية وهي:

- الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية "لاهاي" 1970 والخاصة بقمع الاستيلاء على الطائرات.

- الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية "مونتريال" 1971، والخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة والموجهة منذ الطيران المدني.

- الجرائم الخطيرة التي تتضمن الإعتداء على الحياة والسلامة الجسدية أو الحرية للأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الدولية والجرائم التي تشمل الخطف وأخذ الرهائن واحتجازهم غير المشروع.

- جرائم استعمال المفرقعات والقنابل والأسلحة النارية والمتفجرات والرسائل المفخخة إذا ترتب على هذا الاستخدام تعريض الأشخاص للخطر، ومحاولة ارتكاب أي من هذه الجرائم السابقة، أو الإشتراك فيها.[2]

ومما يذكر أن هذه الاتفاقية تعد إنجازا هاما على صعيد التعاون الإقليمي من أجل وضع حد للجرائم الإرهابية.

- تعريف الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998: عرفت هذه الإتفاقية، في مادتها الأولى في جزئها الثاني، الإرهابي على أنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي، فردي أو جماعي، يهدف إلى إبقاء

---

[1] عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون، **الجريمة المنظمة: التعريف الأنماط والاتجاهات**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 145.

[2] المرجع نفسه، ص 147.

الرعب بين الناس، أو ترويعهم لإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق، والأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها، أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.[1]

- تعريف الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب لعام 1999:

فقد تبنت تعريفا للإرهاب يقوم على اعتباره أي فعل يمثل انتهاكا للقوانين الجنائية للدول الأعضاء، ويهدد الحياة أو السلامة البدنية أو الحرية، أو يسبب إصابات خطيرة أو الوفاة، لأي شخص أو عدد من الأفراد أو جماعات من الأفراد، أو قد يسبب دمارا للممتلكات العامة أو الخاصة أو الموارد الطبيعية أو التراث البيئي أو الثقافي، ويكون هادفا ومتعمدا ويدخل ضمن الأعمال الإرهابية كل ما يلي: الترهيب، أو تخويف أو أجبار أو إكراه أو دفع أي حكومة أو هيئة أو مؤسسة[2] أو الجمهور العام أو أي قطاع، لفعل أو الامتناع عن فعل أي عمل، أو تتبنى أو تمتنع عن موقف معين، أو تعمل طبقا لمبادئ معينة، أو تخريب أي خدمات عامة أو وسائل إيصال أي خدمة أساسية للجمهور أو لإيجاد حالة طوارئ عامة، أو إيجاد حالة من العصيان المسلح في الدولة.[3]

2- على مستوى بعض الأشخاص:

تعود أولى المحاولات العلمية للتعريف بالإرهاب إلى عام 1930، حيث جاء بموسوعة العلوم الاجتماعية بأن الإرهاب هو: "المنهج أو النظرية الكامنة وراء المنهج، الذي بمقتضاه تسعى مجموعة منظمة أو حزب إلى الوصول إلى أهدافه المعلنة بالاستخدام المنهجي للعنف بصورة أساسية".[4]

ويلاحظ "أرنولد توينبيَ Arnold toynbee"- وهو باحث ومؤرخ إنجليزي - أن الظاهرة الإرهابية بوصفها أسهل من تعريفها، أما "ألكس شميد Alex Schmed"- وهو عالم يهودي سويسري يعنى بدراسات الإرهاب - فلقد اعتبر الإرهاب بأنه: "أسلوب من أساليب الصراع الذي تقع فيه الضحايا الجزافية أو الرمزية كهدف عنف فعال".

---

(1) جامعة الدول العربية، الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، القاهرة، 22 أفريل 1998، ص 01.
(2) منظمة الوحدة الإفريقية، الإتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، الجزائر، 1999، ص 67
(3) منظمة الوحدة الإفريقية، مرجع سابق، ص 03.
(4) مطيع مختار، "محاولة في تحديد مفهوم الإرهاب وممارسة من خلال النموذج الأمريكي" **مجلة الوحدة**، العدد 67، أفريل 1990، ص ص 211 – 221.

ويعرف "إريك موريس Eric Morris" الإرهاب بأنه: "استخدام أو التهديد باستخدام عنف غير عادي، او غير مألوف لتحقيق غايات سياسية، وأفعال الإرهاب عادة ما تكون رمزية لتحقيق تأثير نفسي أكثر منه تأثير مادي".[1]

ويعرفه "ريمون آرون Raymond Aron"- وهو أحد أبرز علماء الإجتماع الفرنسيين - بأنه: "عمل من أعمال العنف ترجح فيه كفة التأثير النفسي على كفة النتائج المادية".

أما "جينكيز" Jenkins فيعرف الإرهاب بأنه: "التهديد بالعنف أو الأعمال الفردية للعنف، والذي يهدف إلى إشاعة الخوف والرعب، وأن الإرهاب عنف ليس من أجل فقط التأثير على الضحية، ولكن في الحقيقة فإن الضحية يمكن أن لا يكون على صلة إطلاقا بقضية الإرهابيين، وأن الخوف هو الهدف المرجو وليس الآثار الجانبية للإرهاب.[2]

وقد عرفه **وولترلاكير** Walter laqueurوهو مؤرخ ومعلق سياسي بولندي قائلا: "الإرهاب عملية تتألف من عناصر؛ فعل العنف أو التهديد باستخدامه، وردة الفعل العاطفية الناجمة عن أقصى درجات الخوف الذي أصاب الضحايا أو قد يصيب الضحايا المحتملين، والتأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد باستخدامه، أي نتائج الخوف".[3]

إذن يمكن النّظر إلى الإرهاب بوصفه عبارة عن "مجموعة من الأفراد أو التنظيمات التي تسعى إلى تحقيق أهدافها عن طريق العنف المسلح"؛ ويبدوا واضحا هنا أن الإرهاب ظاهرة كونية لا ترتبط بثقافة معينة أو دين بذاته، وإنما تنتشر في العديد من مناطق العالم وحتى في فرنسا وايرلندا الشمالية وإسبانيا وإيطاليا وغيرها.[4]

كما قد يعني الإرهاب "عنفا مدبّرا بدافع سياسي ينفذ ضد أهداف غير قتالية من قبل جماعات شبه قومية أو وكلاء سريين يعزمون التأثير على مشاهدين".[5]

---

[1] يونس زكور، "الإرهاب وإشكالية تحديد المفهوم"، **الحوار المتمدن**، الع 1758، ديسمبر 2006، ص ص 9-11.

[2] Phellip Babcock, **webster'sthird new international Dictionary**, Merrina- webster, Massachusetts, 1986, P46.

[3] John Spanier, **Game Nation Play**, Press division of A congressional Quarterly, Washington, USA, 1990, p 539.

[4] John Spanier, op. cit, pp, 538, 539.

[5] J. Gerth, J. Miller, (Saudis)"Called slow to help stem terror finances, ***The Muslim News***, From: **www.webstar.co,uk/-musnews/news/news.php?article=3919**

المطلب الثاني: حدود العلاقة بين الإرهاب والمفاهيم المرتبطة

أولا: حدود العلاقة بين الإرهاب والعنف السياسي

إن العنف هو كل سلوك فعلي أو قولي يتضمن استخداما للقوة، أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات وبالآخرين، وإتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف معينة، وهو بهذا يتضمن معنى الإكراه والإرغام، كما أن السلوك العنيف قد يكون فرديا أو جماعيا، منظما أو غير منظم، علنيا أو سريا، صريحا أو كامنا.

يتفق الكثير من العلماء في النظر للعنف السياسي من خلال ثلاث زوايا، تحدد مفهومه وتركيبته:

- الزاوية السيكولوجية: تعرف على أنه انفجار يتخذ صيغة لا تخضع للعقل، وغالبا ما يتخذ العنف شكل الجريمة أو أسلوب التهور الهستيري.
- الزاوية الأخلاقية: العنف هو العدوان على ملكية الآخرين وحريتهم.
- الزاوية السياسية: العنف هو استخدام القوة للاستيلاء على السلطة أو استغلالها أو البقاء فيها، والزاوية السياسية هي التي تستحوذ على معظم الاهتمام في العصر الحالي.[1]

ويمكن حصر تعريف العنف السياسي في ثلاث اتجاهات أساسية:

- الاتجاه الأول: يعتبر العنف أنه الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالذات وبالآخر، وتخريب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف، وعلى هذا الأساس فإن[2] السلوك العنيف يتضمن معنى الإرغام والقهر إلى جانب الفاعل، والخضوع والمقاومة من جانب المعول به أو المستهدف.
- الاتجاه الثاني: يرى أن العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها، وهذا التعريف يوسع المفهوم ليشمل التهديد إلى جانب الاستخدام الفعلي لها، أي ليشمل السلوك القولي إلى جانب السلوك الفعلي.

---

[1] نور الدين فوزي، **"العنف السياسي وأزمة الدولة الحديثة في الوطن العربي"، العالم الإستراتيجي**، العدد الأول، مارس، 2008، ص 17.

[2] عبد الناصر حريز، **النظام السياسي الإرهابي: دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب إفريقيا**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص 27.

- الاتجاه الثالث: ينظر هذا الاتجاه إلى العنف باعتباره مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، ولذا يطلق عليه اسم العنف الكلي .

وتوجد صورتان أو شكلان أساسيان للعنف السياسي: أولهما العنف الذي يوجهه النظام السياسي إلى المواطنين ويسمى العنف الحكومي، وثانيهما العنف الموجه من المواطنين إلى النظام ويسمى بالعنف الشعبي.[1]

ومن الواضح أن مجال التداخل بين العنف السياسي والعمل الإرهابي كبير جدا، فكلاهما يهدف إلى تحقيق غايات وأهداف سياسية وكل منهما بمثابة استخدام أو تهديد استخدام وسائل عنيفة، وكلاهما عمل غير مشروع قانونيا.

أما نقاط الاختلاف بين العنف السياسي والإرهاب، تكمن أولا في أن الإرهاب أهدافه عادة ما تكون الدعاية لقضية ما، يرغب الإرهابيون في إثارتها وجذب الانتباه إليها من خلال ما يسمى بإستراتيجية الأثر الانتشاري للعمل الإرهابي، وكذلك أن الإرهاب هو الصورة الوحيدة من صور العنف السياسي التي يحرص الفاعلون من خلال قيامهم بالعمل العنيف على تجاوز نطاق وحدود الهدف المباشر للعمل العنيف.[2]

فالعمل الإرهابي عادة ما يركز على التأثير على عقل وقلب الجماهير، أي التأثير على ما يفكر فيه الناس وما يشعرون به، وما يشغل بالهم، وهذا يؤثر بدوره على سلوكهم حين يغيب هذا الأمر، وعندما يتعلق الأمر بصور العنف السياسي الأخرى.[3]

ويتفرد العمل الإرهابي على العنف السياسي في اعتماده الأساسي والجوهري على استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية في تحقيق أهدافه وتوصيل رسائله، حيث يأخذ الإرهاب بعدا دوليا يتجاوز بذلك الطابع الداخلي أو الإقليمي الذي عادة ما ينحصر فيه العنف السياسي.[4]

---

[1] نور الدين فوزي، مرجع سابق، ص 18.
[2] أحمد جلال عز الدين، **الإرهاب والعنف السياسي**، دار الحرية، القاهرة، 1986، ص 21.
[3] عبد الناصر حريز، مرجع سابق، ص 37.
[4] العياشي وقاف، مرجع سابق، ص 12.

ثانيا: حدود العلاقة بين الإرهاب والجريمة السياسية

الجريمة السياسية هي الجريمة التي يكون الباعث على ارتكابها سياسيا أو التي ترتكب لغرض سياسي أو بدوافع سياسية، ولو كانت تتضمن أفعالا من قبيل الجرائم العادية كالقتل أو التخريب، ويعتبر البعض كل جريمة ترتكب ضد الدولة تعد جريمة سياسية، ما دامت تهدد سلامة الدولة الداخلية أو الخارجية، وهي جرائم عادة ما ترتبط بالاضطرابات السياسية.

وانطلاقا من هذا التعريف، فإن كلا من الإرهاب والجريمة السياسية يتماثلان في كونهما يعبران عن عنف منظم من جانب، وله طابع ومغزى سياسي من جانب آخر، إلا أن كليهما يتمايزان تمايزا واضحا، فالمحك الأساسي للتمييز بينهما يرتكز في الهدف والقصد من وراء القيام بالأعمال الإرهابية، وارتكاب الجرائم ذات الطابع السياسي، وعليه كان جائزا القول بأن كل عمل إرهابي ينطوي على فعل أو عمل من أعمال العنف له طابع سياسي، بينما لا يمكن القول بأن كل جريمة سياسية تنطوي على عمل إرهابي.

ومن الجدير بالذكر أن الكثير من الاتفاقيات تحاول إخراج الجرائم الإرهابية من دائرة الجرائم السياسية،[1] إذ يترتب عليها آثارا عديدة تتعلق بمقدار العقوبة الموقعة وطريقة تنفيذها وجواز التسليم من عدمه، فمقدار العقوبة الموقعة على الجرائم السياسية عادة ما تحكمها اعتبارات خاصة تميزها عن العقوبات التي توقع على الجرائم العادية.

إضافة إلى هذا التمايز البين في مقدار العقوبة فإن الأعمال الإجرامية التي ينطبق عليها وصف سياسي عادة ما تخضع للتغيير والتبديل، ومن ثم يكون المجرمون السياسيون في مقدمة من يتمتعون بالعفو في كثير من الأحيان، هذا على خلاف الجرائم العادية التي تدخل التشريعات المختلفة الجرائم الإرهابية في عدادها.

وأخيرا إن الفقه القانوني الدولي يبيح باستعمال مبدأ تسليم مرتكب الجريمة السياسية، فقد استقر الفقه على مبدأ حمايته واستثنائه من مبدأ التسليم على أساس أن المجرم السياسي

---

[1] إبراهيم أبراش، "العنف السياسي: بين الإرهاب والكفاح المشروع"، **مجلة الوحدة**، العدد 67، أفريل 1999، ص ص 142، 150.

لا يشكل خطر على الدولة الملجأ عكس الإرهابي، وتقوم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول) بدور رئيسي في هذا الخصوص.[1]

ثالثا: حدود العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة

يقصد بالجريمة المنظمة تلك الجريمة التي يرتكبها مجموعات أو منظمات أو عصابات إجرامية، تتميز بقدر عالي من التنظيم وتهدف إلى تحقيق مكاسب مادية وذاتية، بطرق غير مشروعة.

وتختلف الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم (جرائم المهنة، والجرائم التقليدية مثلا) في كونها منظمة بحيث يتم ارتكابها بالتعاون فيما بين الأفراد والجماعات المتخصصة، بذلك فإنها وجدت في الواقع مع العصور الأولى في التاريخ إلا أنها انتشرت أكثر فأكثر من حيث الشكل والمضمون واتساع المدى مع بداية القرن الماضي (العشرين) فقط.[2] وبازدياد أعداد سكان المدن، إضافة إلى غير ذلك من أنماط التحضر والتصنيع وتطور العلوم والتقنيات، وازدياد حركة التجارة وتقدم وسائل الاتصال والمواصلات والحراك الاجتماعي في عصر العولمة.[3]

أما وجه الالتقاء والاختلاف بين الجريمة المنظمة والإرهاب، فتشير الكثير من التقارير إلى أنه وبالرغم من أن قدرا كبيرا من النشاط الإرهابي يتم بدافع عقائدي أو سياسي مشروع، إلا أنه كان لعدد من هذه الأنشطة طابع إجرامي لا هدف يتحقق من ورائه سوى بث الرعب في نفوس المواطنين وإلحاق الأضرار المادية بهم.

ولقد أكدت الأحداث الدولية أن هناك ارتباطا وثيقا بين الإرهاب والإجرام المنظم ولعل أبرز نقاط الالتقاء (التشابه) عديدة ومنها:

- أن كل من أعمال الفريقين أعمال غير مشروعة معاقب عليها قانونا.[4]
- كلاهما يميل ميلا شديدا لاستخدام العنف وشيوع الخطر الناتج عنهما وامتداد آثار .

---

(1) العياشي وقاف، مرجع سابق، ص 13.
(2) عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 25، 27.
(3) محمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن**، دار الفكر، دمشق، 2004، ص 84.
(4) عمار مساعدي، **الإجرام المنظم**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 261.

- أن وجود التنظيم وإن كان يعتبر سمة بارزة وأساسية في الإجرام المنظم، فإنه كذلك يوجد في الغالب الأعم من جرائم الإرهاب، مع استثناء بالطبع حالات الإرهاب الفردي.
- كذلك يعتبر الخروج عن سلطة الدولة وتحدي هذه السلطة قاسما مشتركا بين نوعي الإجرام.

وكل هذا يدفعنا إلى القول بأن الإرهاب جزء من العملية الإجرامية المنظمة، حيث أن الإرهاب لم يعد عشوائيا بل أصبح إرهابا نسقيا يخضع للانضباط والتنظيم ولربما الاستدامة.[1]

أما أوجه الاختلاف أو الافتراق، فيكمن في الباعث، حيث أن السلوك الإرهابي يحركه الباعث الإيديولوجي، بينما الباعث المحرك للإجرام المنظم يتمثل في قصد تحقيق أكبر قدر من الكسب المادي.[2]

وهناك العديد من صور التعاون بين الإرهاب والجريمة المنظمة، نستطيع أن نرصدها منها: تبادل الخبرات الإجرامية، فعصابات الإجرام المنظم تقدم خبرات فنية إجرامية، تفتقد إليها المنظمات الإرهابية مثل: المتخصصين في تزوير بطاقات الهوية أو فتح الخزائن،.... وغيرها، وليس الأمر قاصرا على مجرد تبادل الخبرات، بل أن عالم الإجرام المنظم والإرهاب يشهد انتقالا بين عناصره، كما أن عصابات الجريمة المنظمة تساعد المنظمات الإرهابية في حل أخطر مشكلة تواجهها هذه المنظمات وهي الحاجة إلى المال والسلاح، فعصابات الجريمة المنظمة توفر الأموال اللازمة لمنظمات الإرهاب، كما توفر لهم من خلال تدخلها في سوق السلاح، الأسلحة المطلوبة وفي المقابل ترد المنظمات الإرهابية لعصابات الجريمة المنظمة جميلها بتوفير الحماية المسلحة لها.[3]

---

(1) بريان وايت وآخرون، **قضايا في السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص ص307 – 309.
(2) المرجع نفسه، ، ص 301.
(3) Mahmoud Mourad, **The world and Terrorism**, Al Ahram, Caira, 2000, PP 34, 35.

المطلب الثالث: نشأة الظاهرة الإرهابية ومسبباتها

أولا: تاريخ الإرهاب

إذا علمنا أن الإرهاب وجد مع وجود البشرية فإن هذا يعني أنه وجد على طول حقب التاريخ، مما يدفعنا إلى أن نتعرض إلى ذلك باختصار.

أ. الإرهاب في العصور القديمة:

يرجع الباحثون والمهتمون بشؤون الإرهاب إلى الحقب التاريخية القديمة، حيث وجدت كثير من النصوص عن بعض وجوه للرعب والرهب الذي مارسه الأفراد أو الجماعات في تلك الفترة، ففي عهد أثينا القديمة كان الصراع يتجاوز أحيانا كثيرة حدود المحاورات سواء في ذلك محاورات الفلاسفة أم مناقشات الساسة إلى أفعال من الرعب والفزع، وقد عرفته الحضارة المصرية القديمة بعضا من صور الرعب والعنف والصراع الدموي بين أحزاب الكهنة وغيرهم من شرائح المجتمع الأخرى ولجوئهم إلى ممارسة الإرهاب بوسيلة الضغط والإكراه، طريقا سهلا لتحقيق غاياتهم الشخصية.

وكذلك الحضارة العراقية القديمة لا تخلو من الإرهاب، فقد استعملت أسلوب الاغتيال ومارسته بشكل واسع ضد أعدائهم.[1]

ويمكن القول أن أول حركة إرهابية ظهرت في التاريخ، هي حركة يهودية في عهد الحكم الروماني في القدس في الفترة ما بين 73-66 ق. م وكان يطلق عليها "السيكاري" Al sicari، وهي "حركة سياسية دينية متطرفة، تتكون من مجموعة من اليهود الذين وفدوا على فلسطين في نهاية القرن الأول قبل الميلاد"، بعد أن شتتوهم البابليون عام 586 ق. م، وكانت أساليب عمل هذه الجماعات، أساليب غير تقليدية، فقد كانوا ينفذون عملياتهم وضح النهار وفي المناطق المزدحمة، تمثلت في: التخريب والاغتيال، التدمير والتحريق، وفي نهاية الأمر تم القضاء على هذه الجماعات وتم تدميرها.[2]

وفي عهد الجمهوريات اليونانية والرومانية القديمة، هناك من يرى أن حادثة اغتيال الإمبراطور "يوليوس قيصر" عام 44 ق. م، وما تبعها من حادثة اغتيال الملوك في العهد الأكادي والبابلي والروماني وغيرها من أعمال العنف، أنها تعد مثلا من أمثلة الإرهاب في

---

(1) حميدة سميسم، **الحرب النفسية في العراق القديم**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1996، ص ص 36، 37.

(2) محمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي**، دار العلم للملايين، بيروت، 1986، ص 21.

تلك الفترة، حيث تنطبق هذه الصورة على حوادث اغتيال الرؤساء وملوك الدول، في العصر الحديث.

ب. الإرهاب في العصور الوسطى:

في تلك الفترة، عرفت حركة "ثورة العبيد" اللذين تشكلوا على شكل مجموعات صغيرة لممارسة الأعمال الإرهابية بالقتل والسرقة وإشاعة الرعب والفوضى والفزع ضد مقاطعات أسيادهم نتيجة للظلم والاضطهاد، الذي تلقوه على أيديهم.

ومن الأعمال الإرهابية في هذا العصر هو القرصنة البحرية التي كانت تهدد التجارة والملاحة البحرية، وقد تصاعد ضررها للشعوب، بحيث كان لأي دولة الحق في القبض على القراصنة ومحاكمتهم حتى ولو لم تقع الجريمة في ضمن إقليمها، وذلك لاعتبار القرصنة جريمة ضد البشرية والعالم أجمع.

ومنذ القرن السادس عشر وحتى القرن السابع عشر أخذت تتبلور فكرة الإرهاب، وبدأت تزداد خطورة وتتسع على المسرح الدولي بشكل مخالف لما كانت عليه في الأزمنة السابقة.

ج. الإرهاب في العصر الحديث:

وفي بداية القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم الدول الأوروبية مرتعا خصبا وملائما للأنشطة الإرهابية، فقد ظهرت هناك حركات التحرر وحركات عنصرية، هدفها إرهاب الزنوج والملونين، ومن أبرز هذه المنظمات الإرهابية التي كانت تقوم بترهيب وترويع[1] المواطنين، منظمة "كوكلاس كلان"[*] الإرهابية، التي أنشأها المزارعون سنة 1856، وكان هدفها قتل المواطنين الزنوج وإرهابهم، وكانت من أساليبهم الشنق على الأشجار.

---

[1] هيثم عبد السلام محمد، **مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005، ص ص 68- 70.

[*] كوكلاس كلان: وهي جمعيتان سريتان مختلفتان في الولايات المتحدة، ظهرت الأولى بولاية تنيسي (1856)، كانت تهدف إلى المحافظة على سيادة البيض واستخدمت مخاوف وخرافات الزنوج لإرهابهم، مما أدى إلى إبعاد الزنوج عن الانتخابات مما مكن البيض من السيطرة السياسية على كثير من الولايات، أما الجمعية الثانية فتأسست في 1915، وأضافت إلى السيادة مبدأ البيض التعصب ضد الأجانب وشعورا معاديا للكاثوليك واليهود، ضعف نفوذ هذه الجمعية بعد عام 1920، وفشلت محاولة إحياء هذه الجمعية بعد الحرب العالمية الثانية.

ولعل من أهم المنظمات الإرهابية التي ظهرت في العصر الحديث **"الفوضوية والعدمية"**، وهما مذهبان متطرفان، الأول قائم على رفض السلطة والملكية الفردية، ويدعو الناس ليعيشون كما يشاءون، في حين أن المذهب الثاني قائم على هدم الأوضاع السياسية والاجتماعية الفاسدة، بغض النظر عما يحل محلها.

ظهرت الفوضوية في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، وترجع في أفكارها إلى "ماكس سنيرنر" (1809- 1956)، وأفكار جوزيف بردون الفرنسي، وباكونين الروسي، والحركة الفوضوية قائمة على إنكار الألوهية وسلطة الدولة ومؤسساتها التمثيلية، وتؤمن بالإرهاب كوسيلة لهدم المجتمعات ونظام الحكم والأديان.

أما الحركة العدمية فتعود في أصلها إلى الحركة الفوضوية وإلى التيارات الاشتراكية الثورية، وهي تعني تحررا ذاتيا يقوم به الفرد اتجاه ما يحيط به، ويحد من حريته سواء الأعراف والتقاليد الموروثة أو النظام السياسي، وقد وجدت هذه الأفكار لدى بعض المفكرين من أمثال الروسي "ألكسندر سيرنو سوفينج".

فيما بعد ظهرت منظمات أخرى تبنت الإرهاب في عملها مثل "الأرض والحرية" الروسية في سنة 1876، ومنظمة الإرادة الشعبية، وتوقف نشاط هذه المنظمة بعد الثورة البلشفية.[1]

وقد أخذت ظاهرة الإرهاب تبرز أكثر وبشكل واضح إبان الثورة الفرنسية وذلك في عهد الزعيم السياسي الفرنسي**"ماكسيميليان روبيسيرMaximilian robespierre"**، حيث قتل 6 آلاف شخص في 6 أسابيع فقط بعد سيطرته على الحكومة الفرنسية، فوصف بعد ذلك بالنصير الرئيسي لعهد الإرهاب".

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أخذ الإرهاب يتصاعد بعد أن تشكلت منظمة "العصابة السوداء"، وأخذت تمارس أعمالها الإرهابية في مهاجمة الكنائس والمؤسسات ما بين 1882- 1884م، ومع تصاعد العمليات الإرهابية بوتيرة حادة أخذت الدول الأوروبية تتصدى لهذه الظاهرة لإفشال أعمالها الإرهابية ومنعها من تحقيق أهدافها، لكن وفيما بعد توصل قادة الجماعات الإرهابية إلى قناعة تامة بأن الطريق الوحيد لتحقيق

[1] هيثم عبد السلام محمد، مرجع سابق، ص 71.

التحول الاجتماعي السياسي هو أن تركز في أعمالها الإرهابية على رؤساء الدول والملوك، وهكذا اغتيل عشرة من[1] رؤساء الدول والحكومات في هذه الفترة، من بينهم الرئيس الأمريكي "إبراهام لنكولن" سنة 1865، و"جيمس جرافيلد" سنة 1881.

لم يتوقف الإرهاب بعد ذلك بل أخذ شكلا آخر بعد الحرب العالمية الأولى، إذ شهدت معظم الدول الأوروبية لونا جديدا من أعمال العنف والإرهاب شملت الشوارع والمصانع وعمت الاضطرابات الدموية والقلاقل في أرجاء أوروبا والاغتيالات لكبار المسؤولين أمثال رئيس الوزراء في إسبانيا "إدوارد وداتو" سنة 1921.

لقد شكلت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول وخطا فاصلا بين تاريخين للعنف والإرهاب، فقد أصبح الصراع السياسي داخل الدول وفيما بين الدول والحكومات أشكال جديدة لم تكن معروفة من قبل، وتعاظم دور الإرهاب وأصبحت ظاهرة مختلفة تماما عن تلك الظاهرة التي كانت تعرفها البشرية، وعرفت أوروبا خلال مرحلة الحرب الباردة منذ بداية خمسينات القرن العشرين ما سمي "بالإرهاب الأحمر أو الإرهاب اليساري" الذي ارتبط بالتنظيمات الشيوعية التي وجهت عملياتها ضد الدول الغربية، وبصفة خاصة ضد الولايات المتحدة، كما عرفت ما سمي "بالإرهاب الأسود" الذي ارتبط بالتنظيمات الفاشية والنازية في إيطاليا وألمانيا والنمسا، وكذلك الإرهاب الانفصالي الذي تقوم به إحدى الجماعات الانفصالية بهدف تحقيق انفصال أقلية معينة تقطن إقليما معينا عن الدولة الأم، كما في حالة الجيش الجمهوري الإيرلندي في بريطانيا، وحزب العمال الكردستاني في تركيا.

وعانى المجتمع الدولي منذ بداية الستينات من أشد العمليات الإرهابية وهي العمليات التي مورست ضد الطائرات المدنية عبر السيطرة عليها، ولقد كانت المنظمات الإرهابية خلال السبعينات إما يسارية أو فوضوية، وهي حركات تسعى إلى الحكم وأشهرها "الألوية الحمراء في إيطاليا" "وبادرماينهوف الألمانية"، و"لواء الغضب البريطانية"، و "العمل المباشر الفرنسية"، و "توباماروس في أمريكا الجنوبية".

[1] عبد الوهاب حومد، **الإجرام السياسي**، دار المعارف، لبنان، 1963، ص 221.

أما في الثمانينات فقد شهد الإرهاب تحولا ليس في إستراتيجية فقط، بل أيضا في نوعية القائمين به، فأصبحت مخابرات بعض الدول الكبرى والصغرى تمارس الإرهاب أحيانا، وتحولت إستراتيجية الإرهاب من مجرد بث الذعر والخوف إلى إحداث التدمير، وإيقاع الخسائر الكبيرة بالخصم، بقصد التأثير في القرار السياسي وإظهار الدولة الخصم بمظهر العاجز عن حماية مواطنيها.

أما في عقد التسعينات وحتى نهاية القرن العشرين، ومع أفول توترات الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفياتي، تراجع إلى حد كبير استخدام الإرهاب كبديل للحرب التقليدية بين الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي، والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ثانيا: أسباب الإرهاب

وتتفق أغلب التفسيرات على أنّ الإرهاب في النهاية هو نتاج مجتمعات يسودها الإحباط والغضب واليأس نتيجة ظروف معينة تعيشها بعض الدول، والتي تتمثل في الغالب في القهر السياسي وغياب الديمقراطية وتفشي الفساد والفقر والبطالة وسوء توزيع الثروة غير أن هناك من التفسيرات من ترجع الظاهرة إلى عوامل خارجية بالأساس، ويعطون في ذلك مثال الممارسات الأمريكية في الشرق الأوسط ودعمها المستمر وغير المحدود لإسرائيل على حساب الحقوق العربية الثابتة وهو ما خلق ويخلق شعورا عاما بالإهانة والعجز لدى الكثير من الجماعات في المنطقة أمام هذه الممارسات وهو ما يؤدي بها إلى التطرف والعنف[2]، ولعل ما يؤكد صحة هذا الطرح تصدّر شعار "الموت لأمريكا وإسرائيل" أجندة كل المنظمات الموصوفة بأنها "إرهابية" في المنطقة - القاعدة نموذجا-.

وتعتبر التغيّرات الاقتصادية التي شهدها النظام الدولي في تسعينات القرن الماضي من العوامل التي شجعت على بروز الظاهرة؛ فالعولمة الاقتصادية التي سمحت بتحرير الأسواق وتدفق السلع والخدمات والثقافات قد أدت إلى زيادة تأثير القوى العالمية في السياسات الداخلية للدول الأخرى، نتيجة سيطرتها على الاقتصاد العالمي ومؤسساته.[2]

---

[1] أحمد ياسين، **ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012، ص ص 29، 30.

[2] أمين الشلبي، "الإرهاب الدولي: المصادر والإشكاليات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 162، أكتوبر 2005، ص 126.

المبحث الثاني: خصائص الظاهرة الإرهابية أنماطها

تمهيد

تتميز الظاهرة الإرهابية بمجموعة من المميزات والخصائص، تميزها بطبيعة استثنائية عن باقي الظواهر الأخرى المشابهة لها. وإن هذه المميزات هي التي تمكننا في النهاية من مزيد من الفهم لظاهرة الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك فإن للإرهاب أنماط وأساليب متعددة تنتهجها الجماعات الإرهابية بغية تحقيق أهدافها ومصالحها.

المطلب الأول: خصائص الإرهاب

وعلى الرغم من أن التاريخ الإنساني مليء بالأمثلة والشواهد عن الأعمال الإجرامية التي تمثل جوهر الإرهاب؛ من قتل **هابيل** لأخيه **قابيل** [*] بدافع الأنانية حيث تقبّل من أخيه ولم يتقبّل منه، ثم توالي الجرائم على الأنبياء والمصلحين، إضافة إلى ما عرف عن الإرهاب كـ**صناعة يهودية** مارستها منظماتهم السرية مند القرن الأول الميلادي ثم ورثته عنها دولتهم المارقة عن كل الأعراف والقوانين الدولية، ومازالت تمارسه ضد الفلسطينيين واللبنانيين بأشكال متعددة، مع الإشارة إلى الإرهاب الذي مارسته الكنيسة على شعوب أوروبا الغربية طوال فترة حكم الإقطاع، وما اجتاح كذلك الولايات المتحدة الأمريكية عند تأسيسها من موجات العنف والإبادة ضد السّكان الأصليين (الهنود الحمر) والسّود؛ فرغم كل هذه الشواهد إلا أنّ النّظر إلى الإرهاب استقرّ طوال المراحل التي سبقت نهاية الحرب الباردة بوصفه تهديد داخلي يمس الدول والمجتمعات المعنية دون سواها.

ومع أنّ العالم قبيل أحداث 11 سبتمبر 2001 قد شهد محاولة تفجير مركز التجارة العالمي بنيويورك عام 1993، وانفجارات أوكلاهوما 1995، وتفجير قطار طوكيو في نفس السنة إلا أن تفجيرات مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاغون في أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد كانت إعلانا عن بدء حروب الغرب وأمريكا على الإرهاب.[1]

---

[*] شاءت الإرادة الإلهية أن يكون **أول ميت في الدنيا والتاريخ يموت قتيلا**، وهو مؤشر مليء بالدلالات على أن المستقبل لا ولن يخلو من الصراعات والحروب بسبب **الغيرة والأنانية والظلم وحب السيطرة والإخضاع.**

[1] جيري سمبسون، **"الإرهاب الدولي والقانون الدولي: المقاربات الدولية في الماضي والحاضر"**، مركز دراسات الوحدة العربية،الإسكندرية، مصر، 2003، ص 106.

إنّ الإرهاب وكما أوضحت الدراسات؛ ومنذ عهد التعصب وأساليب عصابات المخدرات إلى **"**التوجيس**"** في الهند والفوضويين في مطلع القرن العشرين وعصابات **"**الريف**"** في إيطاليا (الألوية الحمراء) و**"التيمباروس"** في الأورغوايو**"**المونونيروس" في الأرجنتين وعصابات "بادارماينهوف**"** في ألمانيا، و**"الفهود السود"** في الولايات المتحدة الأمريكية و**"**الجيش الأحمر" في اليابان، وصولا إلى الجماعات الراهنة التي توصف بأنها إرهابية مثل **"نمور التاميل"** و**"حزب الله"** و**"حماس"** و**"M19"** و **"ثوار الفارك"**[*] في كولومبيا **وجيش التحرير الأيرلندي** والجماعات شبه العسكرية المعارضة مثل **"إيتا"** في إقليم الباسك الإسباني **والجماعات الشيشانية** و**القاعدة** بأنّ الإرهاب ليس ظاهرة جديدة، وإنّما ظروف العولمة هي التي أثرت على طريقة تجنيد وتنظيم الإرهابيين، وعلى الطرق التي يمكن من خلالها مجابهته بها.

إذن فالجديد في الظاهرة الإرهابية بعد 11 سبتمبر 2001، وإلى جانب أنها أصبحت تتصدّر لائحة التهديدات الأمنيّة "الجديدة"، هو الطابع العالمي الذي أخذته الظاهرة، والطّابع العالمي الذي اتخذته الحرب عليها؛ ففي الأولى يبدوا جليا أنّ تنظيم **"القاعدة"-بكل فروعه-** قد أصبح تنظيما عابرا للحدود القومية **TRANSNATIONAL**،وله أدرع في الكثير من المناطق: **القاعدة في جزيرة العرب، القاعدة في المغرب الإسلامي، حركة الشباب المجاهدين في الصومال، جماعة بوكو حرام في نيجيريا، الدّولة الإسلاميّة في العراق والشّام (داعش)**...، وفي الثانية شكلت أحداث 11 سبتمبر تبريرا للتدخّلات السياسيّة وحتّى العسكرية في بلدان كثيرة (أفغانستان، العراق، باكستان، اليمن، مالي..)، بلدان يشتبه أنها ترعى الإرهاب أو تتسلح به، وبلدان من شأن ظروفها أن تمنح شروطا ملائمة للإرهاب.[1]

وعلى العموم فإن الخصائص التي تتميز بها الظاهرة الإرهابية، يمكن إجمالها فيما يلي:

---

[*] تنظيم **ثوّار الفارك** نموذج عن الازدواجية في التعامل مع تعريف الإرهاب؛ فثوار الفارك جماعة يسارية مسلحة في كولومبيا تتبنى تعاليم **تشي غفارا** وتسعى - كما تقول- إلى الدفاع عن الفقراء في الرّيف الكولومبي والإطاحة بالحكومة، أدرجتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001 في قائمة الإرهاب كما تتهمها بالمتاجرة بالمخدرات، غير أن المفارقة أن الولايات المتحدة قامت في السابق بتدريب مقاتلي الفارك بدعوى أنهم **"مقاتلون من أجل الحرية"** لأنّ النظام الكولومبي آنذاك لم يكن يساير الرؤى والتوجهات الأمريكية، فقامت بدعمهم لإسقاط النظام؟؟.

1- عادة ما تستهدف الأعمال الإرهابية أشخاص معينين أو منشاة معينة، من خلال خلق حالة شديدة من الرعب والفزع العام بقصد شل حركة الأشخاص المستهدفين وإرباكهم بطريقة تخلخل تصرفاتهم، والقصد من ذلك توجيه رسالة إلى المجتمع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و قد يكون موجها إلى جزء من السكان أو طبقة أو فئة اجتماعية معينة، وعلى أي حال، فالمقصود من الإرهاب بلوغ أهداف ترمو إليها الحركة الإرهابية.

2- استخدام الوسائل التي تؤدي بطبيعتها إلى إحداث حالة من الدمار الشامل أو القتل البشع حتى يتغلغل الرعب في نفوس المقصودين، ومن أمثلته (صور الإرهاب في العصر الحديث، المذابح الجماعية، وخطف الطائرات و الأشخاص واحتجاز الرهائن، وكذا اللجوء إلى الأعمال الانتحارية وغيرها من الوسائل العنيفة, التي يعد استخدامها عند الارهابين غاية ووسيلة في الوقت نفسه، فمن غير المتصور لديهم إحداث الأثر النفسي الذي يقود إلى الوصول إلى هدف الإرهاب، دون اللجوء إلى وسائل عنيفة.

3- لا يعد العنف في النشاط الإرهابي عاملا رئيسيا في إحداث التأثير إلا إذا اقترن بالاستمرار و التنظيم من خلال عمليات إرهابية تؤدي إلى ضيق حالة الرعب ، وإلا فان العديد من الجرائم تحمل قدرا من البشاعة قد يفوق العديد من الأعمال الإرهابية،[1]

ومع ذلك فإنها لا تخلق حالة الرعب والخوف، التي تحدثها العمليات الإرهابية لأنها فردية أو ذات هدف شخصي قريب، ولا تتمثل فيها خاصية الاستمرار.

4- استهداف المصالح والمرافق العامة، التي يمكن أن يتعدى أثرها وينتشر على أكبر رقعة مكانية، أو بشرية ممكنة.

5- و من خصائص الإرهاب أيضا،الخروج على إجماع المجتمع " وهو ما يعبر عنه بالأغلبية و خاصة في المجتمعات العربية والإسلامية ، حيث تجنح الجماعات الإرهابية إلى محالفة ما عليه إجماع عامة الناس من أهل الحل و العقد، وغيرهم من العلماء و أهل المكانة،مثل بعض حالات الغلو و التشدد و التطرف الذي قد يجبر صاحبه على تغيير أعضاء المجتمع أو قيادته استنادا إلى أدلة مغلوطة أو تأويلات خاطئة ،أو تفسيرات مغرضة

---

[1] عبد الرحمان الطرودي، "خصائص الإرهاب"، من موقع:

http://www.nejatngo.org./ar/post.aspx?id=719

ليس لها في الدين الصحيح أي دليل آو سند، وليس لها من وسطية الكلام و تشريعاته السمحة القويمة من القرآن و السنة أي حظ أو نصيب، وربما تجرأ بعضهم للفتوى بجواز القتل لأعضاء الدولة و رجال الأمن، والقيادات الاجتماعية .

6- تركيز الفكر الإرهابي على النيل من الحكام، والولاة، والعلماء، والوزراء، وأهل الحل و العقد ،وغمطهم لحقهم بإغفال محاسنهم و تجلية ما يقع منهم من خطأ. وهذه الخاصية أكثر ما تظهر في الحركات الإرهابية المتمركزة في المجتمعات النامية، أوفي بعض الدول الإسلامية، رغم أن الإسلام قد حذر تحذيرا شديدا من الوقوع في هذا المنزلق الخطير الذي فيه مفسدة كبيرة للمجتمع الإسلامي.[1]

المطلب الثاني: أنماط الإرهاب

أنماط الإرهاب وصوره أو مظاهره، تختلف في عالمنا المعاصر، وهي تمثل الأشكال والطرق التي تتم ممارسة الإرهاب بها، وذلك من خلال وسائطه المختلفة ومن خلال مناشطه المتعددة، فالإرهاب له من المظاهر والأشكال الكثير، يذكر منها:

1- الإرهاب الفردي

وهو الإرهاب الذي يقوم به شخص أو أشخاص معينين، سواء عملوا بمفردهم أو في إطار مجموعة منظمة، ويوجه هذا الإرهاب ضد نظام أو دولة معينة ويطلق عليه الإرهاب الأبيض، أو يصفه البعض بأنه الإرهاب من تحت الأرض، ويضم هذا المظهر من مظاهر الإرهاب، كافة الحركات والأنشطة الإرهابية من جماعات الفوضويين،وإرهاب المجموعات الانفصالية، والإرهابية، والراديكالية الثورية، والمجموعات المحافظة.[2]

2-إرهاب الدولة

وهو إرهاب تقوم به الدولة أو تقوده، من خلال عدة مجموعات إرهابية تابعة لها أو تمولهم أو تمدهم بالأسلحة، والعتاد.

ومن أهم مظاهره، أن تقوم الدولة بمجموعة من الإجراءات الإرهابية ضد دولة أو ضد منطقة معينة، أو ضد جماعات معينة يعملون في غير صالح النظام السياسي.

---

[1] عبد الرحمن ألطرودي، مرجع سابق.

[2] ف. دنوف، **نظريات العنف في الصراع الإيديولوجي**، تر: سحر سعيد، دار دمشق للطباعة، دمشق، 1982، ص373.

3- الإرهاب الدولي

وهو مظهر الإرهـاب الواسع النطاق، الذي يأخذ بعدا دولـيا، أو طـابعا إقليميـا واسع النطـاق، فالإرهاب يشمل الأفعال المادية الموجهة ضد الفرد والجماعات أو المؤسسات.

4- الإرهاب المحلي

وهو نوع بسيط من الإرهاب يتم ممارسته بالكامل داخل الدولة، بانتماء جميع منفذيه إلى جنسية الدولـة، وتقع أحداث الإرهـاب علـى أرض تلك الدولـة ولا يتم التعرض للأجانـب المقيمين بها، كما أن إعداد تخطيط العمل الإرهابي يتم داخـل الدولـة، وفـي نطـاق سيادتها القانونيـة و الإقليميـة، وألا يكـون هنـاك أي دعـم مـادي أو معنـوي مـن خـارج الدولـة، وهـو إرهاب داخلي محض، بحيث يتم تطبيق القانون الجنائي أو العسكري عليه داخل الدولة وهو من الجرائم الداخلية ولا يطبق عليه القانون الدولي.[1]

([1]) leonardweinberg, op. p12.

المبحث الثالث: تنامي الظاهرة الإرهابية

تمهيد

ترك القرن العشرين بصماته في جعل المتغير الثقافي متغيرا أصيلا، في إطار العولمة وما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي والشيوعية، في مواجهة الليبرالية الغربية التي سعت لفرض نموذجها على العالم، ممّا مثل ذلك تحديا للقيم المختلفة في العالم وخاصة القيم الروحية الغير مرتبطة بالنموذج الغربي، وممّا جعل كذلك من البعض يسعى إلى البحث عن عدو بديل للشيوعية (الخطر الأحمر).

وبالمخالفة لواقع الأمور، حاول البعض إلصاق ظاهرة الإرهاب الدولي بثقافة أو دين معين، ويتمثل ذلك في الثقافة الإسلامية أو الدين الإسلامي. وبالطبع لا تخفى مصلحة بعض الدول أو بعض القوى خاصة الغربية من وصم الإسلام كدين وحضارة بالإرهاب، كما يفعل الكيان الصهيوني، والإدارة الأصولية التي تحكم بعض الدول الغربية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ثم ازدادت في الغرب الأحكام الجزافية، بأن هناك صداما محتوما بين الحضارات أو بين الأديان، ليتوافق في النهاية على تصادم الحضارة الغربية مع الأخرى الإسلامية كضرورة حتمية.

المطلب الأول:الأصولية الإسلامية والإرهاب

أولا:الإسلام الخطر البديل

قامت الصحافة وكتابات علماء الاجتماع والسياسة من الغربيين والشرقيين بإضفاء نعوت مختلفة في وصف ظاهرة العودة إلى الجذور الإسلامية، فقال البعض إنها نهضة أوصولية أو يقظة أو صحوة، وقال آخرون أنها تشدد وتجديد أو عودة إلى الإسلام[1]فالتمسك بالإسلام والارتباط به من قبل المسلمين هو بمثابة مصدر للهوية والمعنى والاستقرار والشرعية والقوة والأمل.[2]

---

[1]رضوان زيادة، **الإسلام والفكر السياسي: الديمقراطية – الغرب – إيران**، المركز الثقافي العربي، دمشق، سوريا، 2000، ص49.

[2]مصطفى الشريف، **الإسلام الحداثة: مستقبل صراع الثقافة**، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص48،47.

إن الصحوة الإسلامية "هي الجهد الذي يبذله المسلمون لتحقيق هذا الهدف، وهي حركة فكرية ثقافية، اجتماعية وسياسية عريضة في معظم أنحاء العالم العربي، وهي تسعى لإحياء الأفكار والمعتقدات والدعوة إلى إعادة الإخلاص للإسلام، كما أنها تيار عامر وليس تطرفا حسب الكثيرين، متغلغلة وليست منعزلة"، تعود إلى عهد الإسلام الأول، حين برزت مشاكل عديدة بسبب التوسع في الفتوحات وتطور دواوين الدولة وحدوث مشاكل عديدة[1]، والحاجة أو الضرورة إلى أجوبة عن تلك المشاكل والرجوع إلى الأصل في حلها – وهذا ما يطلق عليه بالأصولية الإسلامية – عن طريق فتح باب الاجتهاد بعد أن انقسم الفقهاء في مصادره إلى أهل النقل وأهل العقل، في خلافهم حول قضية العقل وحرية الإنسان ومسؤوليته عن أعماله.[2]

لا ينفي هذا التبرير حقيقة العنف والتطرف التي شهدها تاريخنا الإسلامي القديم، من قبل بعض التيارات الدينية المتطرفة، الطامحة آنذاك للوصول إلى السلطة منذ عهد معاوية بن أبي سفيان، بعد قضية التحكيم بينه وبين الإمام علي رضي الله عنهما[3]فكانت البداية مع ظهور "فرقة الخوارج" التي أسست أول فكر تغييري متشدد في تاريخ المسلمين، ثم تلتها "فرقة المعتزلة" وصولا إلى التوجه السلفي لمؤسسه التاريخي أحمد بن حنبل،والذي يعتبر اليوم مرجعا للحركات السلفية الجهادية، خاصة باتخاذه منحى متشددا في فتاوى أحمد بن تيمية (661-728).

ويعد ابن تيمية الذي يوصف "بشيخ الإسلام" صاحب تأثير كبير على "الصحوة الإسلامية" بتياراتها المختلفة، وخاصة التيار السلفي التي تعتبر تنظيمات مثل "القاعدة" و"داعش" من نتاج هذا النوع من الفكر المتشدد الذي ينتصر للنص على حساب العقل.[4]

وفي القرنين التاسع عشر والعشرون، قامت العديد من الحركات الإسلامية الأصولية والرجعية، كالوهابية السنوسية والمهدية، ولا تعود هذه الحركات في نشأتها إلى ضغوطات الأوضاع الاقتصادية أو اكتشاف النفط، ولكن العامل الأهم هو المقدمات الروحية

---

[1] صامويل هنتنجتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، تر:طلعت الشايب ،ط2، منتدى مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 180، 181.

[2] إبراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا الإرهاب والعنف**، دار الساقي، بيروت، 2015، ص 138.

[3] فكري عطا الله عبد المهدي، **المتفجرات والإرهاب الدولي** ،دار المعارف للنشر، د.ب.ن، 1992، ص 23.

[4] إبراهيم الحيدري، مرجع سابق، ص 139.

والحضارية للإسلام، فالحركات الإسلامية نشأت قبل التنمية النفطية، كحركة الإخوان المسلمين، إذ أن الإسلام يحافظ على الأصالة والذات رافضا الفساد الأخلاقي ومسترشدا[1] بماض مجيد وأخلاقي، مازالت صورته المثالية والأخلاقية قائمة في نفوس المؤمنين، وهو يحثهم على تطوير المجتمع مع استمرارية الماضي، أي دون الانقطاع عنه، وتحديد الهوية تحت شعار الإسلام.

فالحركات الإسلامية لم تأت من عدم بل هي خلاصة تراكمات تاريخية وتراثية حركتها تحديات فكرية وسياسية وثقافية، وعوامل اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وهدفت أغلب تلك الحركات على مر العصور إلى تحرير الفكر الإسلامي من جموده والواقع من فساده. ومن أهم الحركات الإسلامية في تاريخنا الحديث:

أـ الحركة الوهابية: أسس هذه الحركة محمد بن عبد الوهاب الذي استندت دعوته على الطبيعة الشاملة والأبدية للإسلام، وقد أحيت الحركة والإخوان مبدأ الاجتهاد ودوره الجوهري في حياة المسلمين، كما أدانت التقليد وتدهور المجتمع، ودعت المؤمنين للعودة إلى الأصول، القرآن والسنة النبوية، وشكلت الوهابية تفسيرا حديثا للسلفية الإسلامية، كما فسرها من قبل علماء كبار مثل بن حنبل، ابن تيمية وابن القيم الجوزية.

أصبح التوحيد المفهوم المحوري الذي تقاس به كل فكرة أو عمل، فرفضت الوهابية مبدأ الجبرية والتزمت بالتوحيد الصارم، ولم تنظر إلى المذاهب الفقهية الإسلامية كمدارس إلزامية، ومن أسسها أيضا أنها دعت إلى التغيير السياسي برفع راية الجهاد، ما كانت أيضا ضد الحركات الصوفية. كل هذه الأفكار أصبحت مبادئ مركزية عند الحركات الأصولية الحديثة والتي على أسسها وضعت مشاريعها الإيديولوجية.

ب ـ السنوسية: تنتسب هذه الحركة إلى محمد بن علي السنوسي (1791-1859) الذي كان ولد لعائلة محترمة ومتدينة جدا، درس السنوسي في فاس (بالمغرب) وفي الزيتونة (بتونس)

[1] فكري عطا الله عبد المهدي، مرجع سابق، ص24.

عام 1839وفي الأزهر (بالقاهرة) كذلك. اشتهر السنوسي عندما أسس معقلا لقتال الغربيين في شمال إفريقيا، لكن فيما بعد دعا إلى التركيز على الإصلاحات الدينية والفكرية.

كانت السنوسية حركة دينية وحدت بعض القبائل، ولعبت دورا أساسيا في مقاومة الإيطاليين في ليبيا، ومن خلال وساطة البريطانيين اعترف الإيطاليون بالحكم الذاتي للسنوسية عام 1917، وكان للسنوسية مقر آخر في مصراته.

ج- المهدية: أسست هذه الحركة من قبل محمد أحمد بن عبد الله المهدي السوداني (1843-1885)، الذي كرس نفسه للعبادة والدراسة والتعليم، جذب إليه أتباعا عديدين لدرجة أنه كان ينظر إليه على أنه المهدي المنتظر.

دعت المهدية إلى تحرير العقل بالعودة إلى أصول الدين، وبإسقاط التفسيرات التقليدية وإلغاء تقليد المذاهب الفقهية. كتب المهدي فتاوى دون الالتزام بأي مدرسة فقهية معينة، كما ألغت الطرق الصوفية أيضا ودعت إلى العودة إلى القرآن والسنة النبوية. اهتمت المحمدية كذلك بمبدأ المصلحة في التعامل مع قضايا العالم ووجدت في الطبيعة الجماعية للفكر الاجتماعي في الإسلام الجواب على حاجة المجتمع السوداني، على سبيل المثال من ناحية الملكية الخاصة، حدد المهدي الملكية بقدرة المالك على الزراعة، أما المؤسسات مثل الموانئ، الحدائق والوكالات التجارية فهي مشاريع عامة ولا يمكن أن تكون ملكيتها خاصة

د ـ حركة الإخوان المسلمين: أسس حسن البنا*جمعية الإخوان المسلمين في مصر[1] عام 1928، إذ بعد إكمال دراسته الجامعية في دار العلوم عاد البنّا إلى الإسماعيلية لبدء عمله في مدرسة حكومية كمعلم، وفي آذار (مارس 1928 أسس جمعية الإخوان المسلمين بدعم من جانب قليل من طلابه ومؤيديه بالإسماعيلية، وبعد بضع سنوات انتشرت الحركة في العديد من أقاليم مصر فأصبحت قوة كبرى، إلا أن نمو الحركة حدث في الخفاء وبعيدا عن الحكومة.

(*)حسن البنا (1906-1949): هو المؤسس والمرشد العام للإخوان المسلمين في مصر، وأحد أكثر الزعماء المؤثرين في الحركات الإسلامية الحديثة، كان مفكرا ، قام ببلورة مفهوم الإسلام السياسي، وناشطا فأسس الحركة الأصولية الإسلامية الأكثر أهمية في العالم الإسلامي.

(1) أحمد الموصللي، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ـ ص322 -405.

وبحلول عام 1938، دخلت الحركة مرحلتها الناضجة كمنظمة مقبولة من العامة وكهيئة سياسية وكمجتمع علمي وثقافي وكفكرة اجتماعية، وأثناء الحرب العالمية الثانية ضاعفت الحركة جهودها وكانت مدعومة بشكل كبير من قبل طلاب الجامعة.

وفي سنة 1951، فرضت الحركة وجودها، عبر المشاركة في حركة التحرير من البريطانيين، فاستعادت بعض قوتها السياسية فقط عندما رأت الحكومة بأنها لم تنتهك أيا من القوانين، وخلال فترة السبعينات، وظف الرئيس أنور السادات جماعة الإخوان لكي يضيف شرعية إلى حكومته لمحاربة اليسار، إلا أنهم انفصلوا عنه بعد زيارته القدس في عام 1977و بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد*.

مرت حركة الإخوان بالعديد من التجارب ومراحل النجاح والفشل، إلا أن زخمها كان وما زال في ازدياد، اخترقت الجماعة معظم شرائح المجتمع المصري والمجتمعات العربية الأخرى. وأصبح لديها فروعا في جميع أنحاء العالم بما في ذلك الدول الخليجية، الجزائر والأردن، فلسطين، لبنان، ليبيا، موريتانيا، السودان وسوريا.

على العموم كانت حركة الإخوان المسلمين من أيام "الإمام الشهيد" حسن البنا، إلى أيام الشهيد سيد قطب(*)، تثير مسألة الغزو الصهيوني لفلسطين، التي تحولت على ما يرى جيل كيبل[1]* إلى قضية جديدة سامية تحرك العالم الإسلامي، وتصبح رمزا للمقاومة ضد إسرائيل والإمبريالية الغربية، مثيرة مسألة الجهاد التي تدعو إلى استخدام السيف (أي السلاح) بوجه أعداء الأمة، وهذا ما جعل من الصهيونية الصليبية الاستعمارية تكره هذه الحركة وتريد تدميرها.[2] ومخططاتها الواضحة من كتبها ومن إجراءاتها ومن دسائسها تقوم كلها على أساس إضعاف العقيدة الإسلامية، ومحو الأخلاق الإسلامية، وإبعاد الإسلام عن أن يكون هو قاعدة التوجيه والتشريع.

(*)قطب زاده صادق (1936-1982): انضم إلى الإخوان المسلمين وعين كرئيس تحرير مجلة الإخوان سنة 1953، تبنى الأصولية كطريقة حياة مع برنامج حياة هو العدالة الاجتماعية في الإسلام وتأثرت به غالبية الحركات الأصولية الثورية في الوطن العربي، كان يرى الإسلام طريقة حياة شاملة لكل سمات الحياة الدنيا والآخرة.

(*)جيل كيبل: مستشرق وباحث فرنسي وهو رئيس برنامج الدراسات الشرق أوسطية، له العديد من المؤلفات أهمها: في صميم الإسلام السياسي.

(1) حسين سعد،**الأصولية الإسلامية العربية: بين النص الثابت والمتغير**،ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د.ب.ن، ص ص390،391.

(2)أحمد الموصللي: مرجع سابق، ص 137، 138.

ثانيا: صدى الثورة الإسلامية الإيرانية.

على الرغم من إجماع الكثيرين بأن بداية ظهور التطرف الديني يعود إلى سنة 1924 مع إلغاء الخلافة العثمانية، إذ تأسست جماعة الإخوان المسلمين في ذلك الوقت كرد فعل لانهيار دولة الخلافة، جاعلة هدفها هو إقامة الدولة الإسلامية ثم الخلافة الإسلامية، وتأسيس نظام الحكم الإسلامي، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فإن ظاهرة الإسلام السياسي ترتبط بانتصار ثورة 1979 "الثورة الإيرانية".[1]

إن الثورة الإيرانية حولت إيران من نظام ملكي تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي، لتصبح جمهورية إسلامية عن طريق الاستفتاء، ويعد آية الله أو الإمام - كما هو معروف في إيران – روح الله الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الذي حاول العمل على مد الثورة أو ما يسمى تصدير الثورة إلى المناطق المجاورة.[2]

لقد استخدم آية الله الخميني رموزا دينية في تعبئة الناس مثل الاستشهاد، وشهر رمضان، وحول عاشوراء إلى مظاهرة سياسية، وسيطر الإمام على قيادة المعارضة السياسية، فوصلت دعوته إلى كل الطبقات الاجتماعية، وهذا ما أكسبه تأييدا داخليا بلغت نسبته 10%، وهو ما لم تبلغه أكبر الثورات في التاريخ كالثورة الفرنسية أو الثورة الأمريكية، أو الثورة الروسية، التي لم تتجاوز حجم التأييد لكل منها 1%، من مجموع السكان. وبالإضافة إلى ذلك فقد حظيت الثورة الإيرانية بتأييد خارجي لها في جميع أنحاء العالم الإسلامي بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة، فقد كانت بمثابة اليقظة الإسلامية والصحوة للتيار الديني الإسلامي، والمثال الأبرز العملي لغالبية الإسلاميين الحركيين.

لم تستهدف الثورة التغيير في ظروف الحياة الدينية والاقتصادية والسياسية الإيرانية، بل أيضا هدفت إلى نشر وجهات نظرها الشيعية في جميع أنحاء العالم الإسلامي،[3] معتمدة

---

[1] سعيد علي عبيد، **تنظيم القاعدة: النشأة – الخلفية الفكرية – الامتداد**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2008، ص 07، 7، 138.

[2] موسوعة ويكيبيديا، "الثورة الإيرانية"، من موقع:

https://ar.m.wikipedia.org

[3] أحمد الموصللي: مرجع سابق، ص 13

في ذلك على القوى الشعبية لا العسكرية في الوصول إلى السلطة السياسية، وهو أمر ساعد بالتالي على تحفيز حركات التحرر المستضعفة والحركات الدينية بشكل خاص.

ففي مصر، أيدت حركة الإخوان المسلمين وبغض النظر على الخلاف المذهبي بين السنة والشيعة، الثورة الإسلامية الإيرانية التي كانت تشجعهم وتحفزهم لإمكانية وصولهم إلى الحكم وإبعاد النظام العسكري، خاصة وأن المد القومي العربي قد تعرض لانكسار في أعقاب هزيمة 1967، والتي أدت إلى عقد أول اتفاق بين مصر والكيان الصهيوني اعتبره البعض تكبيلا جغرافيا وسياسيا لدور مصر العربي.

إن المناخ الديني العام الذي ولدته هزيمة 1967، اشتدت وطأته موضوعيا بجملة التشريعات التيوقراطية التي اتخذها النظام الجديد، وهو ما يمكن وصفه (بتقنين المناخ الديني، فما كان محرما أصبح مباحا وقانونيا، وزادت الصفحات اليومية المخصصة للتأويلات اليومية الدينية، وزادت ساعات الإذاعة والتلفزيون لأفكار ذاتها، ورعيت الطقوس على حساب العمل[1]، ونتيجة لذلك فإن الشعار الذي رفعته الثورة الإيرانية حول تصدير الثورة والعداء لأمريكا وإسرائيل وتحرير القدس، كان بالنسبة للكثيرين انحسار للمد القومي العربي، وتراجع للوحدة العربية مقابل نشوء جمهورية إسلامية غير عربية بقيادة عالم ديني منفي، تدعم قضايا الشعوب الإسلامية والغير إسلامية كمنظمة "التحرير[2]الفلسطينية" و"كوبا"، و"الكفاح ضد العنصرية في جنوب إفريقيا"، كما دعت إلى تغيير الظلم الاجتماعي والهيئات والثورة ضد التأثير الغربي.

أصبح ينظر اليوم، على المستوى الدولي إلى الثورة الإيرانية على أنها المسؤولة عن بدء حقبة الأصولية الخمينية بداية من حزب الله[*]، مرورا بتنظيم القاعدة، وصولا إلى الجماعات الجهادية المتنوعة الإسلامية المتطرفة، على اختلاف مسمياتها وعلى اختلاف أرضيتها.ففي لبنان نجحت إيران في تصدير ثورتها الإسلامية الشيعية إليه عن طريق

---

[1] رفعت السعيد، **الإرهاب إسلام أم تأسلم**، سينا للنشر، القاهرة، 1995، ص415.

[2] زكريا سليمان بيومي، "الثورة الإيرانية وأبعادها الإقليمية والدولية"، من موقع:

http://alburhan.com

[*] هو الحركة الأصولية الرائدة في لبنان، ظهر نتيجة لتقارب مصالح شيمة لبنان مع السياسة الخارجية الإيرانية، فقد ظهر علنا بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان في عام 1982، اعتبر محمد حسين فضل الله المرشد الروحي للحزب.

سخائها في تمويل حزب الله مما مكنه من إنشاء فريق سياسي وعسكري، أولا في الحرب الأهلية اللبنانية، ثم ضد الاحتلال الإسرائيلي.

أما في مصر فقد نشرت جماعة الإخوان المسلمين منشورات تأيد فيها الثورة الإيرانية، واعتبرتها انتصارا للمد الإسلامي، واتبع ذلك إقدام التيار الإسلامي على التوسع في بناء المساجد، التي لم تقتصر مهمتها بعد ذلك على الوعظ والإرشاد والخطابة، بل أصبحت مناخا تتراكم فيه العديد من الأنشطة الاجتماعية مما أسهم في زيادة شعبيتهم أنداك.

لقد أدى تأسلم الجمهورية الإيرانية إلى غضب وانزعاج السوفييت، وهذا بسبب التحول النسبي في ولاءات الأقاليم الإسلامية داخل الاتحاد، فبعد أن كانت الشيوعية تساهم في حل أية أزمات داخلية، أصبح الاتجاه نحو الجنوب الإسلامي أكثر من الارتباط بالشيوعية في الشمال، لقد كان السوفييت يدرك أن تلك الأقاليم ترتبط في جزء كبير منها بروابط عرقية مع الإيرانيين حتى ولو لم تكن مذهبية، كما أن النشاط الذي وجد بين هذه الأقاليم قد زاد عن ذي قبل بفعل تأثير الثورة.

في خضم ذلك، ومع انشغال إيران بالثورة، وكذلك المسلمين والأمريكيين معهما، أقدم السوفييت على احتلال أفغانستان السنية، في وقت كان فيه الجناح السني في وضع لا يمكنه من اتخاذ[1]موقف تجاه هذا الغزو.

أدرك العرب السنة أن هذا الميدان قد يسهم في تصدرهم للمد الإسلامي المناوئ للاستعمار، وأسفر عن تأسيس تنظيم القاعدة سنة 1984 من مجموعات المجاهدين الأفغان، الذين وقفوا في وجه الاستعمار السوفييتي، وقد حقق المجاهدون الأفغان انتصارات حاسمة على القوات السوفييتية أجبرتهم على الانسحاب في 15 فبراير/ شباط عام 1989، ويقدر عدد الجنود السوفييت الذين قتلوا خلال تلك الحرب ما بين 40-50 ألفا إضافة إلى عدد كبير من الجرحى. [2] ولايخفى على المتابع لأحداث وتطورات القضية الأفغانية، أن للولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في دعم المجاهدين الأفغان والعرب في حربهم ضد القوات الروسية والحكومة الأفغانية الشيوعية الموالية لها.

---

[1]زكريا سليمان بيومي، مرجع سابق.

[2]كمال حبيب، "العنف المسلح من أفغانستان إلى بلاد العرب"، المركز العربي للبحوث والدراسات، من موقع:
http://www.acrseg.org/10026

إن مقولة انقلاب السحر على الساحر تصدق على أوروبا وأمريكا اللذين صنعتا الإرهاب، لأنه وعلى الرغم من مواقفهما بالإضافة إلى الموقف العربي من القضية الأفغانية، إلا أن المجاهدين كانوا يعلنون عداءهم السافر لكل أعداء الإسلام أينما كانوا ومن كانوا، ومن ثم أضحى الخطر الذي يشجب الرأسمالية الغربية والأمريكية هو الحضارة الإسلامية كبديل للنسخة السوفييتية الماركسية المنحلة في 1991م[1].

المطلب الثاني: الحرب على الإرهاب وعولمة للظاهرة

أولا: اصطدام العولمة بالفهم الإسلامي

"يبدو أن الإسلام كان مناسب لدور الشرير بعد زوال الحرب الباردة، فهو ضخم ومخيف، و هو ضد الغرب ويتغذى على الفقر والسخط، كما أنه ينتشر في بقاع عديدة من العالم، لذا يمكن إظهار خرائط العالم الإسلامي على شاشات التلفزيون باللون الأخضر، كما كانت الدولة الشيوعية تظهر باللون الأحمر..." تعليق أحد السياسيين الأمريكيين.

بعد انهيار المعسكر الشرقي، آلت السيادة الدولية إلى المعسكر الغربي، الذي جمع بين قوة الاقتصاد وقوة السلاح، هذا ما دفع ببعض المفكرين في الغرب – خاصة الولايات المتحدة الأمريكية – إلى الاتجاه نحو الملف الفكري، فظهرت عدة نظريات أبرزها "صراع الحضارات لصمويل هنتغتون"، و"نهاية العالم لفوكوياما"، و "الحرب العالمية الرابعة لكروث هامر"، و"الدولة الأولى في العالم لوزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر".

لقد ترسخ في ذهن هؤلاء المفكرين بأن الديمقراطية الغربية هي الأمثل، مستوحين ذلك مما كتبه مونتيسكيو في سفره (روح القوانين)، الذي يعد في عرفهم إنجيل الحرية والعدالة، حيث يقول: "إن الديمقراطية إذا عمت العالم فسيسود السلام وتتحقق العدالة الكونية".

وقد اصطدمت العولمة بالنهج الإسلامي، فهو وإن كان منهجا متكاملا في أساسه وثوابته، إلا أن المفكرين الإسلاميين في هذه الأيام لم يرتقوا بالفكر الإسلامي إلى مواكبة المتغيرات العصرية لأن الأمة الإسلامية أفاقت متأخرة من سباتها، وهذا ما جعل الحوار بعيد المنال. [2]

---

[1] سعيد علي عبيد، مرجع سابق، ص ص 75، 76.

[2] رضوان زيادة، مرجع سابق، ص61.

لقد انفجر الصراع في مناطق الاحتكاك الحضاري كالبوسنة، كوسوفو السودان، الشيشان، الصومال، ثم في أفغانستان، وفيها تحول حلفاء الأمس إلى أعداء عندما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض العولمة على الأمة الإسلامية بعيدا عن الحوار الثقافي، فتمت مواجهتها بالإرهاب والعنف، لأن الإرهاب هو سلاح المستضعفين.[1]

إن التفسير الوحيد لهذا العداء الدفين، هو التحدي الحضاري الذي يتمثل في العولمة، بالإضافة إلى انتقال الولايات المتحدة الأمريكية في دعمها لإسرائيل من فكرة توازن القوى بينها وبين الدول العربية إلى فكرة التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي على الدول العربية، ودعم هذا التفوق، كما أن إغلاق أبواب الحوار مع جماعة العنف، كفيل بفتح أبواب الإرهاب، وفتح أبواب الحوار كفيل بغلق أبواب العنف.[2]

ثانيا: أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001:

لقد كانت الحرب ضد السوفييت بالنسبة للأفغان المجاهدين شيئا آخر، فهي كانت بالنسبة لهم أول مقاومة ناجحة ضد قوة أجنبية، والتي لم تكن قائمة على مبادئ قومية أو اشتراكية، وإنما شنت كجهاد وأعطت دفعة هائلة للثقة بالنفس وللقوة الإسلامية.[3]

لكن الصراع التنافسي إبان الحرب الباردة على أفغانستان جعل هذه الدولة دولة فقيرة، لا أهمية لها على المستوى العالمي، تنامت فيها نخب سياسية جديدة كالمجاهدين وطالبان التي صعدت خلال فترة 1994، وبلغت اكتمالها في 1998، سيطرت في ذلك على نحو 22 مقاطعة من أصل 31، بالإضافة إلى تزايد حركة بيه الأسلحة فيها بشكل واسع ونمو تجارة المخدرات، ومن ثم تحولت أفغانستان إلى دولة فاشلة وساحة للتدخلات الأجنبية، وذلك في ظل العنف السياسي وغياب السلطة المركزية.

بعد الهجوم المباغت على برجي منهاتن في 11 سبتمبر 2001، الذي اعتبره البعض هجوما ضد الحضارة الغربية من جهة، وضد الإسلام أو الحضارة والأمة الإسلامية من جهة أخرى، بدا الأمر وكأن نظرية صراع الحضارات لهنتغتن قد تحققت، حيث مثلت تلك الهجمات نقلة نوعية في ظاهرة الإرهاب أطلق عليه البعض الإرهاب الجديد، وقد

---

(1) خليل حسين، **ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2012، ص354.

(2) المرجع نفسه، ص355.

(3) صامويل هنتغتون، ، مرجع سابق، ص399.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية حربا شعواء على الإرهاب المتمثل بالقاعدة وزعيمها أسامة بن لادن، وقامت بالهجوم العسكري على أفغانستان وأسقطت حكومة طالبان في تاريخ 2001/11/22 وقبل اكتمال عام 2001 كانت الخريطة الأفغانية قد تعدلت تماما بسقوط حركة طالبان وتنظيم القاعدة.

وفي سبيل إنجاح خططها وأهدافها، وتحت شعار "من ليس معنا... فهو مع الإرهاب"، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحشد قوى العالم، حيث قامت الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا.[1] بجهود دبلوماسية متواصلة – نيابة عن أمريكا–في سبيل تكوين التحالف الدولي، وفتح مجالاتها الجوية لعبور القوات الأمريكية.

أما روسيا التي كان يحدوها أمل التخلص من نظام طالبان، والذي كان يمد الشيشانيين بالمال والسلاح والمقاتلين، فقد أبدت استعدادها هي الأخرى في حربها ضد الإرهاب وضد أفغانستان، فقامت بالسماح باستخدام مجالها الجوي لأغراض إنسانية كما قدمت مساعدات ومعلومات استخباراتية لتحالف الناتو، هذا بالإضافة إلى تلك الدول التي رضخت للمطالب الأمريكية "كباكستان وجمهوريات أسيا الوسطى وإيران"– رغم أن ذلك كان بشروط – و"اليمن ودول الخليج"، ختاما "بالصين وكوريا الجنوبية واليابان" كمحور جديد يتعاون مع أمريكا في حربها الضروس.

لقد اعتبر الكثيرين بأن الولايات المتحدة الأمريكية اغترت بعد نجاحها الجزئي في حربها ضد أفغانستان، فقامت بعد ذلك وعن طريق إستراتيجيتها الجديدة، "الضربة الاستباقية" بالتوجه ناحية العراق وإعلان الحرب عليه في سنة 2003، تحت غطاء الشرعية الدولية التي منحتها لها الأمم المتحدة.[2]

سواء في أفغانستان أو العراق أو حتى في باكستان، لم تلتزم الحكومة الأمريكية بوعدها وبالضمانات التي قدمتها، لقد تركت تلك الشعوب ومن جراء تدخلاتها الاستباقية تتخبط في حالات اللااستقرار واللاأمن مثل أفغانستان، خاصة وأن الرئيس جورج بوش كان يصر على الإطاحة بالإرهابي "العدو اللدود لأمريكا أسامة بن لادن"، أما العراق

[1] خليل حسين، مرجع سابق، ص356.
[2] المرجع نفسه، ص 357.

فأضحت مرتعا مهما للإرهاب ولمافيا السلاح وتجار المخدرات وساحة للصدامات والنزاعات العنيفة اليومية. [1]

ثالثا: الإرهاب والوضع الإفريقي

على الرغم من أن إفريقيا ليست المصدر الأساسي للتطرف والإرهاب أصلا، إلا أنها صارت هدفا لبعض الجماعات الإرهابية، تمثل ذلك في المحاولة الفاشلة والآثمة للاعتداء على الرئيس مبارك في أديس أبابا يونيو عام 1995، وتفجير سفارتي الولايات المتحدة في كل من كينيا وتنزانيا في أغسطس 1998، وقتل السياح الأجانب في الأقصر، وخطف العاملين في الصليب الأحمر في إثيوبيا، ناهيك عن أحداث القتل والإرهاب في الجزائر منذ 1992م، إلى غير ذلك من العمليات[2].

ومنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر صارت بعض المناطق في القارة الإفريقية متهمة إرهابيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد التحول الكبير الذي طرأ في الشكل التنظيمي للجماعات الإرهابية فتحولت من النموذج الهرمي إلى نموذج التنظيمي العنقودي، وفي شكل شبكة من التنظيمات المترابطة استراتيجيا وعمليا، وبدون هيكل قيادي يمكن تحديده، فنجد أن القاعدة تحولت من منظمة يأتي ترتيب أهمية طبقاتها من الأعلى إلى الأسفل، إلى منظمة مرتبة من حيث الأهمية من الأسفل إلى الأعلى، مع تركز المسؤولية الكبرى في تنفيذ الهجمات على الخلايا المحلية، كما كان مع التنظيمات المحلية في شمال إفريقيا، ولاسيما الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، والتي تحول اسمها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في جانفي 2007 ، وفي الوقت نفسه أنشأت القاعدة خلية صغيرة في شرق لإفريقيا هي التي نفذت عملية "ممباسا" عام 2002 في كينيا.

لقد تطورت التوجهات الإرهابية في إفريقيا، إذ بدأ منظور التنظيمات الإرهابية في إعطاء أولوية -أكثر من ذي قبل– للقارة الإفريقية كساحة للعمل الإرهابي، الذي يعني في واقع الأمر تنفيذ المزيد من العمليات الإرهابية في إفريقيا، حيث تؤكد الكثير من

---

[1] Anne Nivat, **Islamistes comment ils nous voient**, Alger, Casbatt édition, 2007, p155-157.

[2] محمود أبو العينين، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي**، ط4، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2007، ص313.

التحليلات عن أن القارة الإفريقية يمكن أن تكون في المستقبل القريب ساحة ملائمة للعمل الإرهابي.

المبحث الرابع: المقاربة البنائية في تفسير الظاهرة الإرهابية.

تمهيد

بعد هيمنة المنظور الواقعي باتجاهه المادي ولعشرات السنين على حقل العلاقات الدولية وظهور الواقعية التي أكدت هذه الهيمنة، ظهرت العديد من المنظورات والنظريات التي انتقدت هذه المساهمات واعتبرتها كلاسيكية في مواجهة التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية، خصوصا انتقال النزاعات من نزاعات ما بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، فظهرت نظرية الاعتماد المتبادل والنظرية البنيوية الجديدة في حين أنهم لم يستطيعوا إعطاء البديل الذي يغطي هذه النقائص، وقد كانت قوة إسهاماتهم لا تغطي احتياجات الميدان.

إن عجز هذه النظريات عن بلورة إطار نظري متكامل في إطار ما يعرف بالاتجاهات التفسيرية بين العلاقات الدولية أدى إلى ظهور اتجاهات جديدة تعرف بالاتجاهات التكوينية، والتي ركزت في بحثها عن محاولة بلورة نظرية قادرة على إدراك تلك التحولات، من أبرز هذه النظريات التي ظهرت نجد النظرية البنائية التي حاولت إعطاء تفسيرات وحلول لحدوث النزاعات سواء بين الدول أو داخل الدول، وحسب ما يؤكده بعض الدارسين، فالبنائية مثلث الجسر الرابط بين الاتجاهات الوضعية وما بعد الوضعية في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: تعريف النظرية البنائية والجذور الفكرية لها

أولا: تعريف النظرية البنائية

النظرية البنائية هي إحدى النظريات المفسرة للعلاقات الدولية أو هي ذلك المنظور البديل في العلاقات الدولية والذي برز بداية مع كتابات نيكولاس أنوفNicolas onuf *، في الكثير من محاضراته ومقالاته، كما هو الحال مع المقال المعنون ب:

*نيكولاس أنوف (مواليد1941)، هو عالم أمريكي وأستاذ للعلاقات الدولية بجامعة فلوريدا الدولية، وعضو في الهيئة التحريرية الدولية السياسية، التي تعنى بقضايا التعاون والصراع .

"Amarckyiswhat states make of it : the social construction of power politics"

والصادر سنة 1992 لصاحبه ألكسندر واندت Alexander wendet والملقب بأبي البنائية.

لقد اختلفت تعاريف البنائية بين العديد من الباحثين، فيرى "ما يكل دويش Michael Deutsh" بأن باحثي البنائية اتفقوا على أن النظريات الثقافية التي تهتم بالعوامل الفكرية تشرح مسار العلم بطريقة أحسن، أما "جيف شيكل Jeff chekel"- وهو باحث في العلوم السياسية ـ فقد قام بقراءة ثلاثة كتب تنتمي للتيار البنائي أثبت من خلالها بأن البنائية ليست نظرية بل مقاربة للبحث الاجتماعي تقوم على مسلمتين:

أ- المحيط الذي تتحرك فيه الفواعل الدول هو مادي واجتماعي.

ب ـ بإمكان هذه البيئة أن تزود الفواعل الدول بفهم مصالحها.

وفي مناقشة مشجعة عرفها "إيمانويل أدلارImanuel Adler"- أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة كوبنهاغن" ـ على: "أنها الرؤية التي يعتمد النمط فيها على نظرة العلم المادي وكيف ينظر إليه من خلال الأفعال الإنسانية والتفاعل الذي يتوقف على العرف الفعال وعلى الترجمة الإبستمولوجية للعالم المادي.

إن أهمية الفوارق بين مختلف هذه التعريفات تتعلق بالصياغة التي أعطاها كل تعريف للمنظور البنائي في مواجهة المنظورات الأخرى التي أكدت الدور المستقبلي للبرنامج البنائي، ويتعرض تعريف التوجه العام للمنظور البنائي إلى ثلاث مشاكل وهي:

المشكل الأول: هو كون البنائية تقوم على التركيب والربط بين صعوبات التوجهات الأخرى، فالتعريف الذي أعطاه" شيكل checkel" يصف حالة واحدة من دون غلق حلقة التفكير التي تسمح بإعادة النظر حول[1] منبع هذه الحاجات.

المشكل الثاني: أن كل من هذه التعريفات يأخذ على عاتقه ضمنيا منطقية النتائج من خلال استعماله مصطلح الحاجات مستبعدين إمكانية ارتكاز الفعل على منطق عدم الملائمة.

---

[1] ستيفن وولت، "العلاقات الدولية:عالم واحد، نظريات متعددة"، 'تر: زقاغ عادل وزيدان زيداني، ص 12-15، من موقع:

.Httpm//www.geocities.com/adelzeggagh/polreview.htm

المشكل الثالث: هو أنه بتعريف البرنامج هذا،، ليس تجميع رؤى متناقضة على عكس العقيدة العامة المشتركة تعريف "أدلرAdler" بالرغم أنه بعيد عن الوضوح إلا أنه يتغلب على هذه المشاكل الثلاث، فالشرح البسيط لتعريفه يتبع ما يلي:

- السلوك الإنساني والتفاعل مع العالم المادي، يعتمد على ترجمة البنية الاجتماعية لهذا العالم لأن المادة هي العالم.
- ترك "أدلر" إمكانية التركيب مفتوحة مع وجود وصفتين للتفاعل، مع النظريات العقلانية العامة وهذا حلا للمشكل الأول.
- أما الحل للمشكل الثاني فقد تمثل في إبقاء الحاجات خارج التعريف، بإعطاء إمكانيات مختلفة تؤكد منطقية الفعل.
- أخيرا فرق "أدلر" البنائية عن كل المنظورات العقلانية (الواقعية الجديدة، الليبرالية الجديدة) والنسبية (ما بعد الحداثة، ما بعد البنيوية، التفسيرية) كمدارس فكرية لطرح عقلاني يهتم بآثار العلم المادي على الأفراد.

اعتبر أبو البنائية ألكسندر "واندت" في دراسة لمفهوم الفوضى الدولية، أن الفوضى مبنية اجتماعيا فيما بين الدول وذلك بالنظر وبالمقارنة بين المفاهيم الثلاث التقليدية للفوضى: الهوبزية التي ركزت على فكرة العداوة، وحرب الكل ضد الكل، و"اللوكية" التي ركزت على علاقات السيادة ومساعدة الآخر، أما "الكانطية" التي بحثت في فكرة المجتمع الدولي والهوية الجماعية، فلاحظ صاحبها "كانط" بأن الفوضى هي ما تصنعه الدول، وبهذا أعطى تصورا جديدا لفهم سلوك والمعطى الدولي بتبنيه لتركيب نظري يقوم على:[1]

- دور الأفكار الذي يتعدى دور القوة المادية.
- كيفية تحديد الفواعل لهويات البنيات المادية.
- النظام التذاتاني والذي يتكون من انسجام المفاهيم والتنبؤات.

في تحديده لمفهوم البنية يقول "واندت" أن البنية تتشكل في الوقت الذي تحدد فيه الدولة هويتها ومصالحها، فالهويات هي التي تحدد مصالح وسلوكيات الدول.

[1] بحري سهيلة وزرمان هدى، البنائية والمتغيرات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007/2006، ص ص 21، 22.

أما روبرت كوكس Robert cox يعتبر بأن المنظور البنائي هو: "ذلك المنظور الذي يقع بمعزل عن النظام السائد في العالم وهو تقييم تأملي للإطار الذي تفترضه نظرية حل المشكلات كأمر واقع، وينظر في مجتمع البنية السياسية والاجتماعية ويسعى إلى فهم عملية التغيير في إطار الكل وأجزائه معا. [1]

ثانيا: الجذور الفكرية للبنائية

يرجع ظهور الطرح البنائي كطرح بديل للنظريات السائدة في العلاقات الدولية إلى عاملين أساسيين أولهما الانتقادات التي جاءت ردا على أعمال الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد أو كما يسميهم البعض بالنيونيو نفعية، وتركزت هذه الانتقادات خصوصا حول إهمال المنهج العقلاني لجوانب كثيرة في العلاقات الدولية، "فروبرت كيوهان" اعترف أن هناك جوانب كثيرة للعلاقات الدولية يضيق بها أفق التحليل العقلاني والاعتراف بضيق المنهج العقلاني عن استيعاب العديد من جوانب السياسة الدولية جعل العديد من المنظرين يستبعدون المنهج العقلاني فمنهم التأمليون، الذين كانت انتقاداتهم بارعة خارج المنهج العقلاني ووضع نظريات خاصة بهم، فالتأمليون تجاوزوا تلك الانتقادات إلى وضع أطر مفاهيمية ومنهجية مستقاة من علم الاجتماع لتفسير جوانب من السياسة العالمية.

العامل الثاني خلف ظهور البنائية، هو النهاية التي آلت إليها الحرب الباردة، حيث فاجأت العديد من المنظرين بهذه النهاية التي لم تكن متوقعة، إضافة إلى إيجاد صعوبة في تفسير ما حدث، فقد شكلت نهاية الحرب الباردة "اختبارا حاسما لقدرة الواقعية الجديدة على شرح هذه التغيرات الدولية، وقد فشلت في الاختبار، هذا الإخفاق هو الذي ساهم في بروز نظريات أخرى. يقول الأستاذ ستيف سميث: «ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية، فالواقعية والليبرالية أخفقت في استباق هذا الحدث، كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف السياسة الخارجية السوفيتية، باعتناقه أفكارا جديدة، كالأمن المشترك».

[1] بحري سهيلة وزرمان هدى، مرجع سابق، ص 23.

فالتغيرات المتلاحقة التي جاءت بعد الحرب الباردة من تمزق للاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وبروز الصراعات العرقية في رواندا، والبوسنة وكوسوفو، والطلاق المخلي بين التشيك والسلوفاك، والطلاق الدامي بين إثيوبيا وإيريتيريا.... وتزايد دور الأمم المتحدة، كلها كشفت حدود المنهج[1] المادي المعتمد من طرف النظريات التقليدية، الذي يركز على القضايا المادية في العلاقات الدولية مع استبعاد تام للقضايا المثالية، إلا أن عالم ما بعد الحرب الباردة برزت فيه مشاكل الهوية بشكل غير مسبوق، فبعد الحرب الباردة بدأ الاتجاه السائد في العلاقات الدولية في مواجهة صعوبات كبيرة في شرح كيفية نهاية تلك الحرب وفهمها، وبشكل عام شرح التغير الشامل في النسق الدولي وفهمه، فقد بدا واضحا للكثيرين أن تلك الصعوبات إنما تنبع أصلا من سيطرة الاتجاه الفردي والمادي على نظرية العلاقات الدولية، مما دفع إلى الاعتقاد بأن منهجا مغايرا يأخذ في الاعتبار القضايا المثالية والأفكار المشتركة قد يقدم شرحا أفضل وفهما أعمق للسياسة الدولية، وهكذا ففي حين كانت النظريات التقليدية تجد صعوبة في كيفية التعامل مع مشكل الهوية وانتقال الصراع من ما بين الدول إلى داخل الدول، جاءت البنائية لتركز على كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، مع عدم استبعاد المتغيرات المادية، وقد تزامنت مع تزايد الاهتمام بتصور الثقافة في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، فقد استعمل كل من" توماس بيرقر" و"بيتر كاتزنشتاين" المتغيرات الثقافية لتفسير نزوع ألمانيا واليابان بعيدا عن السياسات العسكرية التي تعتمد على الذات، كما قدمت "إليزابيت كير" تفسيرات ثقافية للعقائد العسكرية التي سادت في بريطانيا وفرنسا في فترة ما بينم الحربين في حين تعتبر التحذيرات الجريئة التي أطلقها صامويل هنتغتن حول صدام الحضارات إحدى أعراض هذا الاتجاه التكفيري، يعتبر هذا وجها من أوجه الاهتمام الواسع بالقضايا الثقافية في الأوساط الأكاديمية، كما أنه وفي جانب منه يعتبر رده فعل على تصاعد حدة النزاعات الإثنية والوطنية والثقافية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.[2]

وتعود الجذور المنهجية للنظرية البنائية إلى النظرية الاجتماعية، فالنظر إلى العالم نظرة بنائية كان الأساس لنظريات العلاقات الدولية كما طرحها كل من جروتيوس وكانط

[1] بحري سهيلة، وزرمان هدى، مرجع سابق، ص 25.
[2] المرجع نفسه، ص26.

وهيغل، والذي تحققت له السيطرة في فترة ما بين الحربين وهو الاتجاه الذي يسميه علماء العلاقات الدولية اليوم استخفافا بالمدرسة المثالية، ففي فترة ما بعد الحرب الباردة قدم كل من "إرنست هانس "Ernist Hans و"كارل دويتش"KarlDeutchو"هيدلي بول"Hedelly bull وطوروا مناهج[1] مهمة لفهم السياسة الدولية ودراستها.

كما يرى روجي "جون جيرارد" أن جذور البنائية تعود إلى "ماكس فيبر"و"دوركايم"، فقد تحدث "دوركايم" عن دور الفواعل المثالية في الحياة الاجتماعية.

وفي نهاية الثمانينات شكلت هذه الأفكار ظهور البنائية في العلاقات الدولية مع مقال "نيكولاس أونوف"Nicolas onf المعنون بـ "العالم من صنعنا" عام 1989، إضافة إلى مقال "فريديريك كراتشويل" المعنون "بعودة المعايير والهويات إلى العلاقات الدولية الصادر عام 1989، وكذلك المقال لألكسندر واندت "الفوضى هي ما تصنعه الدول" الصادر سنة 1992، وحسب قراءاتنا المختلفة للأدبيات البنائية في العلاقات الدولية لاحظنا أن هناك أكثر من اتجاه ضمن هذا البرادايم، ويبدو أن العامل الإبستمولوجي هو المؤشر الرئيسي للتمييز بين هذه الاتجاهات المختلفة، وهنا قد نجد البنائيين الوضعيين أو كما يسمون البنائيون الحداثيون أمثال "ألكسندر واندت" والبنائيون النيوكلاسيكيون أمثال "نيكولاس أنوف "و"بيتر كاز نشتاين"، معظم هؤلاء يميلون إلى تبني إبستيمولوجيا وضعية أما البنائيون ما بعد الحداثيون أو ما بعد البنيويون، فهم يبنون تصوراتهم على أساس ابستيمولوجيا ما بعد وضعية[2].

أما البنائية كمنظور عام في العلاقات الدولية فإنها تعتمد على أفكار "ألكسندر وندت" فقد كان واضحا منذ البداية في مشروعه حيث يقول: "إن هدفي في المقال هو بناء جسر بين هذين التقليديين (العقلانية والتأملية)، من خلال تطوير حجة تفسيرية نيابة عن الإدعاء الليبرالي" القائل "إن بوسع المؤسسات الدولية تحويل هويات الدول ومصالحها، وستكون إستراتيجية في بناء هذا الجسر أن أجادل ضد إدعاء الواقعية الجديد، بأن المساعدة الذاتية وسياسة القوة لا تنجمان منطقيا أو عفويا من الفوضى، فلا يوجد منطق للفوضى بمعزل عن

---

(1) عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية: بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 322.

(2) بحيري سهيلة وزرمان هدى، مرجع سابق، ص 27.

الممارسات التي توجد وتعطي صفة فورية لبنية من الهويات والمصالح بدلا من بنية أخرى وليس للبنية وجود أو قوى عرضية طارئة في معزل عن العملية، إن المساعدة الذاتية وسياسة القوة مؤسستان وليستا سمتين أساسيتين للفوضى، فالفوضى هي ما تجعلها عليه الدول.

المطلب الثاني: افتراضات النظرية البنائية

تنطلق البنائية من الافتراضات الأساسية التالية لفهم وإدراك السياسة الدولية وهي:

1-الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل، فيعتبر "ألكسندر واندت" بأن الدول هي وكلاء في قوله «هنا سوف أقول بأن الدول هي في الحقيقة وكلاء فاعلون، فصناع القرار دائما ما يتحدثون باسم المصلحة الوطنية والحاجات الوطنية والعقلانية وغيرها، فإن الدول تعين نفسها وتنصب بعضها بعضا على أنها وكلاء فاعلون، فالسياسة الدولية كما نعرف اليوم سوف تكون مستحيلة بدون خصائص الدولة، كوكيل فاعل في النسق الدولي، اعتبار الدول وحدات أساسية للتحليل ليس معناه إلغاء الفواعل الأخرى في السياسة الدولية».

2-تتخذ البنائية موقفا مغايرا لموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية مثل (المصلحة الوطنية، والهوية والأمن القومي)، إذ يرفض البنائيون قبول هذه المفاهيم كما هي[1]معطاة، كما يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدولة، مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن ذلك يركز أتباع البنائية على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها البينية.

3-يرى البنائيون بنية النظام الدولي على أنها بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين، هذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين.

4-البنائية كما يستدل من اسمها، تنظر إلى النظام الدولي بأنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه، فبالنسبة إلى البنائيين العالم دوما هو قضية متجددة ليس شيئا وانتهى وعلينا قبوله كما هو، وهذا بالطبع موقف مختلف عن موقف الواقعيين والليبراليين وحتى الراديكاليين بنظرتهم إلى البناء.[1]

---

[1] خالد المصري،" النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد الثاني، 2014، ص 317.

المطلب الثالث: تفسير البنائية للنزاعات الدولية

إذا كانت الواقعية تعتبر أن بنية النظام الدولي ذات طبيعة فوضوية، نتيجة لغياب سلطة مركزية في النظام الدولي تنظم العنف، وذلك لوجود مشكل السيادة، والتوزيع المادي للقوى بين الدول، الأمر الذي يحول دون وجود هذه السلطة المركزية، وباعتبار الواقعية الجديدة أن الفوضى في النظام الدولي بأنها معطى مسبق،[1] فإن النزاع يمكن أن يحدث بين الدول إذا تعارضت مصالحها كنتيجة لهذه الفوضى، أما النظرية البنائية فهي لا ترى بأن الفوضى شيء طبيعي في النظام الدولي، بل تعتبر أن تلك الفوضى تنتج من جراء تفاعل الوحدات في النظام الدولي، بحيث أنه لا يوجد منطق متأصل للفوضوية، فالمفاهيم التي تبدو منحدرة منها المساعدة الذاتية، سياسة القوة، السيادة، هي: في واقع الأمر مؤسسات منشأة اجتماعيا وليست سمات أساسية للفوضى، فالفوضى في بنية النظام الدولي جاءت نتيجة لاحتكاك وحدات النظام الدولي فيما بينها هي نتيجة تصورات مشتركة، وبتعبير آخر فإن التفاعل بين وحدات النظام أفضى في النهاية إلى إعطائه شكله الحالي المتسم بالفوضى (غياب السلطة المركزية)، وذلك نتيجة لتبني وحدات النظام الدولي سياسات خارجية لا تميل إلى مؤسسة النمط التعاوني لعلاقاتها البينية.[2]

فالفوضى إذن ناتجة عن الكيفية التي تدرك بها الدول هذه الفوضى ومن ثم تستجيب لها بسلوكات أخرى وفق ذلك الإدراك، وبذلك تكون الفوضى مزيجا مهيكلا تأتي عن ممارسة الفاعلين أنفسهم والذين يوجهون ويتحكمون (حسب مصالحهم وهوياتهم) في القواعد والمصادر المتاحة من قبل بنية معينة، ويساهمون بهذا في تشكيل وإنتاج هذه البنية الفوضوية، ولكن كذلك المساهمة في تحويلها أو تغييرها، وهكذا فالفوضى الناتجة عن سلوكات الدول وفق التصورات التي تكونت لديها من خلال تفاعلها مع الوحدات الأخرى، ولهذا فهي بنى اجتماعية، وهي نتاج ما تصنعه الوحدات السياسية وليست قانونا قائما بذاته،

---

[1] شوفي مريم، "الفوضى" – الحوار المتمدن- من موقع:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=396870

[2] إبراهيم بولمكاحل، "النظريات المفسرة للنزاعات الدولية"،من موقع:
www.boulemkahel.yolasite.com/.../

فالفوضى بنى اجتماعية وليست متأصلة في النظام الدولي، بل هي منشأة اجتماعيا نتيجة الإدراك الجماعي أو الوعي الإنساني.[1]

ولأن سلوك الدول يكون موجها حسب مصالح وهويات هذه الدول، فالهوية هي أساس وقاعدة المصالح كما يرى "واندت". والهوية تتكون وفق عمليتين الأولى داخلية والثانية خارجية، ويعتبر"واندت" أنه يصبح لكل دولة هويتان، الأولى هوية جوهرية ذاتية التكوين، وهي مكونات هذه الوحدات من أفراد موارد طبيعية، مؤسسات نظام المعاني المشترك، والثانية هي هوية اجتماعية وهي التي تنتج من خلال التفاعل مع سائر الدول.[2]

وبتعبير "ستيفن والتز"، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية)، كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت نفسه المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكات تحظى بالقبول، وهكذا تتشكل هوية الدولة من عوامل داخلية وخارجية، وبما أن الهوية هي أساس المصلحة فهي كذلك التي توجه سلوكيات الدول وأن النزاع يحدث بين الدول نتيجة عدم الثقة في نوايا الدول الأخرى، وبالتالي وضع أسوأ الاحتمالات فيما يخص سلوكيات الدول المنافسة، "فمعضلة الأمن والحرب تنجم عن التنبؤات التي تحقق ذاتها، إن منطق المعاملة بالمثل يعني أن الدول تحصل على معرفة مشتركة بشأن معنى القوة.

هذا على المستوى النظمي، بحيث يتم المقارنة للدول كوحدات، في حين يمثل النظام الدولي المؤسساتي والأنساق الدولية بمثابة البنى، أما على المستوى الداخلي أي داخل الدولة، فيمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية، والمجموعات الإثنية المتضمنة كأعضاء أو وحدات، والفوضى التي تنتج داخل الدولة نتيجة انهيار السلطة المركزية للدولة، يمكن أن تؤدي إلى حدوث النزاعات بين تلك الوحدات العرقية، وانهيار السلطة المركزية يعود إلى الفشل في مشروع دولة ذات هوية مشتركة،[3] حيث تبدأ كل عرقية في تحديد مصلحتها حول هويتها الضيقة، وبالتالي تكون سلوكياتها حبيسة تلك الهوية، ذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد بشكل مرتبط مع الهوية، فعندما تحقق الدولة في أن

---

(1) إكرام بركان، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009، ص ص 46، 47.

(2) إبراهيم بولمكاحل، مرجع سابق.

(3) إكرام بركان، مرجع سابق، ص 48.

تكون بمثابة إطار الهوية مشتركة تؤثر على شخصية جميع مواطنيها، فإنهم يلجؤون إلى أطر بديلة، وعلى هذا المستوى فإن إطار القرابة والانتماء الإثني الواسع يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي، وهنا يبدأ بناء الهوية على أسس تنازعية، كما يقول "فيارون"، حيث تتحكم فيه ثلاث عوامل: منطق الخطاب السائد، الاتجاهات أو الميول النخبوية والكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري، إضافة إلى طبيعة التفاعل مع المجموعات الأخرى، وهكذا فالعرقية هي عامل من العوامل الأساسية لكن التحريك السياسي هو العامل المثير، وهو الذي يؤسس لهوية ذات ميل تنازعي، ومنه فإن النخب هي التي تقوم بإعادة بناء الهوية بشكل يبرز الاختلافات الإثنية بغرض زيادة الاحتكاك السلبي مع الآخر، وهذا ما يؤدي بمختلف العرقيات إلى إعادة تعريف هوياتها بشكل يضفي الطابع العدائي اتجاه بعض البعض ،وبالتالي تكون مصالحها مبنية على أنقاض بعضها البعض، وإعادة تعريف الهوية بهذا الشكل يضفي الطابع الأمني على العلاقات مع الآخر، حيث يؤدي إلى بناء العلاقات على لعبة صفرية، وهذا التفاعل بين مختلف هذه المجموعات يؤدي إلى نشوء المأزق الأمني المجتمعي، ومن ثم ينشب النزاع بين هذه المجموعات العرقية، وهكذا فإن النزاع لم ينتج من جراء المنافسة بين مجموعات ذات هويات ومصالح ثابتة، وتعتبر النزاعات التي تنشب داخل القارة الإفريقية قائمة على أسس عرقية وإثنية بالأساس وعلى أزمة هوية، وهي التي تخلق في نهاية المطاف عداءا وميلا للعنف بين المجموعات العرقية والإثنية المختلفة داخل القارة[1].

[1] حمايدي عز الدين، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، دورة 2005، ص 35.

خلاصة الفصل الأول:

يشير مفهوم الإرهاب إذن إلى ذلك "العنف المنظم والمتصل بقصد إيجاد حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية، والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية"، وهو ظاهرة لم تكن في البداية سوى محلية محلية تهدد الأمن الداخلي لبعض الدول، كما أنه ظاهرة قديم نجد جذورها في المجتمعات البشرية القديمة، أين كان الإنسان يلجأ إلى استخدام جميع وسائل القوة والعنف ضد من هو أضعف وفق قانون البقاء للأقوى وليس الأصلح.

إلا أنه وبعد الهجمات التي تلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001م، أضحت الظاهرة الإرهابية ظاهرة عالمية، تهدد الأمن والسلم الدوليين، فقد شكلت تلك الهجمات نقلة نوعية وخطيرة في نمط وأساليب وأشكال ووسائل الإرهاب، والمتتبع لتطور هذه الظاهرة يجد بأن العقود الأخيرة قد اتسمت بتصاعد في أعمال العنف والإرهاب، كما أنها اتسعت حتى شملت جميع المستويات المحلية الإقليمية والدولية، خاصة في ظل استفادتها من المعطيات التكنولوجية والتقنية، التي زادت في تسارعها وشموليتها.

الفصل الثاني

الإرهاب وأزمات الدولة في إفريقيا

تمهيد

أجمع الكثير من الباحثين والسياسيين وفي مختلف دول العالم على أن إفريقيا هي القارة الوحيدة التي تضم الكثير من الدول الهشة والفاشلة، أو الدول العاجزة كما تم الإشارة إليها في عهد الرئيس "بيل كلينتون" لوصف الدول التي فشلت في القيام بوظائفها الأساسية.

إن تقرير مجلة السياسة الخارجية ومؤسسة صندوق السلام استخدم 12 مؤشرا لتحديد مواقع الدول المختلفة في ترتيب الفشل، في حين اعتمد تقرير بروكينغز– من معهد بروكينغز وهو مؤسسة فكرية أمريكية-على أربعة مؤشرات فقط لتصنيف الدول الفاشلة فجاءت المؤشرات السياسية والمؤشرات الاقتصادية وحتى المؤشرات الاجتماعية في الصدارة.

إن تصاعد الضغوط الديموغرافية والحركة السلبية والعشوائية للاجئين والأفراد، وكذا غياب التنمية لدى الجماعات المتباينة وتراجع المؤشرات الكبرى، كالدخل القومي وسعر الصرف والميزان التجاري، كلها مؤشرات توحي بفشل وعجز الدولة التي تجتمع فيها، دون استثناء لفقدان شرعية الدولة بسبب فساد النخبة الحاكمة وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية وضعف الثقة في المؤسسات، والتي تقع بدورها في خانة المؤشرات السياسية.

والملاحظ للواقع الإفريقي اليوم، يجد بأن كل من الصومال والسودان، ليبيا وحتى نيجيريا ـ بالإضافة إلى دول أخرى-تجتمع فيها مؤشرات الضعف والانهيار المشار إليها، مما أدى إلى سوء الأوضاع فيها، وتصنيف البعض منها ضمن ما يسمى بالمربع الأسود. وعليه فإن ضعف وفشل الدول الإفريقية ما هو إلا نتيجة حتمية لجملة من الأزمات تعاني منها القارة، كأزمة الشرعية، أزمة الهوية، أزمة المشاركة السياسية وحتى أزمة التوزيع.

المبحث الأول: أزمة الشرعية the legitimacy crisis

تمهيد

إنه لمن الصعب تحقيق تصور عصر يعيش فيه مجتمع ونظام سياسي من دون مشاكل أو صراعات، فالعديد من المجتمعات وعلى الرغم من عيشها حقبا من الاستقرار والازدهار إلا أنها لابد وأن تكون قد مرت بحقب من الانكفاء والركود، تكرر فيها نفسها وتتوارى فيها أزمتها، وهذا الأمر نستطيع القول أنه قد يصح على بعض المجتمعات القديمة أو الغابرة التي كانت تعيش حياتها عهودا طويلة على وتيرة واحدة، ولكن الملاحظ أن هذا ينطبق على مجتمعاتنا العربية والافريقية المعاصرة التي لم تعد تعرف على ما يبدو السبل المؤدية إلى حياة الاستقرار والرفاهية والتطور.

ولعل عصرنا هو عصر الأزمة الدائمة إذا جاز القول، إنه عصر لا يقر فيه للسلطة ولا للجماعة ولا للفرد أي قرار، فلم تعد السلطة أو نظامها يجدان مجالا للاستقرار، ولم يعد المواطن يجد متسعا من الراحة والطمأنينة ولم يعد قادرا كذلك على إيجاد الحلول للمشاكل التي تعترضه، خاصة وأن السلطة لم تتخلى مطلقا عن أنانيتها وذاتيتها لخلق وضع مقبول ومناسب لها ولمجتمعاتها.

إن المشكلة تتولد عن المشكلة، والأزمة تنتج من الأزمة، الأمر الذي يجعل المجتمعات اليوم خاصة مجتمعات العالم الثالث تعيش نمطا من الحية وتقيم أنماطا من العلاقات تفرض على الأفراد والحركات والقوى السياسية على السواء أن يكونوا دوما على حال من الأهبة والاستعداد للمواجهة العنيفة، ومن أهم الأزمات التي تواجه معظم الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث وخاصة الدول الإفريقية هي أزمة الشرعية الناتجة عن رفض المواطنين قبول الأنظمة الحاكمة فيهم.

المطلب الأول: مفهوم الشرعية أسباب ضعفها أو فقدانها

أولا: تعريف الشرعية

لقد تناول الكثير من الكتاب والمفكرين مفهوم الشرعية، وحاولوا إشباعه بحثا وتحليلا، وفكرة الشرعية هي ومبدأها متغيران نسبيان، لأن ظهور الفلسفات والنظريات الحديثة قد زعزع أسس وقواعد الشرعية القائمة على اعتبارات قديمة، لتخلي المكان لظهور أسس جديدة للشرعية أكثر واقعية وأكثر مساسا بحياة المجتمعات السياسية.

في واقع الحال، لا يختلف وضع الدولة الحديثة وأنظمتها السياسية اليوم عن تلك الدول والحضارات التي سادت عبر مراحل التاريخ ثم بادت، من حيث حاجتها إلى الاستقرار، وحاجة حكامها إلى شكل من أشكال العلاقة النفسية التي تهبهم محبة ورضا وطاعة شعوبهم، مبعدة إياهم بذلك عن اللجوء إلى وسائل الإكراه الخارجية من أجل الخضوع اللازم لضمان سير العملية السياسية واستمرارها.[1]

في عصرنا الحديث ظهر مفهوم الشرعية وعلى الرغم من أنهم يختلفون في اتجاه تحليلهم، إلا أنهم جميعا يتفقون في التحليل النهائي على أن قبول مواطني القطر غير القسري (الطوعي) بالحكومة هو الذي يجعل الحكومة شرعية، وبمعنى آخر أن جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة.

ومفهوم الشرعية بهذا المعنى هو المقابل المصطلحي لمفهوم البيعة في التراث العربي الإسلامي، ويقول ابن خلدون في هذا الصدد: "اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كأن يعاهد المبايع أميره، على أنه يسلم له في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به الأمر على المنشط والمكره".[2]

وفي عصرنا الحديث نجد أن ماكس فيبر (Max weber) يعد من الرواد في الأخذ بهذه التسمية، حيث نظر إلى الشرعية بوصفها صفة تنسب لنظام ما من قبل أولئك الخاضعين له، من خلال عدة طرق تتمثل في التقاليد أو بعض المواقف العاطفية أو عن طريق الاعتقاد العقلاني بقيمة مطلقة أو بسبب قيامه بطرق وأساليب تعد قانونية أو شرعية مقبولة، هذا يعني أنه يعرف

---

[1] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 20، 21.

[2] سعد الدين إبراهيم، **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص 404.

ثلاث أنواع من الشرعية: التقليدية، الكاريزمية، والشرعية العقلانية، ويكون الولاء أو الالتزام في النوعين الأول والثاني إلى شخص (رئيس تقليدي، او زعيم بطل أو زعيم روحي)، أما في النوع الثالث، فتكون الطاعة والقبول لشبكة المؤسسات المبنية بصورة شرعية التي تحمل الطابع الفردي، والشرعية في الأنواع الثلاثة كلها معرفة في سياق قبول المجتمع بحكومته وزعمائه.

وهكذا يذهب "ماكس فيبر" إلى أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة، والمواطنون لا يضفون الشرعية على نظام الحكم، أي لا يقبلون بحقه في أن يمارس السلطة إلا لأسباب يقوم عليها هذا القبول سواء أكانت دينية أم دنيوية روحية أو عقلانية.

ويوجز"هربت كيلمان"(H.K. Kelman) تعريف الحكومة الشرعية بقوله: "عندما يقبل بها كصاحبة الحق في ممارسة سلطتها في حق معين وضمن حدود محددة، وهكذا، عندما تتقدم إدارة نظام سياسي شرعي بمطالب ما، يقبل بها المواطنون، سواء أحبوا ذلك أم لا، وقد يقتنع مواطن فرد أو لا يقتنع بقيمة ما يطلب منه القيام به، وقد يكون متحمسا أو غير متحمس لتنفيذه، وقد يكون في الواقع شديد الاستياء منه، ومع ذلك فإنه يستجيب برضى مع المطلب دون أن يشعر أنه أكره على ذلك، ويعتبر أن واجبه أن يقوم بذلك.

أما "هدسون"(Hudson) فيرى أن الفرد قد يقبل بأن يطيع السلطات وبأن يتبع مطالب النظام القائم لأسباب مختلفة، غير أن الدعم الأقوى ديمومة لن يتأتى إلا عن اقتناع ذلك الفرد بأن قبوله بالسلطة وطاعته لها وتنفيذه لمتطلباتها أمور محقة ومقنعة.

وقد ركز باحثون آخرون على عناصر أخرى غير التي ذكرت، فالشرعية في تعريف بعضهم هي حالة أخلاقية تخدم الظرف الراهن.[1]

ويذهب "موريس ديفرجيهM. Duverger" إلى القول إن الحكومة التي تمثل رأي الشعب تتمتع بصفة الشرعية، من حيث أصولها وجذورها وهيكلها وتركيبها، وكل حكومة عداها تكون شرعية، إذ إن الشرعية هنا ليست أكثر من مجموعة من المعتقدات، يختلف معناها ومضمونها ومرماها باختلاف البلدان والأزمان، إن هذا التعريف للشرعية بالمعنى الذي يصوغها ديفرجيه، يكمن في تضمنه الموافقة العامة أو القبول العام الاختياري والعميق، وليس ذلك القبول الذي يمكن

[1] خميس حزام والي، مرجع سابق، ص ص 22، 23.

تحقيقه عن طريق أداة خارجية، هي الضغط والإكراه. والقول إن الحكومة شرعية لا يعني أنها حكومة صالحة وتحقق الصالح العام، بل يعني فقط كون المواطنين المحكومين يعدونها ذات سلطات شرعية دستورية.[1]

ويؤكد "ديفيد إيستونDavid Easton" أن هذا اليقين لدى المواطن يعكس بشكل ضمني أو صريح حقيقة أن تلك الأمور "القبول والطاعة" كما لو أنها كانت مطابقة لمبادئه الأخلاقية، وكما هو صحيح ومحقق في المجال السياسي، ويذهب أيضا إلى إطلاق تسمية الدعم المتحصل من قبل المحكومين للأهداف السياسية التي يعمل النظام القائم على تحقيقها ليغني الشرعية لديه.

وقد قدم "تالكوت بارسنزTalcot"تعريفا آخر للشرعية يعتمد على إظهار جانبها التقييمي، فالشرعية لديه هي تقييم للفعل وفق القيم العامة والمشتركة، وضمن سياق المشاركة الفعلية في النظام الاجتماعي، وهي الحلقة الأساسية بين القيم كمكون داخلي لشخصية الفرد، والنماذج التأسيسية التي تحدد تركيب العلاقات الاجتماعية، وبهذا المعنى تتخذ هذه النماذج شكل بناء تركيبي قيمي أو إطارا تتجسد فيه القيم والمعتقدات والأفكار المشتركة لتحدد وتنظم وتؤثر في الوقت نفسه في الفعل، أي في ممارسة القوة.

ولا يختلف "غرين Greene" عن ذلك عندما يعرف الشرعية بوصفها تشير إلى مواقف المواطنين اتجاه كل من أشخاص وسياسات وقوانين ومؤسسات الحكومة، في حين تكون الشرعية عالية، يؤمن أكثر المواطنين بأن الحكومة لها الحق في أن تعمل ما تعمله، وحيث تكون الشرعية واطئة يؤمن أكثر المواطنين بأن الحكومة خاطئة فيما تعمله.

ومن دون شك إن قضية الشرعية قضية جوهرية، وعندما يعرف الأفراد الفرق بين العمل الصحيح والعمل الخاطئ، وإذا تأكدوا من أفعالهم، وما سيحدث في المدى البعيد، فإن الشرعية تكون قد أرست حجر أساسها، ولن يكونوا بحاجة حتى لمناقشة أمور الشرعية.[2]

إن ما يمكن ملاحظته من التعريفات السابقة للشرعية، هو أنها تركز على الشرعية التي يجب اكتسابها من قبل النظام السياسي القائم، تاركة جانبا مهما آخر للشرعية، هو شرعية المعارضة أو الحركات المناوئة للنظام القائم، ومن ثم شرعية ممارستها اتجاه هذا النظام، إذ غالبا ما تحصل

---

[1] موريس ديفرجيه، **في الدكتاتورية**، تر: هشام متولي، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 1977، ص 57.
[2] خميس حزام والي، مرجع سابق، ص ص 24، 25.

المعارضة أو الحركة على قدر من الشرعية عن سياستها وبرامجها، وذلك من خلال ما يحصل من تطابق بين أهدافها وقيمها مع أهداف وقيم فئات وشرائح من المجتمع، مما يجعل المعارضة أو الحركة تعبر عن مصالح هذه الفئات والشرائح الاجتماعية.

إن الشرعية لا يقررها التأييد أو المعارضة فحسب، فقد يجد المحكومون أن من المقبول لديهم والمناسب لهم أن يطيعوا إرادة النظام السياسي القائم لكونها تتسق مع قيمهم ومبادئهم وأخلاقياتهم وأمانيهم، ولكن ليس لمنفعة شخصية مباشرة أو لمصالح ذاتية فردية، بل بمعنى المنفعة العامة[1] وعلى المدى الطويل.

ثانيا:مصادر الشرعية

إن إحدى المسائل التي واجهت الدولة القطرية منذ ولادتها، هي قواعد بناء شرعيتها كدولة وقواعد بناء شرعية النظام الحاكم فيها، بمعنى أن هناك إشكاليتين: شرعية الدولة (الكيان السياسي القطري)، وشرعية السلطة.

فبعض الأقطار كانت قد شهدت تجربة الدولة "قبل الحديثة" مثل النهرية المركزية وكذا[2] الدولة المخزنية (مثل مصر، المغرب، تونس، اليمن، عمان)، ولكن الأغلبية العظمى من أقطار العالم الثالث كانت قد شهدت مولد مؤسسة الدولة لأول مرة في هذا القرن، وبخاصة في ربعه الأول كالعراق، سوريا، لبنان، الأردن، السعودية، أو بعد ربعه الثاني كبلدان الخليج ودول إفريقيا مثل السودان، الصومال، ليبيا، موريطانيا...[3]

إن الشرعية تكمن في المصدر، والمصدر يعد شرعيا، وتغير المصدر المقبول للشرعية في نظر أفراد المجتمع يرتبط بعوامل وأسباب كثيرة، دينية واجتماعية، واقتصادية، وقيمية، وفلسفية. فثقافة كل قطر أو مجتمع، أو التباين في ذلك بالنسبة إلى المجتمعات، يحتم تباعا التباين في أسس ومصادر قيام السلطة وكيفية فهم الجماعة لوظائفها، إذا فإن الثقافة السياسية-الاجتماعية هي الأساس لمفهوم السلطة وأساس لمصدرها.

---

[1] خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 27.

[2] ثامر كامل محمد، **حقوق الإنسان: الرؤى العالمية والإسلامية والعربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص43 -47.

[3] المرجع نفسه، ص 274.

ويعود المهتمون والباحثون في مسألة الشرعية ومصادرها إلى ماكس فيبر، الذي ميز بين ثلاث نماذج للسلطة تعتمد على تصورات مختلفة للشرعية ومصادرها، غير أن منهجيته سبقتها منهجية لمفكر عربي هو ابن خلدون، الذي تقوم منهجيته هي الأخرى على ثلاثية معينة هي: الطبيعة والتنظيم والشرع: كمصادر لشرعية السلطة.

إن مصدر الشرعية في النظرة الخلدونية ليس عقدا دستوريا في أصله الطبيعي، فالشرعية لديه تقوم على حادث أولي، وهو قيام الرئاسة، ولكن الرئاسة لا تكون إلا بالغلب، والغلب إنما يكون بالعصبية، التي يتبعها الإذعان والإتباع.

وتأتي الدعوة الدينية بعدها لتوطيد التحام المجتمع حول الرئاسة الجديدة، أما السياسة المدنية فهي عنده أقرب للأخلاق منها لما يسمى اليوم السياسة، أما الشريعة، فهي ضرورية لتكون الدولة، دولة قانون، ولكنها غير كافية إن طبقت لإسباغ الشرعية على السلطة، فالحاجة هنا لوجود "يوتوبيا تقف في مواجهة الدولة، ولكنها خارجة عليها، وهي لا تمثل بأي صورة من الصور مرآة لما كانت عليه الدولة في الواقع التاريخي.

وإذا ما عدنا إلى ماكس فيبر وتصوراته عن مصادر الشرعية نجد أن الشرعية بالنسبة إليه، يمكن ان تستمد من واحد أو أكثر من مصادر ثلاث هي: التراث والتقاليد، والزعامة الملهمة[1] والعقلانية القانونية.

فالفلسفة التقليدية تقوم لديه وتستمد شرعيتها في المجتمعات التقليدية على أساس مميز من الاعتقاد في مبلغ قوة وقدسية العادات والتقاليد والأعراف السائدة، ويرتبط النمط من السلطة بالمجتمعات الشرقية، وعرفته أيضا أوروبا في العصور الوسطى، ويندرج في إطار هذا النمط ثلاث أنماط فرعية هي: النمط الأبوي (ويسود في المجتمعات التقليدية البدائية)، والنمط الرعوي القبلي العشائري، والنمط الإقطاعي أما السلطة الملهمة (الكاريزما)، فقد لاحظ فيبر أنها مصدر مهم للشرعية في المجتمعات غير القائمة على أسس تامة من العقلانية، وتقوم هذه السلطة على الولاء المطلق لقدسية معينة استثنائية، وترتبط بزعيم بطل مهاب تاريخي، وصاحب رسالة له فضائل وخصال يعدها أعضاء المجتمع خارقة وأحيانا يوصف بأنه مبعوث العناية الربانية. وقد

[1] خميس حزام والي، مرجع سابق، ص ص 32، 33.

ارتبط هذا النمط في المجتمعات الحديثة ببعض القادة السياسيين أو الوطنيين سواء من قادة الدول أو زعماء الأحزاب السياسية.

وتقوم السلطة العقلانية القانونية، على أساس عقلي رشيد مصدره اعتقاد رسمي في تفوق بناء معين في المعايير القانونية، أيا كان محتوى هذه القواعد، كما أن مصدر هذه السلطة أيضا هو إعطاء القابضين عليها الحق في إصدار الأوامر، بهدف اتباعها والمحافظة عليها.[1]

طور "ديفيد إيستون" نماذج ماكس فيبر الثلاث وأعاد تركيبها فحدد ثلاثية أخرى كمصادر للشرعية تقوم على الزعامة الشخصية – التي ترتبط بشخصية حاكم بعينه أو عدد من الحكام في أقطار معينة-، وعلى الإيديولوجيا – التي هي الأفكار والمعتقدات التي تظهر من سياسات النظام القائم- وأخيرا على المكون البنيوي كمصدر ثالث للشرعية والذي ربطه بقدرة المؤسسات على التأقلم مع التطورات المجتمعية الكبيرة، وقوة تماسكها في بنائها الداخلي ،لأنه وبقدر ما يكون الحكم متأسسا، بقدر ما يزداد الاعتقاد بشرعية القوانين والنظم.

كما قدم مايكل هدسون ثلاثة مصادر للشرعية مطابقة لما قدمه ديفيد إيستون وهي تتشكل من القاعدة الشخصية، القاعدة الإيديولوجية والقاعدة البنيوية.[2]

ونظرا إلى أن المعايير والمقاييس التقليدية والاعتبارات الإيديولوجية لم تعد قادرة على ضبط المشكلات والخلافات وطرق صنع القرار في معظم السياسات النظمية الحديثة، وأن الشرعية القائمة على الشخصية على الرغم من كونها مفيدة ومهمة إلا أنها غير مضمونة في المدى الطويل، فيمكن الحل للخروج من هذا الموقف الصعب من وجهة نظر "هيدسون" في تطوير الشرعية الدستورية المؤسسية، وتطوير مشاركة ذات معنى أوسع في مجمل العملية السياسية بحيث يصبح الحكم أكثر تأثيرا بالرأي العام والأكثر استجابة لمتطلباته. والأمر بهذه الحالة يتطلب الارتقاء بتمثيل الأنظمة الحاكمة للتكوينات الاجتماعية وتقويم إنجازات هذه الأنظمة من خلال مقارنتها بالشروط الموضوعية المحيطة بها، أي مراعاة حجم الإنجاز ونوعيته مقارنة بالوسائل المتوفرة، وكذلك الثمن الذي دفع لقاء هذا الإنجاز. ويبقى من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن العقدين الأخيرين قد أظهرا تآكلا وتراجعا في مصادر شرعية معظم أنظمة الحكم القطرية

[1] خميس حزام والي،مرجع سابق، ص 34، 35.
[2] ثامر كامل محمد، مرجع سابق، ص 275.

الإفريقية، وبدرجات متفاوتة، وأغلب الظن أن ذلك لا يعود بمجمله إلى سياسة جزئية معينة اتبعتها، ولا إلى ظرف مؤقت من غياب الديموقراطية أو الفعالية فحسب، وإنما هو مسجل في تاريخ تكوينها نفسه كامتداد للسلطة الأجنبية المركزية أو أداة للهيمنة الخارجية.[1]

ثالثا: أسباب ضعف أو تآكل الشرعية

يمكن تحديد الأسباب التي تؤدي إلى ضعف أو فقدان الشرعية أو وضعها موضع الشك والتساؤل من قبل المجتمع كما يلي:[2]

1. قد تكون أزمة الشرعية في أساسها أزمة دستورية ومؤسساتية، ومن ثم يمكن لأزمة الشرعية أن تلحق، إما بالمؤسسات السياسية أو بشاغلي الأدوار في هذه المؤسسات أو السياسات التي يضعونها، غير أنها تبلغ ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الرسمية. وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى سياسات أو شاغلي الأدوار السياسية، لأن معظم السياسات يمكن تعديلها بسرعة، كما يمكن أيضا تغيير الأشخاص الذين يشغلون الأدوار السياسية. وبعبارة أوضح، إن ظهور إشكالية الشرعية يتمثل فيما يثار من تساؤلات حول الدور الصحيح للسلطة المركزية وأهدافها، وطبيعة العلاقة بينها وبين السلطات والجماعات المحلية(قوميات أو أقليات)، والأدوار الصحيحة للجهاز البيروقراطي والمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وكذلك دور السلطة في دفع عملية التنمية بكل جوانبها.

2. إن إشكالية الشرعية لدى البعض الآخر هي أزمة تغيير، والكشف عنها يتم في البحث عن طبيعة التغيير في المجتمع، فهي غالبا ما تحدث في فترات التحول في البنيان الاجتماعي برمته، وتعرض مكانة البنى التقليدية الرئيسية للتهديد إبان فترة التغيير، وتجيء هذه الإشكالية التي هي حديثة العهد نسبيا من الناحية التاريخية إثر ظهور انقسامات قوية بين الجماعات التي تمكنت نتيجة للاتصال بين الجماهير من أن تنتظم على أساس قيم جديدة، غير تلك التي كانت مقبولة في الماضي، فهي تعني أزمة تغيير شهدتها المجتمعات الحديثة، ويجب أن يتم البحث عن جذورها في طبيعة هذا التغيير، وتحدث هذه الأزمة خلال فترة انتقال بنيان اجتماعي جديد في الحالات التالية:

---

[1] ثامر كامل محمد ، ص 276.

[2] خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 42.

- ✓ إذا تعرضت مكانة المؤسسات التقليدية الرئيسية للتهديد إبان فترة التغيير.
- ✓ إذا لم يكن النظام السياسي خلال التحول مفتوحا بالنسبة إلى كل الجماعات الرئيسية في المجتمع الساعية إلى الإسهام في ممارسة الحكم بصورة مباشرة أو إلى تحقيق أهدافها العامة.

3. إن استقرار النظام السياسي الشرعي سيكون في خطر، إذا ما انهارت فاعليته لمدة طويلة، أو تكرر انهيارها أكثر من مرة، كما هو الحال في البلدان المتخلفة، حيث كثيرا ما تأتي أزمة الشرعية فيها، من عجز سلطاتها من إثبات فعاليتها في إدارة الشؤون العامة للبلاد، وبصورة خاصة عجزها عن تحقيق الإنجازات الكبرى في التنمية والتطوير.

4. انحسار مكانة السلطة وهيبتها نتيجة لضعفها، إذ كثيرا ما يأتي فقدان أو ضعف شرعية النظام والسلطة، في نظر أفراد المجتمع، نتيجة لهذا السبب، وغالبا ما يقرن ذلك بعدم قدرة السلطة ونظامها السياسي على إدارة وتحقيق وظائف النظام، وهذا الفشل من شأنه أن يفقد ثقة المواطن بالسلطة، على اعتبار أن الشرعية في بعض جوانبها تعبر عن موقف مؤيد، وعن علاقة نفسية رضائية يحملها الناس اتجاه من يمارسون السلطة، وعن شعورهم بقدرة وفاعلية النظام في تحقيق أهداف المجتمع.[1]

وعليه سيكون استقرار النظام السياسي الشرعي في خطر، وموضع شك إذا ما انهارت فاعليته لمدة طويلة، أو تكرر انهيارها أكثر من مرة، كما هو الحال في البلدان المتخلفة، حيث كثيرا ما تأتي أزمة الشرعية فيما من عجز سلطاتها عن إثبات فعاليتها في إدارة الشؤون العامة للبلاد، وبصورة خاصة عجزها عن تحقيق الإنجازات الكبرى في التنمية والبناء.

5. عدم تمثيل النظام السياسي القيم ومصالح المجتمع، وهنا يكون التفاوت واللامساواة، إذا ما بلغ درجة من الشدة، السبب المباشر في حدوث أزمة الشرعية للسلطة والنظام، فحيثما تمارس الأنظمة السياسية التمييز بين المواطنين أمكن القول بأن النظام تعوزه الشرعية اتجاه من يمارس ضدهم التمييز. [2]

---

[1] خميس حزام والي، المرجع نفسه، ص ص 45، 46.

[2] عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي البنية والأهداف**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002،ص ص 63 -67.

المطلب الثاني: ازمة الشرعية في النظم الإفريقية

أولا: الوضع السياسي الإفريقي بعد الاستقلال

يذهب "صام ما كيندا Sam Makinda"- وهو أستاذ العلاقات الدولية والدراسات الأمنية في كلية الإدارة والحكم في جامعة "مردوخ" بأستراليا- إلى ان هناك أربعة مراحل رئيسية في تطور ظاهرة الإرهاب في إفريقيا، هي مرحلة الكفاح ضد الاستعمار، ومرحلة الحروب البينية وعنف الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، ومرحلة الحروب الأهلية في التسعينات، ومرحلة الإرهاب الذي تمارسه الجماعات الإرهابية.

بينما يقسم "كريستوفر كلافلام" تطور التهديد الإرهابي في إفريقيا عبر الزمن إلى أربعة اتجاهات رئيسية، وهي: ثورة، واقتصادية ودينية وعبر المجرمين، حيث تتداخل هذه الاتجاهات أحيانا في الزمن الواحد، وفي المكان الواحد.[1]

يعتبر عام 1960 هو عام الاستقلال الإفريقي، أين استقلت العديد من الدول الإفريقية بعد خضوعها للقوى الاستعمارية الكبرى لفترات طويلة، وقد كانت هذه الدول الحديثة الاستقلال تشترك في مجموعة من السمات نذكر منها:

1. أنها كانت مستعمرات سابقة، بمعنى أنها كانت خاضعة لحكم قوة أو أكثر من القوى الاستعمارية، كما أنها كانت مجتمعات قديمة، ولها تاريخها الخاص في مرحلة ما قبل الاستعمار.
2. إن الدول الحديثة الاستقلال كانت تبحث عن هوية جديدة كدول –أمة-
3. إن أغلب هذه الدول فقيرة، ويغلب عليها الطابع الزراعي وشديدة الاعتماد على تقلبات السوق العالمية.
4. إن الدول الحديثة الاستقلال كانت لديها ثقافة سياسية غير مستقرة، فبالإضافة إلى القيادة السياسية التي لم يكن لديها خبرة في إدارة نظام حكومي، فإن المؤسسات كالأحزاب والبرلمانات والدوائر[2]الرسمية كانت حديثة وضعيفة نسبيا، أما في السياق الدولي فالدول الحديثة لم تكن رديفا للدول المتطورة دبلوماسيا وعسكريا.

---

[1] Marc-haurentHazouné, "L'afrique et le DEFI Democratique", Hambourg, Institut de L'unesco, 2006, P 31.

[2] وليم توردوف، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، تر: كاظم هاشم نعمة، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004، ص ص 10، 11.

ومن الاتجاهات الواضحة في أغلب دول إفريقيا في الستينات كان الابتعاد عن التعددية والتوجه صوب تمركز السلطة في يد حزب واحد، فرغم تعدد النماذج السياسية والتي تراوحت بين الاشتراكية، الرئاسية، البرلمانية والدكتاتورية، إلا أن أهم ما ميز هذه الأنظمة هو ترسيخ الحزب الواحد في الحكم، اعتبارا منها أن وحدوية الحزب هو السبيل الوحيد للوصول إلى تجسيد أركان الدولة القومية.[1]

ويرى بعض المؤلفين الأنجلوسكسون في تحليلهم للمجتمعات الإفريقية، أن ترسيخ منطق الحزب الواحد في إفريقيا يعود إلى الرغبة في تحقيق الاندماج الوطني، ويستشهدون على ذلك، بأن معظم المجتمعات الإفريقية غداة الاستقلال ورثت أوضاعا سياسية تميزت بمركزية الحكم مع إبعاد كل أساليب الحكم الديموقراطي وتولى الحكم فئة صغيرة تتكون من عناصر وطنية شاركت الاستعمار إدارة. ويرصد "كيلسون" العوامل التي دفعت إلى تبني الحزب الواحد في إفريقيا فيمايلي:

- تتميز المجتمعات الإفريقية بالتقاليد الجماعية، وانطلاقا من هنا، انصب الخيار الجماهيري نحو تبني الحزب الواحد.
- الاضطرابات السياسية الناتجة عن النزاعات العرقية، وللقضاء على هذه النزاعات كان لابد من تأسيس حزب واحد قوي.
- الاضطرابات الأمنية الناتجة عن الأخطار الخارجية.

في حين يرى لويس أن العوامل التي دفعت بالمجتمعات الإفريقية إلى تبني نظام الحزب الواحد ترجع إلى ما يلي:

- حب السلطة نظرا لما تجره من مزايا عديدة على المستوى المادي.
- فرض حضرا على المعارضة السياسية، ذلك أنها تعد مصدرا للاستقرار.
- العمل على احياء وعصرنة التراث الثقافي الوطني الذي طمسه الاستعمار، وذلك من أجل تدعيم الاستقلال السياسي بالاستقلال الثقافي والحضاري.[2]

---

[1] وليم توردوف، مرجع سابق، ص 13.

[2] جميلة سي قدير،الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا:دراسة حالة السودان، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، د.س.ن، ص 10، 12.

تميزت الأنظمة السياسية في إفريقيا باستمرار إنتاج نفس التركيبة الاجتماعية والسياسية المتكونة من نفس العناصر العرقية على مستوى السلطة.

ومن الأمثلة على ذلك، تولي الجماعة العرقية "يوروبا" السلطة في نيجيريا، أما في الكوت ديفوار فقد كان نظام الحكم بأيدي الجماعة العرقية "الباولي"، في "بورندي" ورواندا كان الحكم بيد الجماعة العرقية التوتسي، أما في "الملقاش"، فقد تولت العناصر الساحلية الحكم، وفي مالي بقي الحكم في أيدي سكان الشمال، وفي التوغو كان نظام الحكم بأيدي" الكاباي"، وفي السودان تولت العناصر الشمالية حكم البلاد منذ استقلاله، وللقضاء على المعارضة السياسية يلجأ الحزب الحاكم إلى استعمال سياسة الاحتواء عن طريق المفاوضات والإغراءات، وترمي هذه السياسة إلى تذويب كل الأحزاب السياسية المعارضة في إطار تشكيلة الحزب الحاكم. [1]

في بداية أكتوبر 1960، أعلن الرئيس الموريتاني عن حضر الحزب المعارض للحزب الحاكم والمسمى بحزب النهضة، وفي 19 جانفي 1962، أعلن الرئيس التشادي "طوم بالباي" على حضر كل الأحزاب السياسية باستثناء الحزب الحاكم "حزب العمال التشاديون"، وفي أكتوبر 1964 أعلن الرئيس السينغالي عن إلغاء حزب الجبهة الوطنية السينغالية وفي غينيا تم استبعاد كل الأحزاب السياسية لصالح بقاء "الحزب الديموقراطي الغيني"، الذي تولى مقاليد السلطة منذ الاستقلال. كما يلجأ الحزب الواحد إلى اعتماد نظام انتخابي، يقوم على القائمة الوطنية، ذات الأغلبية البسيطة في دورة واحدة.[2]

تميزت الأنظمة السياسية في افريقيا بتركيز كافة السلطات في أيدي رئيس الدولة، ومثل هذه السياسة تتنافى مع مبادئ الديموقراطية في أشكالها المختلفة، وقد نتج عن هذا الوضع بروز حركات معارضة يغلب عليها الطابع العرقي، تقودها أحزاب سياسية، منع نشاطها علانيا، فأصبحت تعمل في الخفاء، باستعمال الوسائل المتاحة لديها السلمية منها والقهرية، ومن بين مطالبها إعادة النظر في مسألة الحدود الموروثة عن الاستعمار، عن طريق التحرر من الدولة التي تنتمي إليها، من أجل إقامة دولة مستقلة تجسد هويتها القومية أو الانضمام إلى دولة أخرى مجاورة تشاركها نفس المقومات العرقية، او تحقيق مبدأ المساواة بصدد علاقة الجماعة

---

[1] أمباي لو، **إشكالية انتقال السلطة في إفريقيا مع التطبيق على نيجيريا**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 1998، ص ص 123-125.

[2] جميلة سي قدير، مرجع سابق، ص 13.

بالجماعات الأخرى لا سيما المسيطرة منها، كما قد تستهدف الحركة في بعض الأحيان، تحقيق نوع من الحكم الذاتي لجماعاتها على الإقليم الذي تقطنه أو اعتلاء موقع السيطرة، وفي كل هذه الأحوال – وبفعل عوامل التوتر هذه تتعرض الوحدة الوطنية لمزيد من التصدع، فالنظم الحاكمة الإفريقية عجزت آنذاك عن التعامل مع الواقع التعددي للمجتمع (بالإغراء والإكراه) بشكل أدى إلى غلو الولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني.[1]

يطلق على القارة الإفريقية بقارة الانقلابات العسكرية، فقد شهدت القارة منذ الاستقلال في منتصف القرن العشرين ما يقارب 83 انقلابا عسكريا، شهدت على إثره نحو 20 دولة عدة انقلابات عسكرية، فخلال الفترة من ستينيات القرن الماضي وحتى منتصف الثمانينيات عرفت القارة تحولا سياسيا أين حلت الحكومات العسكرية محل الحكومات المدنية في أكثر من نصف عدد الدول الإفريقية، منها في العديد من هذه الدول خاصة في إفريقيا الفرنكفونية حيث أزيح جناح عسكري بجناح آخر في النهاية، كما في نيجيريا في يوليو 1966 و1975 و1985 وفي غانا 1978 و1979، وخبرت دول عديدة أخرى محاولات انقلاب خطيرة بما فيها الغابون في 1964، وأنغولا في 1977، وكينيا 1982،[2] وتعزز مثل هذه الاحصائيات حالة عدم الاستقرار لأغلب الحكومات الإفريقية، بغض النظر عما إذا كانت القوة المستعمرة السابقة بريطانيا أو فرنسا أو بلجيكا أو إيطاليا أو البرتغال أو إسبانيا، وعما إذا كانت دولة الحزب الواحد مثل غانا ومالي أو متعددة الأحزاب مثل داهومي (في 1963) ونيجيريا، وعما إذا كانت طبيعة النظام محافظة أو راديكالية (النيجر والجزائر في عهد احمد بن بلة تقدمان مثلين متباينين)، أو كانت الدولة المعنية غنية مثل ليبيا الغنية بالنفط، أو فقرها مدقع مثل فولتا العليا.*[3]

وفي سنوات الثمانينات كانت غالبية الدول الإفريقية قد رزحت تحت الحكم العسكري أو حكم الحزب الواحد، وفي كل هذه الدول تقريبا لم تجر أي انتخابات تنافسية طوال فترة ما بعد الاستقلال أو في غالبيتها، وفي الحالات النادرة التي جرت فيها الانتخابات، كان ذلك في ظروف

---

[1] وليم توردوف، مرجع سابق، ص ص 14، 15.

[2] أميرة محمد عبد الحليم، "مالي بين مخاطر الانقلاب والتقسيم"، مركز الأهرامات للدراسات السياسية والإستراتيجية، من موقع:

http://acpss.ahramdigital.org.cg/Review.aspx?serial=67

[*] فولتا العليا: هي التسمية القديمة لدولة بوركينافاسو الإفريقية، أعيد تسميتها في أغسطس من سنة 1984.

[3] أميرة محمد عبد الحليم، المرجع نفسه.

شبه تنافسية بحيث لم تكن نتائجها تحمل أي تأثير على السلطة التنفيذية، مثل تلك الانتخابات كانت صورية، تتسم بالطابع الشكلي في الغالب الأعم من الحالات، وذلك بغرض إضفاء الشرعية على هيكل السلطة السائد، واستبعاد بعض الأشخاص غير المرغوب فيهم، من قبل الرئيس التنفيذي أو معاونيه المقربين، وفي هذا الإطار جرى قمع أي مظهر من مظاهر المعارضة السياسية والقضاء عليه، كما عانت الدول الإفريقية من حالات الحبس دون محاكمة، فضلا عن الدساتير الإفريقية التي تمنع تكوين أحزاب سياسية، وتضفي حالة من القدسية على الحزب الحاكم باعتباره الآلية الوحيدة المختصة بتحقيق الديمقراطية الإفريقية والتنمية على النحو المعتقد لدى القادة الأفارقة.

لم يكن الاتجاه إلى نظام الحزب الواحد كنظام للحكم مرفوض من قبل المجتمعات الإفريقية، ففي أعقاب الاستقلال كان هناك أمل كبير في الحكومات الوطنية التي قادت البلاد في تلك الفترة، ولم تكن هناك ريبة في صعوبة أن توجد أنظمة تامة ومتكاملة للحكم وإدارة شؤون البلاد، إلا أن ما تم تأسيسه منذ ذلك الحين، هو مجرد حكومات تبالغ في منح الوعود باستكمال الاستقلال والسيادة، كما كانت عمليات التنمية وبناء الدولة، هما السر الكامن وراء تلك الوعود وبالتالي ففي ظل احتياج المواطنين لإشباع حاجاتهم الأساسية وللعمل والتعليم والعلاج وغير ذلك من خدمات مماثلة، وفي ظل الثقة المطلقة في حكومات ما بعد الاستقلال فلم يكن يعي الشعوب في ذلك الحين إذا ما كانت الدولة تدار من خلال أحادية نظام الحزب الواحد أم تعددية سياسية.

إلا أنه وفي ظل عجز الأنظمة السلطوية آنذاك عن تحقيق ما وعدت به من تنمية اقتصادية وكذا تحسين مستوى المعيشة بالإضافة إلى عجزها تحقيق الأمن والاستقرار لمجتمعاتها خاصة وأنها كانت تمارس سياسات قمعية للمعارضة السياسية وسياسات تمييزية عنصرية كذلك ضد مواطنيها، وبالتالي وفي ظل ذلك العجز السلطوي شاعت حالة من السخط الاجتماعي والسياسي بين المواطنين داخل الدول،[1] وكانت البداية مع نهاية الثمانينات أين تصاعدت الأصوات المنددة بالوضع الشعبي والمطالبة بوضع حد لحكم الحزب الواحد وبإجراء تغييرات وإصلاحات داخل الأنظمة وإحلال الديمقراطية.[2]

---

[1] أمباي لو، مرجع سابق، ص ص 152، 153.

[2] "دوافع التحولات الديمقراطية في إفريقيا وأسبابها"، من موقع:

http://www.moqatel.com...

ثانيا: الوضع السياسي الإفريقي بعد الحرب الباردة

إن الضعف التقليدي العام في إفريقيا يتيح فرصا ملائمة للجماعات الإرهابية للعمل بحرية في دول القارة الإفريقية، على هذا الأساس فإن الضعف يشمل عجز الأجهزة الأمنية في أغلب دول إفريقيا عن التصدي بكفاءة للتهديدات الإرهابية، ناهيك عن شيوع الفساد وانتشار الجريمة المنظمة يتيح للجماعات الإرهابية فرصا أكثر من أجل تنفيذ أهدافها وتحقيق غاياتها. [1]

وتعود معضلة الدولة في إفريقيا إلى عدة اعتبارات بعضها يرتبط بالنشأة الاصطناعية للدولة الإفريقية خلال حقبة ما بعد الاستعمار، وما ترتب على ذلك من أداء الأنظمة السياسية في إفريقيا الذي كانت ميزته الاستبداد السياسي وانتشار الفساد وسيطرة العسكري على السياسي، مما زكى أزمة الإندماج الوطني وأزمة المشاركة السياسية والتنمية، وتسبب في اندلاع الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية في كثير من دول القارة، ففي فترة الحرب الباردة ظهر الإرهاب في أغلب النزاعات البينية التي جرت بين الدول الإفريقية المتنازعة آنذاك، إما في شكل إرهاب دولة موجه للتداخل ضد الرعية عن طريق السلطة العسكرية والسياسية والمرتكزة أصلا على نظام الحزب الواحد حيث القمع السياسي والفكري وكذا الحرمان الاقتصادي، وإرهاب موجه ضد الدول الأخرى، وكان المثال الأكثر أهمية لإرهاب موجه ضد الحكومة في بلد يحكمه سكانه من الأفارقة هي إثيوبيا بعد "ثورة 1974" عندما اندلع نزاع عنيف بين الحكومة الجديدة التي هي نظام عسكري ثوري في الأساس، كما جرت حرب الشوارع في أديس أبابا وبقية المدن ما بين عامي 1975 و1978، وكشفت إثيوبيا أنواعا أخرى من الإرهاب كاختطاف الطائرات وتفجير قنابل في مدن مع أجنحة النزاع من الأعراق والانفصالين في ذلك البلد، وبخاصة الحرب من أجل استقلال إيريتيريا وحربها مع الصومال.

كما تعتبر الحالة المصرية آنذاك فريدة من نوعها على الصعيد العربي والإفريقي حيث ظهرت الجماعات الإخوانية المتطرفة، حيث توالت الكثير من عمليات التفجير في القاهرة وما جاورها وعمليات الإغتيال، ولعل أبرزها اغتيال الرئيس أنور السادات في عام 1978، وكانت هذه أولى بذرات التطرف الإسلامي في العالم.[2]

---

[1] رفيق حبيب، **تفكيك الديموقراطية**، دار الشروق، مصر، 1997، ص 108.

[2] علي الدين هلال ونفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2000، ص 25.

في فترة نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات حدثت تغيرات مهمة في الساحة الإفريقية ككل شأنها شأن الوضع الدولي آنذاك، حيث دفعت الأزمة الاقتصادية والمصاعب الاجتماعية الناجمة عن البطالة عززت المطالبة بتغيير سياسي وأفضت غلى رفض الاشتراكية لصالح عناصر من النظام الرأسمالي، وعلى العموم يمكن إرجاع دوافع التحول الديموقراطي في إفريقيا إلى أسباب عديدة منها:

1-الأسباب الداخلية:

أ-مساوئ النظم السلطوية:

في ظل أزمة الشرعية السياسية التي كانت تتميز بها الأنظمة الإفريقية، والتي كانت عبارة عن نظم حكم استبدادية استولت على السلطة واحتكرتها لسنوات طويلة، وحرصت على البقاء والاستمرار على ذلك الوضع.

ب-عدم الفعالية الدستورية:

حيث خضعت الدول الإفريقية إلى تجريب دساتير لا تتصل بالواقع الفعلي الذي تعايشه تلك الدول، ولا تلبي المتطلبات للنظم السياسية الرشيدة ولا المتطلبات الإنسانية للشعوب الإفريقية، ومع تعاظم المشكلات السياسية لتلك الدول بات من المؤكد أن أي تحرك جاد نحو الإصلاح، ينبغي أن يتم من خلال المراجعة أو التعديل أو إعادة البناء الدستوري.

د-عدم الاستقرار السياسي:

لقد عانت الدول الإفريقية من تدهور حالة النظام والقانون، وخصوصا مع تعاظم المشكلات الأمنية وتنوعها سواء كانت تمس كيان وسيادة الدولة مثل مشكلة الانقلابات العسكرية[1] أو الصراعات أو الحروب الأهلية، أو مشكلات انتهاك حقوق الإنسان، أو التدهور المؤسسي وفشل سياسات الاندماج الوطني وتنامي صراع السلطة بين النخب .

هـ-أزمة الفشل الاقتصادي:

حيث تدهور الوضع الاقتصادي بعد منتصف التسعينات ليصل المعدل إلى 2,3% بعد ان كان يتراوح بين 6% و8% بعد فترة الاستقلال، واستمر ذلك التدهور ليصل إلى الصفر أو

[1] جمال محمد السيد ضلح، "إشكالية الديمقراطية الغير مباشرة في إفريقيا"، ص 5، من موقع:
http://www.tomohana.net/vb/showthread.php?t=11749.

بالسالب مع بداية ثمانينات القرن الماضي، وهو الأمر الذي أضفى بعدا خطيرا وحيويا على حالة البؤس والمعاناة الإنسانية للشعوب الإفريقية وكرس حالة الفراغ والوهم السياسي لدى حكام تلك الشعوب.

و-أزمة الاندماج الوطني:

وتتمثل في عجز النظم السياسية الإفريقية عن التعامل مع الواقع التعددي للمجتمع (بالإغراء او بالإكراه) بشكل أدى إلى علو الولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني، الأمر الذي أفسح المجال أمام الصراع بين الجماعات المختلفة بعضها البعض، أو بين هذه الجماعات والنظام السياسي.

2- الأسباب الخارجية:

كانت التحولات الأساسية التي حدثت في العالم منذ أواخر الثمانينات ومنها نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفياتي) والتحولات التي حدثت في تلك الدول بالإضافة إلى تبني القوى الغربية لقضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى المنظمات النقدية العالمية، دور ملموس في دفع الدول الإفريقية إلى القيام بتلك التحولات الديموقراطية خصوصا أنها اشترطت على تلك الدول لضمان استمرار مساعداتها وقروضها أن تلتزم بالديموقراطية.[1]

إن البحث عن حل وعن معالجة لمشاكل وأزمات القارة هو ما دفع بشعوبها إلى المطالبة بالتحرر السياسي وبإرساء نظام تعدد الأحزاب بدل نظام الحزب الواحد، خاصة فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية.[2]. وكانت الحركة لإحياء تغير اقتصادي واسعة بصورة ملحوظة فعلى الجبهة السياسية قادت الاضرابات عن العمل لمدة طويلة والمظاهرات الضخمة والمؤتمرات السياسية الوطنية في إفريقيا الفرانكفونية، إلى المطالبة بانتخابات على أساس التعددية الحزبية وإزاء الرؤساء الحاكمين وإقامة حكومات ديموقراطية، كما مورست ضغوط إضافية من أجل "حكومة صالحة" في 1989-1990 من قبل حكومات غربية والبنك[3] الدولي وصندوق النقد الدولي والتي استمرت بالإلحاح على تبني إجراءات التحرر الاقتصادي كثمن لتقديم مساعداتها.

---

[1] رفيق حبيب، مرجع سابق، ص ص 6، 7.
[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**، دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة، 2006، ص 183.
[3] وليم توردوف، مرجع سابق، ص 25.

وفي إفريقيا الفرانكفونية كشفت تجربة السنغال عام 1976 عن أن بزوغ حكومة نظام التعددية الحزبية لم يفض بالضرورة إلى فقدان الحزب الحاكم السيطرة، وهذا بدوره شجع على تقديم تجارب مقارنة أخرى في أجزاء إفريقيا بما فيها الجزائر وتونس وشمال إفريقيا، والغابون وفي وسط إفريقيا، وساحل العاج في غرب إفريقيا، ومع أن الأمر لم يؤول إلى تغيير الحكومة في السنغال، فإن الأحداث في جمهورية بنين التي قادت إلى الإطاحة بنظام "ماشيو كيريكو" الدكتاتوري في مارس 1991 هي التي كان لها التأثير الأكبر على السياسة المعاصرة في إفريقيا.

وتزامنت الأحداث في زامبيا مع ما كان يقع في بنين والساحل الأخضر، فقد هزم الرئيس كاو ندا وحزب الاستقلال الوطني المتحد الحاكم هناك بعد إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة وعادلة في نهاية أكتوبر 1991. وكانت هناك عملية إعداد دساتير ديموقراطية في نيجيريا وأوغندا، وفي غانا أعلن مجلس الدفاع الوطني المؤقت، الذي يرأسه العميد الطيار "جيري رولنك"، قبوله بالتعددية الحزبية في مايو 1991، أما الحكومة التنزانية فقد تحاشت إعطاء أي تعهد بتحقيق التعددية السياسية حتى تلقت تقريرا من هيئة رئاسية مؤلفة من عشرين عضوا في مارس 1992، حول التغيير السياسي، ووقع أيضا تغيير سياسي، أو كان في طريقه، في إفريقيا البرتغالية سابقا، فقد فضل 72% من الناخبين التخلي عن نظام الحزب الواحد في استفتاء جرى في أوت 1990 في ساوتومي وبرنسيبيه، بينما جرت انتخابات متعددة الأحزاب في الساحل الأخضر في مطلع 1991 أفضت إلى هزيمة الرئيس" أريستاد سبيريرا". كما قررت كل من موزمبيق وأنغولا التخلي عن حكم الحزب الواحد وعن الماركسية اللينينية.

واستمرت عملية الإصلاح الديمقراطي التي بدأت في أواخر الثمانينات في الجزائر وتونس وشمال إفريقيا إلا أن الجماعات الأصولية الإسلامية في البلدين وكذلك في المغرب كانت تمثل تهديدا خطيرا للوحدة الوطنية.

صاحبت هذه التغييرات السياسية إصلاحات اقتصادية نقلت الإصلاحات المبكرة التي أوصى بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الثمانينات خطوة إلى الأمام.[1] وتشير الكثير من الدراسات إلى أن القارة الإفريقية تحتوي على أربعين جماعة منحلة تعمل في عشرين دولة.

[1] وليم تورد وف، المرجع نفسه، ص 26.

والجدول التالي يوضح:توزيع الجماعات الإرهابية المسلحة في إفريقيا.

الرقم	الدولة	سنة ظهور الإرهاب	عدد الجماعات الإرهابية
01	أنغولا	1980	3
02	بورندي	1980	2
03	تشاد	1998	1
04	الكونغو الديموقراطية	1998	3
05	إريتريا	1990	1
06	إثيوبيا	1974	2
07	ليبيريا	2000	1
08	ناميبيا	1998	1
09	نيجيريا	1999	2
10	رواندا	1994	1
11	السنغال	1982	1
12	سيراليون	1980	2
13	جنوب إفريقيا	1980	2
14	أوغندا	1989	2
15	الجزائر	1992	3
16	مصر	1973	2
17	المغرب	1973	1
18	السودان	1983	4
19	الصومال	1982	4
20	جيبوتي	1991	1

المصدر: حسنين بوادي، **العالم بين الإرهاب والديموقراطية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 27.

إلا أن ارتباط بعض هذه الجماعات المسلحة بما يسمى التطرف الديني والأصولية الإسلامية لم يكن قائما حتى بداية التسعينات، أين فشلت الديمقراطية الكاذبة التي تبنتها الأنظمة الحكومية الإفريقية في استيعابها للجماعات الدينية وإشراكها في العملية السياسية، كما حدث في الجزائر أثناء إلغاء الانتخابات سنة 1991، وما ترتب عن ذلك من أزمة عنف سياسي، والمثال الثاني ما حدث في موريتانيا وأزمة التشاد الداخلية وأزمة دارفور وأزمة ساحل العاج وغينيا والكونغو الديمقراطية في القرن الإفريقي وغيرها من الأزمات السياسية.[1]

إن إفريقيا وبحكم احتواء بعض دولها على الأغلبية المسلمة خاصة في منطقة القرن الإفريقي وغرب إفريقيا ومنطقة الساحل، فقد كان من السهولة التلاعب بالمشاعر الدينية فيها، خاصة وأنها كانت تعاني من أوضاع متردية في كافة النواحي ومن فشل الدول فيها وفقدان سلطة الحكومة المركزية، فمن جهة استقطبت إفريقيا اهتمام أسامة بن لادن بعد الحرب التي خاضها ضد الاتحاد السوفيتي، والتي أفسحت له المجال فيما بعد بتحويل عدائه ناحية القوة التي تسلمت الزعامة الدولية آنذاك هذا من جهة، أما من جهة أخرى فقد كان لإفريقيا مكانة ضمن المخططات الأمريكية لاعتبارات مصلحية بالأساس.[2]

لقد أسست نواة متجانسة من الجهاديين العرب تنظيم القاعدة سرا في باكستان في أغسطس 1998، في البداية، لم تلتفت الجماعة إلى إفريقيا إلا قليلا، مركزة على أفغانستان وشبه الجزيرة العربية، بيد أن أسامة بن لادن مؤسس الجماعة، استشاط غضبا في أوت 1990، عندما طلب السعوديون من الولايات المتحدة نشر قوات عسكرية ضخمة لدرع التهديد العراقي في الكويت وتفاقم غضبه عندما بقيت القوات الأمريكية في بلاده، بعدما تم تحرير الكويت.

قرار العائلة السعودية الحاكمة تسبب في خلاف لا يمكن تسويته بينها وبين بن لادن، فهو طرد في ربيع العام 1991 إلى باكستان، قبل أن ينتقل إلى السودان تلبية لدعوة من الدكتاتورية الإسلامية هناك، ثم استقر بن لادن في الخرطوم في ديسمبر 1991، حيث ظل تركيزه الرئيسي على شبه الجزيرة العربية، كما حاول الاتصال بالناشطين العرب.

---

[1] صامويل هنتغتن ، مرجع سابق، ص 187.

[2] محمود أبو العينين، مرجع سابق، ص 311.

وطد أسامة بن لادن خلال وجوده في السودان علاقته بالعديد من الجماعات الإسلامية في العالمين[1] العربي والإسلامي، ففي السودان وثق بن لادن علاقته بالجماعات المسلحة الناشطة في الدول العربية وكانت علاقته بالغة الخصوصية مع المصريين، وتحديدا أعضاء جماعة الجهاد الذين شكلوا العمود الفقري للقاعدة منذ نشأتها في الثمانينات، كذلك وطد علاقته بالجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، وكان أحد مؤسسي هذه الجماعة قاري سعيد عضوا في مجلس شورى القاعدة، ويحظى باحترام وثقة منذ أيام مشاركته في الجهاد الأفغاني، كما بنى بن لادن علاقة جيدة مع ليبيين شاركوا في الجهاد الأفغاني وشكلوا الجماعة الإسلامية المقاتلة، بالإضافة إلى دعمه لفصائل جهادية في السعودية واليمن وكذا تأسيس لعلاقة مع جماعات سورية سنية، ثم بالغت الآلة الدعائية للقاعدة في تصوير دورها في إذلال القوات الأمريكية في مقديشو في الصومال.[2]

ثالثا: إفريقيا السياسية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

في تسعينيات القرن العشرين أشارت التقارير إلى أن ثلث الدول الإفريقية جنوب الصحراء لم تكن قادرة على ممارسة السيطرة والسلطة على أقاليمها الريفية أو أن تبسط سيطرتها على حدودها، وفي حقيقة الأمر فإن العديد من الدول الإفريقية صغيرة المساحة وقليلة الكثافة السكانية، فالقارة تغطي 18% من مساحة العالم، ولكنها تحتوي على 11% من سكانه، وتشكو الدول الإفريقية من وهن الدولة: فهناك العديد منها ليست بقادرة على بسط سيطرتها على أراضيها، هذا بالإضافة إلى افتقار نظمها إلى ثقة مواطنيها، وهذا يعني ببساطة القول أنه وقع استبدال مجموعة من الفئات (الاستعمارية) بمجموعة أخرى إفريقية، والتي يقصد بها الطبقة السياسية الفاسدة وهذا ما أدى إلى محاولات ثورية وضغوطات شعبية من أجل تغيير وإصلاح الوضع القائم.[3] ومن ثم أضحت الشعوب الإفريقية تنظر للإسلام آنذاك، كطرح بديل وكسلاح بديل في تلك البيئة لمواجهة أي من الضغوطات والتهديدات التي تعترضها سواء كانت الخارجية منها وحتى الداخلية، خاصة وأن العديد من الجماعات الإسلامية في الدول الإفريقية التي تطبق الشريعة الإسلامية – أصبحت

---

[1] كميل الطويل، **القاعدة وأخواتها: قصة الجهاد بين العرب**، دار الساقي، بيروت، 2007، ص.75 .

[2] المرجع نفسه، ص 77.

[3] ويليام ترودوف، تر: كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 13.

لديها صلات بجماعات أخرى إرهابية، تقاسمها نفس الهدف وهو العداء المتستر اتجاه الغرب هذا من جهة، وإصلاح الأنظمة الفاسدة من جهة أخرى.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تم تعميق الحقد الغربي والعداء للإسلام وكل ما هو إسلامي، ومهاجمة المساجد والمراكز الإسلامية، وتضييق الخناق على الأقليات المسلمة، وتوجيه الاتهام وتلصيق المسؤولية لذلك الحادث حتى للدول الصديقة، أو بالأحرى التي كانت تعتبرها صديقة، فكانت البداية بمهاجمة أفغانستان واتهامها بتهمة إيوائها للإرهابيين، وصولا إلى السودان بتوجيه أصابع الاتهام للحكومة السودانية وبتشخيصها كدولة إرهابية، وهذا بعد إيوائها لمؤسس القاعدة أسامة بن لادن، وذلك في الفترة الممتدة ما بين عام 1991 و1996، كما حكمت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة على بعض الدول الإسلامية بأنها محور الشر، مثل إيران والعراق.[1]

لقد كانت القارة الإفريقية حاضرة وبقوة منذ بداية الحرب الأمريكية على الإرهاب عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث اعتبرت الإدارة الأمريكية أن إفريقيا وبكل ما تعانيه من عوامل عدم استقرار وحروب يمكن أن تمثل ملاجئ آمنة للعناصر والتنظيمات الإرهابية، خاصة وأن المسؤولون الأمريكيون لم ينسوا ما تعرضت له الولايات المتحدة من هجمات إرهابية في إفريقيا تمثلت في تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام 1998، وتفجير كذلك المدمرة الأمريكية "كول" في ميناء عدن في نوفمبر 2000، وتفجير فندق "باراديس" في "ممباسا" بالتزامن مع محاولة تفجير طائرة إسرائيلية في كينيا في نوفمبر 2002.

إن نمو الخلايا الإرهابية المتطرفة في القارة الإفريقية، كما هو الحال في مالي ونيجيريا والصومال،قد أعطت نوعا جديدا من النزاعات والحروب التي زادت من تعقيد الأوضاع الداخلية للقارة.[2]و كانت البداية "بالقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، والتي ينظر إليها على أنها وليدة أزمة الجزائر عام 1992، بعد تأسيس الجماعة الإسلامية المسلحة، ثم حلت محلها الجماعة السلفية للدعوة والجهاد في سبتمبر 2006، وفي يناير 2007 وبعد إعلان هذه الأخيرة انتماءها رسميا لتنظيم القاعدة تمكنت من ربطها علاقات مع جهاديين وجماعات إسلامية أخرى تعمل في

---

[1] مجمع الفقه الإسلامي، **الإرهاب والسلام**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، ص ص 77، 78.
[2] المرجع نفسه، 79.

داخل القارة في الساحل وفي الغرب، وفي القرن الإفريقي، وقد كان من السهولة تغلغل الجماعات الإرهابية للقارة الإفريقية بحكم عقيدتها الروحية وديانتها الإسلامية.

وفيما بعد ظهرت العديد من الجماعات الإسلامية المسلحة، كجماعة "أهل السنة للدعوة والجهاد" في نيجيريا، و "جماعة أنصار الشريعة" في تونس وليبيا، "جماعة المرابطون" بشمال مالي وجنوب ليبيا، "وحركة الشباب المجاهدين" في الصومال، إن كل هذه الحركات الجهادية تتقاسم نفس الأهداف والمتمثلة أساسا في:

1- إقامة دولة أو خلافة إسلامية في كل دولة في القارة، بديلة للنظم الاستبدادية، والدكتاتورية الموالية للحزب التي كرست كل أنواع التهميش لشعوب القارة، ومن ثم فإن رفض وعدم قبول الأفارقة للنظم الحاكمة كانت بمثابة القوة الدافعة لنمو وانتشار الأفكار التطرفية والحركات الجهادية.

2- تبدي الجماعات الجهادية عداءها للغرب وللدين المسيحي الذي ظل دائما مرتبطا بالحقبة الاستعمارية التي عايشتها القارة الإفريقية، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لم تتوانى الجماعات الجهادية عن قيامها بنشاطاتها الإرهابية بمعزل عن أعدائها الخارجية، وهو ما دفع بالإدارة الأمريكية إلى تغيير سياستها الخارجية وتغيير إستراتيجيتها من خلال إنتاجها للأسلوب الوقائي وتدخلها في العديد من البلدان الإفريقية مثلما حدث في الصومال وليبيا والسودان بهدف محاربة الجماعات الإرهابية ونشر الديمقراطية.

إن التدخل الأمريكي في الحقيقة لم يفض في النهاية سوى لمزيد من الفشل والضعف في تلك البلدان، حيث رأى الكثيرين وعلى سبيل المثال أن الصومال كانت أكثر أمنا واستقرارا فترة المحاكم الإسلامية، ولم تصبح دولة هشة إلا بعد التدخل الخارجي فيها من قبل إثيوبيا بوكالة من الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

[1] عبد الرحيم علي، "خبراء ألمان يحللون ظاهرة انتشار الجهاديين في غرب إفريقيا"، من موقع:
www.islamist-movements.com/2683

المبحث الثاني: أزمة الهوية crisis Identity

تمهيد

كانت الهوية ولا تزال من المواضيع المهمة في واقع العديد من المجتمعات، فقد اهتم بها العديد من المفكرين والعلماء والمثقفين وحتى القادة، وتظافرت جهودهم من أجل معالجة المشكلة والأزمة التي تنشأ عنها من خلال إبراز هوية الأفراد الثقافية، لمنع انقسامها أو تشتتها.

إن المسألة الثقافية ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الهوية، حيث يرى بعض علماء السياسة والاجتماع أن أزمة الثقافة في الحقيقة ماهي إلا أزمة هوية.

المطلب الأول: مفهوم الهوية وأشكالها.

أولا: تعريف الهوية

إن مفهوم الهوية مفهوم غامض ومعقد ومتشعب المداخل، تتفاعل داخله حقول معرفية عدة، وتتصارع ديناميات ال ""أنا" و"الآخر" ال "أنا و"نحن"، الوحدة والتعدد، التطابق والاختلاف، وقد شكل مفهوم الهوية منذ ظهوره وحتى اليوم إشكالية مؤرقة غير قابل للتجاوز في مختلف الفضاءات الثقافية والحضارية.[1]

ظهر مفهوم الهوية بداية في كتابات الفيلسوف والمؤرخ الألماني الاجتماعي "فلهام دلتاي" (1911-1933)، وقد جعله "ماكس فيبر" (1864-1920) على مستويين: يتعلق أولهما بما يطلق عليه "دلتاي" اسم الصورة الكونية التي تؤلف الكتلة الأساسية للمعتقدات والمسلمات الافتراضية على العالم الحقيقي الواقعي، ويتعلق المستوى الثاني بالسياق التصوري الواعي والإداري، الذي تضع فيه الذات الجمعية نفسها ضمن تقسيمات العالم الواقعية أو المركبة من النواحي الثقافية في الأصل، لكن أيضا من النواحي الأخلاقية والاجتماعية والثقافية.[2]

1- الجانب اللغوي والاصطلاحي للهوية:

تدل الهوية بمفهومها اللغوي على الذات، كما أنها تعبر عن حقيقة الشيء أو الشخص الذي تميزه عن غيره.

---

[1] سمية أوشن، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة باتنة، 2010، ص 49.

[2] محمد سعدي، "العربية من الوحدة إلى التعدد"، **آفاق المستقبل**،الإمارات، العدد 07، أكتوبر 2010، ص 81.

الهوية تعني في اللغة "البئر البعيدة القعر"، وهي مشتقة من الضمير "هو". أما مصطلح "الهوهو" المركب من تكرار كلمة هو، فقد تم وضعه كاسم معرف بأل معناه الاتحاد بالذات، ويشير مفهوم الهوية إلى ما يكون به الشيء، أي من حيث تشخصه وتحققه في ذاته، وتميزه عن غيره. [1]

ـ إذا قلنا هوية الإنسان فنحن نشير إلى حقيقته المطلقة وصفاته الجوهرية، إلى الذاتية والخصوصية التي هي القيم والمثل والمبادئ التي تشكل الأساس النخاع لشخصيته. كما أنها تشير إلى عقيدته ولغته وثقافته وحضارته وتاريخه.

ـ أما مصطلح الهوية الوطنية أ "هوي المجتمع" فهي الروح ا لمعنوية والجوهر الأصيل لكيان الأمة، كذلك هي مجموع السمات والخصائص المشتركة التي تميز أمة أو مجتمع أو وطن معين عن غيره يعتز بها، وتشكل جوهر وجوده وشخصيته المميزة.

إن الهوية الوطنية أو هوية الأمة لها تعريف متفق عليه، وهي أساس من أساسيات الدولة الحديثة، أنها علاقة وعقد بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق. [2]

أما الجانب الاصطلاحي فيذهب إلى أن الهوية هي الركيزة بالمعنى الثقافي، وهي الحمى بالمعنى السياسي، وهي الذات حينما تحال إلى ذاتها، وهي نقيض الآخر تسمو عليه أو يسمو عليها. [3]

يشير مصطلح الهوية أيضا على المشابهة والمطابقة، وهو نفسه المعنى للفظ الأوروبي "Identité"، فعندما نقول عن شيئين أنهما متماثلان أو متطابقان، نستخدم النعت Identique، فهذا النعت يعني التماهي بين شيئين أي تطابق هويتهما. وعندما نستخدم عبارة هوية باللغة العربية، فإننا نقصد هذا المعنى جزئيا لا كليا، فالهوية تعني المطابقة، غير أن المطابقة فيها لا تكون مع شيء آخر، لكن تكون بين الشيء وذاته، فهوية الشيء إذن هي ما يكون به مطابقا بذاته، ويستمر به كذلك في وجوده.

---

[1] لويس عجيل، **المنجد في اللغة**، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1973، ص 879.

[2] ألاء حامد، "الهوية الوطنية الواحدة الأفضل حلا للأكثرية والأقليات"، من موقع:
http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

[3] محمد عبد الرؤوف عطية، **التعليم وأزمة الهوية الثقافية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص22.

أما الجرجاني فقد عرف الهوية "بأنها الأمر المتعقل من حيث امتيازه عن الأغيار". والهوية عند "ابن رشد" تقال بالترادف على المعنى لا يقع فيه إشراك، وفي الغرب كان "غروديالك" أول من استخدم كلمة (Soi) و (id) كمصطلح في التحليل النفسي ليدل به على أمر غير شخصي في الطبيعة الإنسانية. [1]

ويرى نديم البيطار في دراسته عن حدود الهوية القومية بأن هوية تاريخية والتاريخ هو الذي يشكلها، وهو يعني ألا وجود لهوية خارج المجتمع والتاريخ، فالأمة وحدها تملك الهوية سواء كانت جماعة أو فردا، والهوية مثل أرض الوطن بالنسبة للشعب أو الأمة، هي ملك مشاع للجميع ولكن لا يملك أحد الحق في التفريط بجزء منها ولا يصح التنازل عنها. [2]

ولعل التعريف الوحيد للهوية الذي عرفته الثقافة العربية الاسلامية هو ما قدمه الفارابي، حيث عرف الهوية على أنها "الموجودات وليس من جملة المقولات، فهي من العوارض الازمة، وليست من جملة اللواحق التي تكون بعد الماهية، وهي كذلك هوية الشيء وعينيته وشخصه وخصوصيته، ووجوده المنفرد الذي لا يقع فيه اشتراك". [3]

2- الجانب الفلسفي والنفسي للهوية

في المعجم الفلسفي: "الهوية Identity هي حقيقة الشيء من حيث تميزه عن غيره، وتسمى أيضا وحدة الذات".

والهوية أيضا كمبدأ فلسفي تعبر عن ضرورة منطقية بعينها، تؤكد أن الموجود هو ذاته دوما لا يلتبس به ما ليس منه فهو عين ذاته كما تقول الفلسفة (مبدأ الهوية Identitypriciple)، فالشخص هو هو مهما اعتراه من تغيرات، الأمر الذي يشير إلى أهمية إدراك العمليات اللاشعورية والتسليم بها، فالإنسان إنما هو كمجمل شعوره ولا شعوره، ذلك الشعور الذي يجسد دورا أساسيا في نشأة الهوية. [4]

---

[1] ناظم عبد الواحد الجسور، **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004، ص 20.
[2] نديم البيطار، **حدود الهوية القومية: نقد عام**، دار الوحدة، بيروت، لبنان، 1982، ص 06.
[3] ناجم مولاي، "أزمة الهوية في ظل تحدي الاغتراب – مأزق وعي ومحنة شخصية"، **مجلة العلوم الانسانيةوالاجتماعية**، الجزائر،2010، ص420.
[4] روزنتال يودين، **المجموعة الفلسفية**، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيرو، لبنان، 1981، ص-ص 564-50.

وقد أكد أريكسو "حينما وصف الهوية بأنها ذات تأثير متزامن على كافة مستويات الوظيفة العقلية التي يستطيع المرء أن يقيم نفسه من خلالها في ضوء إدراكه لوجهة نظر الآخرين عنه، وأنها عملية نفسية اجتماعية دائمة التغير والنمو.

3- الجانب الاجتماعي للهوية:

تذهب بعض التعريفات إلى أن الهوية الاجتماعية هي تلك السمات الخاصة بمفهوم الذات الفردية من خلال علاقاتها بالجماعة التي يتعايش معها الفرد، وولاءه للجماعة التي يعيش معها، أو هي الشفر(Code) التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة التي ينتمي إليها، وعن طريقها يتعرف عليه الآخرون باعتباره منتميا إلى تلك الجماعة، وهي شفرة تتجمع عناصرها على مدار تاريخ الجماعة من خلال تراثها وطابع حياتها، ويوضح ذلك تعريف البعض بأنها الولاء أي معرفة وإدراك الفرد لنفسه، وتعني كذلك الانتماء لحضارة ما أو ثقافة أو دين أو أسرة أو وطن أو مكانة اجتماعية معينة فهي تحدد ما ينتمي إليه. [1]

وعلى هذا فإن الهوية من المنظور الاجتماعي هي الشعور بالانتماء إلى أمة ما، والاندماج في تفاصيل طابعها القومي، وفي الحياة اليومية للفرد والجماعة. والهوية بذلك شعور عقلي ووجداني تتحقق بتحقيق الذات في الوجود الجماعي للأمة كلها دون انفصام أو انفصال عنه، وفي هذه الحال، يناط بالهوية مسؤولية المحافظة على القيم الثقافية التي تحدد قيم المجتمع وتشير إلى مستواه الحضاري، وكذلك المحافظة على مجموعة الصفات والخصائص التي تميز مجتمعا ما عن غيره من المجتمعات الأخرى.

4- الجانب السياسي للهوية

لقد استخدم مصطلح الهوية السياسية في الخطاب السياسي والأكاديمي في الولايات المتحدة منذ 1970م، والهدف كان واحدا من سياسات الهوية إلى تمكين المقهورين للتعبير عن الظلم من حيث الخبرة الخاصة بهم، في عملية زيادة الوعي السياسي الذي يميز الهوية من التصور الليبرالي في السياسة حسبما تمليه المصلحة الذاتية الفردية،[2] سياسة الهوية هي الظاهرة التي ظهرت لأول مرة على هامش جدري في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية التي يتم الاعتراف فيها بحقوق

[1] محمد عبد الرؤوف عطية، مرجع سابق، ص-ص 24-50.
[2] المرجع نفسه، ص 51.

الانسان، فهي لا تستخدم المصطلح للإشارة إلى الحركات المعارضة داخل الدول ذات الحزب الواحد أو سلطوية.[1]

تشير مسألة الهوية من المنظور السياسي إلى الطابع القومي، National character أو القوميةNationalism المشتقة من مفهوم الأمة Nation، و بين القومية والأمة بعد مشترك وهو الهوية، فهو الخيط الذي ينتظم به إفراد الوطن والأمة والقومية، مهما اختلف الزمان والمكان وبهذا، فإن الهوية في المدلول السياسي تعد بمثابة الإطار الرمزي لولاء أعضاء المجتمع لخصائصه السائدة فيه.[2]

هناك من يعتبر أن الحديث عن الهوية يرتبط بصورة مباشرة بالحديث عن الإثنية والثقافة، لأن هذين المتغيرين هما أكثر عناصر الهوية دينامية وجدالا، ويطبق هذا التوصيف على الدول الحديثة threnewlyemerging states التي حصلت على استقلالها حديثا ومازالت تعاني من مشكلة بناء الدولة وتواجه صعوبات عملية في دمج أو صهر العديد من الإثنيات في بوتقة دولة قومية واحدة وثقافة أشمل توفر الضمانة الحقيقية لوحدة وطنية مستدامة. إلا أن النخب السياسية الوطنية الحاكمة في معظم هذه الدول تواجه معضلة كبيرة تتمثل في كيفية هرمنة هذه الفسيفساء القبلية والاثنية لتكوين مجتمع متجانس لتوليد الظروف الملائمة لبناء نظام سياسي متماسك ومستقر كمقدمة ضرورية لازمة لعملية التكامل الوطني والتنمية وبناء الدولة المستقرة.[3]

تجدر الإشارة إلى أنه قد عمد كثير من الباحثين إلى التمييز بين الإثنية والعرقية وحتى الأقلية، فالإثنية تنشأ عندما تختار مجموعة إثنية أن تنفرد بنفسها وتحصن في فضاء هويتها التي لا يمكن لأحد أن يتركها أو يأخذها منها، و هي كيان بشري يشعر أفراده بوحدة الانتماء لاشتراكهم الجماعي في امتلاك خاصية أو خصائص معينة لا تشترك معهم فيها الجماعات الأخرى أو الأغلبية في المجتمع.[4] أما فيما يخص العرقية فإنها جماعة تكون قائمة على الأصل السلالي أو العرقي المشترك، فهي تعبر عن شعب أو قبيلة بغض النظر عن الثقافة والمعتقدات، يتشابهون

---

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد عبد الرؤوف عطية: مرجع سابق، ص ص 27، 28.

[3] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، من موقع:

www.wikipedia.org.identitypolitics.

[4] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 17.

وراثيا بين بعضهم البعض ويكرسون الاختلافات في الشعوب بغية تأسيس عرق منفصل، فهي تظهر كطريقة لتأسيس التقسيم وتحديد الناس وفقا لمعيار جيني ثابت.[1]

أما مصطلح الأقلية وبمجرد ذكره، فإن المسألة سوف تبدو ثانوية أو فرعية، باعتبار أنها لا تتعلق إلا بمصير جزء صغير من الجماعة "سكان الدولة"، وقد اعتمدت الموسوعات العربية بشكل واضح على معيار العدد، فجاء في القاموس السياسي، أن الأقليات في العرف الدولي إنما هي "فئات من رعايا دولة من الدول تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعاياها.[2]

ثانيا: أشكال الهوية

1- الهوية الجماعية

يمكن القول بأن هوية مجموعة بشرية، أو شعب كامل ما تمثل ذلك الانتماء الجماعي الموحد لأفراد وفئات أي منهما، وإن الدراسات الحديثة في العلوم الاجتماعية رأت أن العرق ، الثقافة، الدين، الأرض والدولة هي العوامل الرئيسية التي تحدد هوية الشعوب، فمن حيث لون البشرة تنقسم الأجناس إلى خمس أجناس كبرى: الأبيض، الأصفر، الأسمر، الأحمر والجنس الأسود، وعلى المستوى الجماعي فلون البشرة يمثل أحد ملامح الهوية الجماعية لشعب من الشعوب أو لمجموعة من المجموعات البشرية، كما في لون البشرة السوداء في المجتمع الأمريكي بشكل خاص.[3]

وفيما يتعلق بالثقافة كعامل لتحديد هوية الفرد والجماعة، فإن اللغة، تبرز كأهم عنصر من العناصر المكونة لظاهرة الثقافة وتلعب دورا في توحيد الانتماء الجماعي مثلما تلعبه في الهوية القومية العربية، والهوية الجماعية لمقاطعة "كيوبي" في كندا، إضافة إلى ذلك فإن للمكان الجغرافي (الأرض) كعنصر في إذكاء الشعور بالانتماء على هوية جماعية واحدة، كما أن للدين دورا حاسما في تعزيز الهوية الجماعية وتقوية ملامحها المشتركة، وكل هذه العوامل أو العناصر الأساسية في تشكيل الهوية الجماعية لا يمكنها أن تتبلور إلا في إطار الدولة، الأمة على حد

---

[1] صخر الحاج حسين، نظرة إلى مفهوم العرق، عرق أمة إثنية، من موقع:
www.tahawolat.com/cms/article.php3?id-article

[2] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص ص 99،98.

[3] كلود دوبار، **أزمة الهويات: تفسير تحول**، ترجمة: رندة بعث، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، 2008، ص 25.

التعبير الفرنسي، تؤدي دورا مباشرا ومؤثرا في ملامح الهوية الجماعية لشعوبهم، وأحيانا تعمل على طمس وتهميش بعض الهويات الجماعية (الدينية، العرقية، ...)، الأمر الذي يؤدي بالنهاية إلى تفجير البركان واندلاع الحرب الأهلية كما حصل في البلقان والقوقاز وغيرهما.[1]

2- الهوية الفردية

مصطلح الهوية الفردية، يعني إدراك الفرد نفسيا لذاته، ولكن هذا المفهوم أخذ يتسع تدريجيا داخل العلوم الاجتماعية، والهوية الثقافية، والهوية العرقية "السلالية".

3- الهوية الثقافية

المقصود بالهوية الثقافية تلك المبادئ الأصلية السامية والذاتية النابعة من الأفراد والشعوب، وتلك ركائز الإنسان التي تمثل كيانه الشخصي الروحي والمادي بتفاعل صورتي هذا الكيان، لإثبات هوية أو شخصية الفرد أو المجتمع أو الشعوب، بحيث يشعر كل فرد بانتمائه الأصلي لمجتمع ما، يخصه ويميزه عن باقي المجتمعات الأخرى، والهوية الثقافية تمثل كل الجوانب الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية والمستقبلية لأعضاء الجماعة الموحدة التي ينتمي إليها الأفراد بالحس والشعور الانتمائي لها.[2]

المطلب الثاني: أزمة الهوية الإفريقية

أولا: تعريف أزمة الهوية

إن التحليل السوسيولوجي للإرهاب يقودنا إلى التسليم بأن الارهابي لا يولد بالضرورة إرهابيا، وإنما يصبح كذلك بفعل عوامل بيئية واجتماعية وسياسية ودينية مختلفة، فبعد أزمة الشرعية التي رافقت النظم الافريقية وبالتالي ولادة الظاهرة الارهابية تأتي أزمة الهوية لسبب ثاني في نمو الخلايا الارهابية في القارة الافريقية.[3] يشير مفهوم أزمة الهوية، وبشكل عام، إلى ذلك الاضطراب الذي يصيب الفرد فيما يختص بأدواره في الحياة، ويصيبه الشك في قدرته

---

[1] Cristina FlesherFominaya,**collective identity in social Movements**: central concept and debates, University of aberdeen, Scottand, 2010, p p 4-6.

[2] سامي سعيد، "مفهوم الهوية"، من موقع:

www.opgai.org/app/download

[3] بشير خلف، الهوية والعولمة، من موقع:

www.ahewar.org /

أو رغبته في الحياة طبقا لتوقعات عنه، كما يصبح غير متيقن من مستقبل شخصيته إذا لم يتيسر له تحقيق ما يتوقعه الآخرون منه فيصبح في أزمة.[1]

تنشأ أزمة الهوية في سياق عملية التنمية عندما تجد الجماعة أن شكل وجودها الجمعي، المعترف به من قبلها، سواء على الصعيد المادي أم الشعوري والذي كان لا يقبل النقاش فيما مضى، لم يعد كذلك في ظل الظروف والتطورات التاريخية القائمة، التي حملتها التغييرات التحديثية الجديدة. ومثل هذه التغيرات كانت قد استلزمتها ظروف النظام السياسي القائم وضرورة تحقيقه لأشكال من الانجاز الذي لا بد منه على مختلف الأصعدة بغية الخروج من دائرة التخلف التي عانتها ولا تزال أغلب دول العالم الثالث التي خرجت لتوها من السيطرة الاستعمارية.

ولا شك أن مثل هذه التغيرات ستجد طريقها إلى العديد من مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك السياسية، وسواء مس ذلك شكل وأساليب الحياة أم بنية الجماعات والمجتمعات، فإن النتائج المتحققة من كل هذه التغيرات ستدفع بأعضاء تلك الجماعات والمجتمعات إلى البحث عن ذواتهم في ظل التحولات الجديدة وإعادة تعريف أنفسهم بما ينسجم والوقائع الجديدة.[2]

تحدث الدكتور نجيم مزيان في دراسة حول أزمات التنمية السياسية، على أن أزمة الهوية هي تلك الأزمة التي يتحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوثقة واحدة تتجوز انتماءاتها التقليدية أو الضيقة. فكثير من المهتمين بالعلوم السياسية يربطون مسألة الهوية الشخصية بمدى العلاقة بالوطن مع ملاحظة أنه في كثير من الدول الجديدة تتراوح الهوية من القبلية إلى الجماعات اللغوية والعرقية التي تتنافس في الولاء مع الشخصية الوطنية الكبيرة. فالمجتمعات الحديثة تقوم على أساس فكرة المواطنة، إذ أن الولاء للوطن يجب أن يتعدى كل الروابط الأخرى كالولاء للعشيرة أو الجماعة ...إلخ.[3]

---

[1] المنصور جعفر، "هوية الأزمة في موضوع أزمة الهوية"، عناصر أولية، من موقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.cat.asp?cid=158

[2] رعد عبد الجليل علي،**التنمية السياسية:مدخل للتغيير**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2002، ص 117.

[3] نجيم مزيان، أزمات التنمية السياسية، من موقع:

http://www.driouchcity.net

ثانيا: إفريقيا الدولة الأمة المتعذرة

1- إفريقيا متعددة الهويات

يوجد في دول إفريقيا السوداء، ال54 وسكانها البالغين 740 مليون نسمة، أنماط مختلفة من التعدديات، حيث نجدها تحتوي على أكثر من 2200 إثنية ومثلها من اللغات. وبشيء من التفصيل حول مورفولوجية البنية الإثنية في إفريقيا الذي تستدعي له الدراسة، فمن السائد حاليا أن إفريقيا تحتوي على ثلاث سلالات متميزة، تندرج ضمنها الجماعات الإثنية وهم شعب الكولي (KHOLI) في الجنوب من الهمينتون والبوشمان وشعب التاوا من الأقزام (CUSHITIC) في أحراش الكنغو، أما الشعوب الطويلة والذي كان يطلق عليهم اسم الزنزج(NEGRO) في منطقة البحيرات العظمى وحوض النيل، وقد التحموا مع المجموعات الحامية من الكوشتيك(CUSHITIC) في السودان وشمال إفريقيا ومع الهجرات السامية الواردة من الجزيرة العربية.[1]

وبالإضافة إلى تلك السلالات المتميزة هناك السوتو المجزأين بين ليستور جنوب إفريقيا، والأوفامبووالدماراوالهيرورو في البوشيمان بين ناميبيا وأنغولا، والشيواوالياو والتونغا بين الموزمبيق ومالاوي وزامبيا، والسوازي بين سوزيلاند والموزمبيق، والتساوانا بين جنوب إفريقيا وبوتسوانا، واللوفال بين زامبيا وأنغولا وجمهورية الكنغو الديمقراطية ... إلخ.[2]

على صعيد التعددية الدينية يشهد الواقع الافريقي أيضا تعددا وتنوعا في الأديان والمعتقدات، فإلى جانب الدين الاسلامي والمسيحية توجد الأديان التقليدية والتي هي بدورها متعددة ومتنوعة بقدر تنوع وتعدد الجماعات الاثنية في القارة، هذا بالإضافة إلى الديانة اليهودية كديانة متجذرة في المجتمعات الافريقية.[3]

فيما يخص التعدد اللغوي تمتلك إفريقيا نحو 33% من جملة اللغات الحية في العلم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة 10% من جملة سكان العالم، وتعتبر لغات كويسان (بوشيمان، هوتينيتوت ...) من بين أكثر اللغات قدما في إفريقيا. هناك 300 لغة بانتو و400 لغة

---

[1] أنس مصطفى كامل، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا، الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، **مجلة السياسةالدولية**، القاهرة، جانفي 1992، العدد 107، ص 37.

[2] جوزيف ياكوب، **ما بعد الأقليات: بديل عن تكاثر الدول**، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، لبنان، 2004، ص 148.

[3] أنس مصطفى كامل، مرجع سابق، ص 39.

من مجموعة سودانية غربية، وتنتمي لغات مالاغاش إلى الأسرة المالاوية–البولينيزية القادمة من آسيا الجنوبية الشرقية، منذ ما يقارب 2000سنة. وباستثناء جمهورية إفريقيا الوسطى، حيث تشكل سانغو لغة التواصل بين الإثنيات، أما الشيشرا فهي اللغة المحكية مالاوي وموزمبيق وأنغولا، والكرو والكبيليه هي اللغات المشتركة في ساحل العاج وليبيريا، والتيغرينيا في أريتيريا وأثيوبيا والنيسا في زامبيا والموزمبيق وزيمبابوي ومالاوي، وكذلك تعتبر الشونا موجودة كذلك في الموزمبيق وزيمبابوي، في حين تعتبرالهاووسا لغة محكية ف ينيجيريا والنيجر، والتسونغا في جنوب إفريقيا والموزمبيق والسونيكية في موريتانيا والسنغال ومالي. وفي مالي كذلك وساحل العاج تعتبر لغة السينوفو لغة محكية، أما في ليبيريا والكامرون فنجد لغة الباسا، والماندينغ في غينيا بيساور وليبيريا وغينيا وغامبيا، والصومالية في الصومال وأثيوبيا، والولوف في السينغال وغامبيا وموريتانيا، وفي الأخير نجد لغة الكيكونغو اللغة المحكية في جمهورية كنغو الديمقراطية (RDC) والكنغو وأنغولا.[1]

في كتابه "الهويات القاتلة"، يقول أمين معلوف: "إن كلمة هوية مضللة، فهي توحي في بادئ بحق مشروع ثم تصبح أداة قتال ... ذلك المفهوم الذي يختصر الهوية في انتماء واحد يحصر البشر في موقف متحيز ومتعصب... ما يحولهم إلى قتلة أو أتباع قتلة، فيندفع أصحاب كل هوية ضيقة للدفاع عن هويتهم متغافلين الهويات الأم التي تجمعهم".[2]

لقد اتسمت البلدان الإفريقية ومنذ استقلالها بعدم استقرار اجتماعي وسياسي مزمن، سبب لها الشلل وزاد من هشاشة وفشل الكثير منها، وهذا نتيجة الصراع بين الأعراق والإثنيات والأقليات أو حتى الطوائف الإفريقية، وتعتبر الصراعات القومية والاثنية إحدى أهم البؤر التي تسهم في إنتاج العنف – الذي كما قلنا سابقا هو العنف العرقي أو الإثني-[3]

---

(1) جوزيف ياكوب، مرجع سابق، ص 148.

(2) أمين معلوف،**الهويات القاتلة: قراءة في الانتماء والعولمة**، دار ورد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1999، ص 31.

(3)حمدي عبد الرحمن حسن،" الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد01، أكتوبر 2004،ص 07.

وفي بداية التسعينات عرفت إفريقيا عمليات واسعة للإبادة الجماعية ونزوح جماعي واسع للاجئين فارين من لهيب الحروب الإثنية، وشهدت لأول مرة في التاريخ ظاهرة الدولة التي تلجأ بكل مكوناتها من إقليم إلى آخر.[1]

2-أسباب ودوافع النزاعات الداخلية (الإثنية والعرقية) الإفريقية

أ- العوامل ذات الصلة بالبيئة الداخلية للمجتمعات الإفريقية

وتتمثل غالبيتها حسب دارسيها في:

1- ظاهرة التنوع المميزة للمجتمعات الإفريقية:

فكما ذكرنا سابقا، إن قارة إفريقيا هي قارة التعدد والفسيفساء، فهي تحتوي على أنماط وأشكال التعددية سواء كانت تعددية إثنية أو لغوية أو دينية، وتعتبر التعددية الاثنية هي النمط الأهم من أنماط التعدديات الأخرى.

2- إخفاق مشروع الدولة الوطنية الافريقية:

لجأت الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمار إلى فرض إيديولوجية تنموية تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية، كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية ولا سيما سياسات القمع والإكراه المادي، فلقد كان واضحا أن التنموية هي مجرد تبرير لتغطية الحزب الواحد، كما أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها أو على الأقل تم إدماجها في مؤسسات وهياكل الدولة ذاتها.

3-العوامل الاقتصادية:[2]

استنادا إلى دراسة قام بها البنك الدولي استهدفت الحروب الأهلية بشكل عام في 1961 دولة بين عامي 1960 و1990، أوضحت أن العوامل الاقتصادية تلعب دورا في إشعال الحروب الأهلية في القارة، إذ تعاني القارة من تخلف اقتصادي واضح على اعتبار أن أكثر معدلات الفقر في العالم تتواجد فيها، وينعكس ذلك في العديد من المؤشرات مثل:

- تدني معدلات النمو الاقتصادي.
- المستويات العالية للفقر.

---

[1] حمدي عبد الرحمان حسن،مرجع سابق ، ص 08.

[2] حمدي عبد الرحمان حسن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**، مركز دراسات المستقبل العربي، القاهرة، 1996، ص ص، 30-33.

- تفاقم الديون.[1]
- تدني متوسطات دخول الفرد.
- تدني مستوى البنية التحتية.

ويعتبر التخلف الاقتصادي سببا مباشرا لنشوب الحروب الإثنية، إذ أن محدودية القدرات الاقتصادية للدول الإفريقية تؤدي بالضرورة إلى عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى ما تعانيه القارة من اختلالات هيكلية والتي هي كنتيجة مباشرة لسياسات الإشهار، الذي سعى إلى أن تكون اقتصاديات الدول الإفريقية مجرد اقتصاديات تابعة للمراكز الرأسمالية العالمية.[2]

ب-العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية للمجتمعات الإفريقية

1-السياسيات الاستعمارية:

حيث عمدت الحكومات الاستعمارية إلى تغيير الخريطة الإثنية في إفريقيا من خلال عمليات الفك والتركيب التي تتلاءم ومصالحها التوسعية، في حين أنها تناقض الواقع الاجتماعي والإثني للمجتمعات هناك، دون أن ننسى بالطبع سياسة فرق تسد التي لجأ إليها الاستعمار من خلال تفضيل جماعات إثنية معينة على أخرى مع إعطائها نصيبا من الحكم والسلطة.[3]

2-المتغيرات الخارجية:

بينما كانت النظم الإفريقية التسلطية تعاني أزمة سياسية واقتصادية في بيئتها الداخلية، كانت البيئة الخارجية لهذه النظم تشهد منذ أواخر الثمانينات تحولات جذرية كان لها دور ملموس في تحول إفريقيا إلى ديمقراطية التعدد الحزبي، وكان من أهم هذه المؤشرات انهيار الكتلة الشرقية وتفكك الدولة الكبرى فيها، وقد أدى انهيارها إلى سقوط النموذج الاشتراكي الذي كانت تقتدي به كثير من الدول الإفريقية (كإثيوبيا والكونغو، وبنين وموزمبيق وغيرها)، بما يعنيه أيضا من فشل نظام الحزب الواحد المرتبط بذلك النموذج.

---

[1] صبحي قنصوة، **الموسوعة الإفريقية**، المجلد5، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ماي، 1997، ص ص113-114.

[2] المرجع نفسه، ص115.

[3] أحمد الزروق الرشيد، تأثير الموروث الاستعماري في تأمل ظاهرة التسلط في الدولة ما بعد الاستعمار، من موقع: www.startimes.net

بالإضافة إلى نشر الدول الغربية لإيديولوجية حقوق الانسان والحريات الأساسية في القارة الإفريقية، والتفسير الغلب لذلك هو أن الدعاية الغربية التي استنهضت شعوب النظم الشيوعية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والتي ركزت على حق تقرير المصير والحريات العامة والخصوصيات القومية الثقافية قد انتقلت إلى لإفريقيا برسالة واضحة مفادها أن المجموعات.

ومن جهة أخرى، فقد ترتب على انهيار الكتلة الشرقية وتفكك الإتحاد السوفيتي، تجميد وتوقف المساعدات الكبيرة، الاقتصادية والفنية والعسكرية وغيرهما، والتي كانت تستفيد منها عديد من الدول الإفريقية كإثيوبيا وأنجولا وموزنبيق والجزائر وبنين والكونغو وتنزانيا وغيرها، وهو ما أدى إلى تهميش إفريقيا اقتصاديا على المستوى العالمي ليعطي الغرب قوة أكبر في ضغوطه من أجل التحول الديمقراطي في القارة، سواء من خلال العلاقات الثنائية أو من خلال المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليان) .[1]

يمكن القول إن كل هذه العوامل مجتمعة هي التي أدت إلى انفجار النزاعات الإثنية في الكثير من البلدان الإفريقية مثل ليبيريا وكوت ديفوار سنة 1993، وفي نيجيريا وسيراليون، لكن أهم مشهد أو بالأحرى أخطر نزاع إثني حدث هو تلك المجزرة والإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا إثر أحداث افريل– جوان 1994، أين كان الحكم لأغلبية الهوتو التي نفذت ضد التوتسي واحدة من أكبر المذابح في التاريخ الإفريقي أودت بحياة 100 ألف توتسي إلى درجة وصول غلاة الهوتو إلى وجوب تطهير البلاد من التوتسي، فيما ظهرت حالات جديدة لم يكن لها وجود سابق مثل (ليبيريا والصومال)، ووفق تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، فإن 14 دولة من إجمالي 53 دولة إفريقية عانت من نزاعات مسلحة في عام 1996.[2]

ثالثا: إفريقيا والهوية الإسلامية

يقول برنارد لويس "في العالم الاسلامي يوجد ميل متواتر لدى المسلمين في أوقات الأزمات لأن يبحثوا عن هويتهم الأساسية وانتمائهم في المجتمع الإسلامي، أي في مكان محدد بالإسلام أكثر منه معيار آخر إثني أو مكاني".[3]

---

[1] صبحي قنصوة، مرجع سابق، ص117.

[2] أيمن السيد شبانة، الصراعات الإثنية في إفريقيا: الخصائص – التداعيات – سبل المواجهة، من موقع www.africansmajma.com

[3] صامويل هنتجتون، مرجع سابق، ص-ص 164-166.

1- نظرة على الدين الإسلامي في القارة الإفريقية

إفريقيا هي قارة الإسلام في المستقبل، حيث يبلغ عدد مسلميها حوالي 384 مليون مسلم يشكلون 55.41% من جملة سكانها، وينتشر الإسلام في غرب القارة بشكل ريع حيث لم يبق من دول هذا الإقليم خارج نطاق الإسلام سوى دولتين فقط (ليبيريا وغانا)، ويبلغ عدد المسلمين في مال القارة حوالي 143 مليون نسمة، يشكلون 92% من جملة ساكنيها أو نحو 37.2% من جملة عدد مسلمي القارة، يليه إقليم غرب إفريقيا بعدد 127 مليون مسلم يمثلون 71% من جملة سكانه أو نحو ثلث إجمالي مسلمي القارة 33.1%.[1]

أما إقليم شرق إفريقيا فيبلغ عدد المسلمين فيه 93 مليون مسلم يمثلون 27% من جملة سكانه على حين تنخفض نسبة المسلمين في إقليم جنوب إفريقيا إلى 1.1 مليون مسلم نسبة لا تزيد عن 2.5 من إجمالي سكانه.

ومنذ مطلع التسعينات أخذ الإسلام السياسي يتزايد في القارة الإفريقية على أطراف الصحراء وفي القرن الإفريقي. وجدير بالذكرأن نسبة المسلمين في الدول الفرنكفونية تتراوح بين 100% في جيبوتي و58% في التشاد، مرورا بالسنغال بحوالي 90% مما يشكل نسبة صالحة لانتشار الإسلام السياسي.[(2)]

ويشير كثير من المختصين بحركات الإسلام السياسي الراديكالي، وبع مرور أكثر من ثلاث عقود على بدايات أعمال القاعدة الإرهابية أنه أصابها ضعف شديد في هيكلها الرئيسي الذي كان مقره في باكستان، وذلك بسبب أن أجنحة تابعة لهذه الجماعة المتشددة في إفريقيا والشرق الأوسط. والحقيقة أن ضعف تنظيم القاعدة أدى إلى ظهور جماعات جديدة متأثرة بفكرها الجهادي وتمتلك حرية أكبر في التنظيم والتخطيط، وقد كانت البيئة الإفريقية هي البيئة الحاضنة والمرحبة لمثل تلك الأفكار الجهادية، لجملة من الدوافع والاعتبارات.[(3)]

[(1)] خالد المطري السيد، **جغرافية القارات**، دراسة مقارنة، الدراسات السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1998، ص 352.

[(2)] المرجع نفسه، ص 353.

[(3)] إبراهيم الحيدري، مرجع سابق، ص 163.

2- أهم الدوافع وراء تشكل الهوية الدينية الإسلامية في إفريقيا

يقول ريجيه ديباري: "الدين بالنسبة للحركات الإسلامية ليس أفيون الشعوب، وإنما فيتامين الضعفاء".[1]

أ- سوسيولوجيا يعتبر العنف استجابة مكتسبة، ففي المجتمعات التي تسود فيها النزعة الأبوية وتقوى العصبيات القبلية والإثنية والطائفية، وتنعدم فيها الحرية واحترام الرأي والرأي الآخر، يتراجع التواصل والحوار أمام العنف،[2] وعليه ونظرا لأن الهويات والانقسامات المتعددة داخل المجتمع الإفريقي تتجه إلى التناقض، الأمر الذي يولد التوتر والعنف، خاصة عندما تسعى جماعة معينة - تشكل أغلبية (حال الهوتو)- إلى تذويب هويات الجماعات الأخرى وتهميشها، ففي مثل هذه الحالة، قد تتجه الجماعة المسيطرة إلى العنف المادي والمعنوي لتقليص وتحطيم رموز الكيانات الأخرى، وهو ما فعلته جماعة الهوتو ضد التوتسي، وكذلك الحال إذا سعت جماعة معينة تشكل أقلية في المجتمع إلى فرض سيطرتها وأيديولوجيتها.

من ثم فالتهميش والتنافس على الثروة والسلطة والحرمان السياسي والاقتصادي هو الذي ولد الصراعات الداخلية في إفريقيا، وهذه الأخيرة، مثلت مصدرا لاستنفار المشاعر الدينية في الدول ذات الأغلبية الإسلامية وبصفة خاصة في منطقة القرن الإفريقي وغرب إفريقيا ومنطقة الساحل، وهو ما أدى إلى زيادة موجة التطرف لدى عدد من المسلمين في هذه المناطق وغيرها، وكما يقول أمين معلوف: "حيثما يشعر الناس أنهم مهددون في عقيدتهم يبدو أن الانتماء الديني يختزل هويتهم كلها".[3]

ب-الحقيقة أن ضعف الدولة في لإفريقيا والنزاعات العرقية والاثنية فيها شكلت قوة مغناطيسية جاذبة للإرهابين ليس من الداخل فحسب وإنما من دول خارجية، وبعض هؤلاء من الأجانب الذين يمتلؤون خبرة قتالية عالمية وأسلحة متطورة، ذلك لأن تنظيم القاعدة وأخواتها يبحثون دوما عن أماكن وحواضن رخوة تستطيع فيها القيام بعملياتها الإرهابية بسهولة كالصومال وليبيا وحتى في سيناء.[4]

---

[1] صامويل هنتجتون، ص-ص 164-166.
[2] إبراهيم الحيدري، مرجع سابق، ص 163.
[3] أمين معلوف ، مرجع سابق، ص 16.
[4] إبراهيم الحيدري: مرجع سابق، ص 164.

ج- علو الهوية الإسلامية على الهويات الأخرى في إفريقيا وهو راجع لسببين، الأول هو أن الكثير من الدول الإفريقية تدين بالديانة الإسلامية –التي هي ديانة جاذبة للإفريقيين نظرا لإسرارها على المساواة الأساسية لكافة البشر أمام الله- في القرن الإفريقي وغرب إفريقيا وفي منطقة الساحل الافريقي، أما السبب الثاني هو البعد الجغرافي المتمثل في التداخل بين إفريقيا والشرق الأوسط، فإقليم الشرق الأوسط الكبير الذي يعتبر المصدر الأساسي لظاهرة التطرف الإسلامي، يتداخل جغرافيا مع إفريقيا بشكل من أي إقليم آخر، العالم العربي وهو المكون الرئيسي للشرق الأوسط يتداخل مع إفريقيا، بحيث نجد أن 2/3 العالم العربي الافريقي (10 دول إفريقية هي عربية)، ولذلك فمن السهولة تناقل الأفكار الجهادية وأن تسمو الهوية الإسلامية بين هذين الإقليمين جغرافيا وسكنيا وثقافيا.

د- تأثر إفريقيا بتأثيرات العولمة الثقافية التي صاحبت النظام الدولي الجديد منذ بداية التسعينات والعولمة الثقافية وما يرتبط بها من غزو إعلامي وثقافي كبير تسود فيه التوجهات السلبية سواء الخاصة برفض فكرة احترام التنوعات الثقافية في الدول العربية والإفريقية، وتعدد الحضارات،[1] ففي حين يرى الكثيرون أن مشكلة الهوية الثقافية في الدول العربية والإفريقية لا تكمن في المقام الأول في قوى العولمة أو غزو الأمركة، بل لدى أهل الهوية وحماتها من النخب الثقافية، يرى آخرون أن مرحلة العولمة كان مخطط لها من طرف المنصرون أين رأوا بأن وجود أزمات ومشاكل وعوامل كالعوامل الطبيعية مثل الفقر والمرض والحروب والكوارث، أو حتى عوامل معنوية كالتفرقة العنصرية أو الوضع الاجتماعي المتدني قد تدفع الناس في النهاية إلى الخروج عن حالة التوازن التي اعتدوها.[(1)]

لقد تأثرت الحركات الإرهابية إذن في إفريقيا بضرورات الأوضاع الداخلية والخارجية لكل دولة، والت اصطدمت بخلافات حدودية ومشكلات قبلية، وقدرت عدد المنظمات الإرهابية في إفريقيا بحوالي 64 منظمة وجماعة، نفذت حوالي 1600 عملية إرهابية خلال الفترة ما بين 1995 وحتى عام 2000.، إلا أن ما ساهم في تأجيج العنف الديني أو الرمزي في القارة هو السياسة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وهذا بعد إحساس المسلمين بأن ثقافتهم

[(1)] إبراهيم الحيدري، مرجع سابق، ص 164.

ودينهم يتعرض للضرب والحصار، مما دفع ببعض الجماعات الإسلامية بما فيها جماعات إفريقية إلى تبني مواقف متطرفة وبالتالي ترجيح تيار العنف والإرهاب.[1]

إن الدفاع عن الهوية الاسلامية والمحافظة عليها والرتقاء إلى دولة أو خلافة إسلامية عبر إقامة الإمارات والولايات التي تعلن عنها التنظيمات المحلية بدعوة تطبيق الشريعة لتحقيق مصالح سياسية أو مكاسب اقتصادية أضحى هدف الكثير من الجماعات الارهابية والإسلامية الإفريقية، فنجد مثلا:[2]

في الصومال، الشعب الصومالي هو شعب مسلم %، وقد دخل في صراعات حضارية ومجاهدات كثيرة من أجل تحقيق هويته الإسلامية والدفاع عنها منذ القرن السادس عشر وصولا إلى القرن العشرين يقوده العلماء وقادته الوطنيون، ومن ثم فأزمة الانتماء وضياع الهوية وتعدد الولاء وعدم الوضوح العرقي هي معضلة يتعايش معها الصومال ومنذ عدة عقود، وهذا ما سمح بنشوء ما يسمى "بالمحاكم الإسلامية" وهي مجموعة من المحاكم الصومالية التي تأسست في مواجهة زعماء الحرب –بعد سقوط نظام محمد سياد بري، وكانت تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وبسط الأمن، برئاسة الشيخ شريف شيخ أحمد.[3]

لكن بعد سقوط المحاكم الإسلامية تم تأسيس حركة الشباب المجاهدين كوسيلة للحماية الذاتية بسبب الشعور بالاستياء من المنظمات الجهادية القائمة، وأصبحت حركة شباب الصومال" أقوى الفصائل الإسلامية، وتوصف حركة الشباب الصومالية بأنها حركة سلفية جهادية متمردة، تسعى إلى إقامة دولة إسلامية، وإلى نشر الإسلام كذلك، وقد أعلنت مرارا ولاءها لتنظيم القاعدة، ففي خطبة ألقيت في جامع نصر الدين في مقيديشو، قال الشيخ مختار روبو المكنى "أبو منصور"، أحد أبرز وجوه الحركة: "نحن تلامذة الشيخ أسامة بن لادن في الصومال".

أما السودان فتعود أزمة الهوية فيه غلى التنازع بين الفئات والجماعات الأولية في تحديد هويتها تجاه الفئات الأخرى، وفي هذا الصدد هناك نزاع بين الهوية الإفريقية التي يرفع لواءها الجماعات والقبائل الجنوبية أساسا والبعض الآخر في مواجهه الهوية الإسلامية التي ترفعها

---

[1] غازي عبد الرحمن القصيبي، **العولمة والهوية الوطنية**، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2002، ص-ص 17-20.

[2] محمد عاشور مهدي، "إفريقيا والحرب على الإرهاب: قراءة في بعض الأبعاد السياسية"، **مجلة دراسات إفريقية**، القاهرة، الع 42، نوفمبر 2014، ص 47.

[3] عبد القادر معلم محمد جيدي، "أزمة الصومال: إشكالية الدولة وآفاق إعادة البناء"، **مجلة دراسات إفريقية**، القاهرة، العدد 45، أفريل 2014، ص 10.

بعض الجماعات الإسلامية السياسية الانقلابية كالجبهة الإسلامية التي تحولت فيما بعد إلى حزب المؤتمر الشعبي السوداني الإسلامي.

المبحث الثالث: أزمة المشاركة السياسيةCrisispolitical participation

تمهيد

تعد المشاركة السياسية في أي مجتمع، محصلة نهائية لعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفيةوالثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتها وآليات اشتغالها، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة السياسية، الذي بات معلما رئيسيا من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، التي تقدم العلوم والتقنية والمعرفة الموضوعية والثقافة الحديثة وبناء حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية، على أساس العمل الخلاق، والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والانجاز،وهي مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ النظام السياسي، مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية، التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية، التي تقوم على الاحتكار، غياب لغة الحوار، ورفض الآخر، وهذا النوع من الأنظمة هو الذي يفضي عادة إلى ما يسمى بأزمة المشاركة السياسية، والتي تحدث نتيجة لغياب المشاركة في الحياة السياسية.

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية وإشكاليتها

أولا: تعريف المشاركة السياسية

على الرغم من الاهتمام البالغ في قضية المشاركة السياسية من جانب العلماء، فإنه ليس هناك تعريف محدد لقضية المشاركة السياسية، ويقتضي الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة.

المشاركة قد تعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي أو قومي. [1]

[1] أنور محمد عبد الرحمن، **"تمدد الإرهاب في إفريقيا وانعكاساته"، جريدة أخبار الخليج**، السعودية، الج 13789، 24 ديسمبر، ص 17.

وهناك من يعرفها على أنها "عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشاريا أو تقريريا أو تنفيذيا أو رقابيا، سواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة." ويمكن تقسيم المشاركة الجماهيرية إلى ثلاث أنواع رئيسية: المشاركة الاجتماعية والمشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية.[1]

تعد المشاركة السياسية المقياس لنمو الحكومات الديمقراطية، ويمكن استخدامها كمصطلح للإشارة إلى أي نشاط أو فعل إرادي أو طوعي بمعنى غير مباشر سواء أكان ناجحا أم غير ناجح، منظم أو غير منظم، مؤقت أم مستمر، قائم على استخدام الأساليب الشرعية أم غير الشرعية، وذلك بغية التأثير سواء في اختيار السياسات أم الزعامات السياسة أم إدارة الشؤون العامة وعلى أي مستوى سواء أكان حكوميا أم محليا أم وطنيا، والتأكيد على الخيار الشخصي والطوعي مهم، إذ يستثنى من فعل المشاركة في هذا المجال، حق الانتخابات التي لا توفر للمقترعين الممكنة على المفاضلة بين أكثر من مرشح أو أكثر من قائمة.

ويشير التعريف المعجمي للمشاركة السياسية إلى أنها الأنشطة التي ترتبط بالحكومة أو الدولة من خلال مؤسساتها السياسية، أو المساهمة مع الآخرين قي بعض الأنشطة والمشروعات التطوعية لصالح المجتمع. وبناء على ذلك يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها "القيام بدور في النشاط المرتبط بالحكومة أو الدولة أو السياسة، وهي نشاط وليست مجرد اتجاه أو اعتقاد فقد يشعر المرء شعورا عميقا بأهمية الإدلاء بصوته في الانتخابات ومن ثم لا يعد ذلك مشاركة، وإن الاختلاف بين الفعل والاعتقاد يماثل الفرق بين دراسة المشاركة السياسية ودراسة الرأي العام.[2]

يعرض لوسيان باي Lucian pye مفهوما مبسطا للمشاركة السياسية، وهو يشير إلى أنها تعني "مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية". وهي تعني بحسب جون نلسون "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار

---

[1] السيد عليوة، "مفهوم المشاركة السياسية"، **مجلة مقاربات**، سوريا، ع14-15 ديسمبر 2008، ص 08.

[2] سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية**، منشورات جامعة عين شمس، مصر، 2005، ص 19-20.

الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أو متقطعا، سلميا أم عنفيا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال".

ويشير الدكتور عبد المنعم مشاط إلى أن المشاركة السياسية شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، إذ يمكن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد أو المساندة أو المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلاءم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدموه عليها." [1]

وإذا كانت المشاركة السياسية ترتبط كمصطلح في أدبيات العلوم السياسية ببعض الأشكال المهمة كالانتخابات التي يقر بأنها نموذجا مهما للمشاركة ومتفق عليه عالميا، فإن علماء الاجتماع يرون بأن المشاركة السياسية في الحياة السياسية تكتسب أهمية بالغة إلى جانب المشاركة الاجتماعية إذ أن لها علاقة بمستوى المعيشة، وبالدخل الفردي، والاستقلال المادي والاستقلالية في اتخاذ القرار والمركز الاجتماعي، واتساع المسؤولية المهنية وارتفاع درجة التعليم والمشاركة في الجماعات المنظمة.

كما عرفها معجم العلوم الاجتماعية بأنها عمل وإجراء تقوم به مجموعة حركات منظمة تتجه إلى التأثير في العالم الخارجي، وتستهدف غاية ما، وكثيرا ما يعبر من الناحية الاجتماعية عن عمل مشترك، عمل جماعي، عمل سياسي، وهي العمال التي تشترك فيها مجموعة من الأفراد.[2]

ثانيا: أشكال المشاركة السياسية

بما أن المشاركة السياسية هي إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر، إذ يمكن أن نميز بين شكلين من المشاركة:

1- المشاركة السياسية الرسمية

[1] ثامر كامل محمد، مرجع سابق، ص 278-279

[2] إمام إبراهيم وآخرون، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975، ص05

من المعروف أن الرسميين وأصحاب المناصب هم الذين يقومون بها من واقع الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام والاستمرار والاستقرار للنسق الذي يهيمنون عليه ومن خلال هذه العملية قد يواجهون مصاعب أو صراعات مع ذوي المصالح الآخرين من أعضاء المجتمع الذين يكونون عادة من الأحزاب السياسية خارج السلطة وجماعات الضغط أو المصلحة أو الأقليات وهؤلاء يمثلون أعضاء المجتمع المشاركين سياسيا بالطرق غير الرسمية.

2- المشاركة السياسية غير الرسمية

تمثل المشاركة السياسية غير الرسمية فيما يسمى بالمعارضة، فالمعارضة في أي نسق سياسي تعتبر بمثابة مشاركة سياسية غير رسمية، ويكون في العادة الممارسين لهذه المشاركة السياسية غير الرسمية هم الأحزاب السياسية خارج السلطة، وجماعات الضغط أو المصلحة أو الأقليات.

أما عند كونواي فالمشاركة السياسية تنقسم إلى عدة أشكال هي:

النشاط الإيجابي مقابل السلبي Active versus passive، التقليدي مقابل غير التقليدي versus unconventional-conventional، وتشمل المشاركة النشطة التصويت وكتابة الخطابات الحكومية والعمل من خلال التبرع بالوقت أو المال لمرشح ما. في حين تشمل المشاركة السلبية الدراية بالموضوعات السياسية وحضور المناسبات أو بعض الاجتماعات واللقاءات المدعمة للحكومة وتتبع الحملات السياسية والمعرفة بالأنشطة والقرارات الحكومية، وتعد الأمثلة الخاصة هاتين الفئتين صورا للمشاركة التقليدية، هذا ويتم قبول هذه الأنواع من الأنشطة بوجود الحكومة وثقافة سياسة الغالبية كنشاط مناسب ويمكن أن تكون الأنشطة غير التقليدية غير القانونية المشاركة في حرق اللافتات أو تفجير المباني الحكومية وقمع مشاركة الآخرين من الناس.[1]

أما المشاركة الرمزية فهي تخدم معتقدات الناس فيما يتعلق بشرعية الحكومة وتشمل على تحية وترديد النشيد الوطني ولا يتوقع المواطن الحصول على فوائد من هذه الأفعال وفي مقابل

[1] سامية خضر صالح، مرجع سابق، ص26.

الرمزية تعد المشاركة الواسطية مشاركة فعالة تحرك رغبات المواطنين لحصول مرشح معين ينادي بموضوع معين للحصول على أصوات الناخبين.[1]

ثالثا: معوقات المشاركة السياسية

تعد ظاهرة الابتعاد عن المشاركة السياسية من أبرز القضايا التي شغلت المهتمين بقضية أزمة المشاركة السياسية، نظرا لخطورة آثارها ودلالات أسبابها، فهناك عناصر تؤثر على عملية المشاركة السياسية، النظام السياسي، الأحزاب، المواطنين، وعدم قدرة أي عنصر على القيام بدوره تجاه المشاركة فإن ذلك يؤدي إلى تحديات جمة لعملية المشاركة.

ورغم كل محاسن المشاركة السياسية إلا أنها تعرف في الواقع أزمة ترتبط بالتخلف السياسي، خاصة في العالم الثالث، حيث يتم توجيه المواطنين نحو الممارسة السياسية بنوع من الاختلال، كما نجدها إما منعدمة أو شكلية، يتسبب فيها ميل القيادات السياسية إلى تركيز السلطة قبضتها، إقامة نظم تسلطية وتقييد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتحدث الأزمة في المشاركة السياسية نتيجة جملة من الأسباب، ويرجعها السيد عبد الهادي جوهري أسباب حدوث الأزمة المشاركية:

أ- الجهل والأمية وانتشار الفقر

ب- انعدام التنشئة السياسية أو سلبية التنشئة (مواطنين لا مبالين أو خائفين)

ج- الإحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية نتيجة وجود ديمقراطية شكلية وانتخابات غير نزيهة وعدم شرعية السلطة.

د- اللامبالاة السياسية (ضعف الحس الوطني وضعف المجتمع المدني).

هـ- العزلة السياسية (الإحساس بأن الفرد المهمش وليس له دور والعزوف عن المشاركة عن طريق الانسحاب عن الحياة السياسية).[2]

---

[1]– verba and Nie Norman, political participation in America, from www.wikisum.com/w/verbaandNie:participationinamerica…

[2] عبد الهادي جوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص38-39.

في كتابه التهيئة السياسية مدخل للتغيير يقدم الدكتور رعد عبد الجليل علي بعض الظروف التي يمكن أن تحدث فيها الأزمة في المشاركة السياسية[1] وهي:

1- عندما تعتقد النخب الحاكمة أن لها وحدها الحق في أن تحكم، ومن ثم فإنها ترفض تحت تأثير مثل هذه القناعة مطالب الجماعات الاجتماعية الأخرى بالمشاركة السياسية معتبرة إياها مطالب غير شرعية، وتتراوح دواعي مثل هذا الاتجاه بين ادعاءات التفويض الإلاهي أو الحقوق التاريخية أو الاعتقاد بتميز الأفراد مثل النخب بصفة معينة مادية أو معنوية أو لاعتبارات تتعلق بإنجازات أمكن لأفراد هذه النخبة أن يحققوها وهو ما يمكن أن تؤمنه لهم ثورة أو انقلاب ناجح فتعطي لنفسها الحق استنادا من غيرها من الجماعات الأخرى.

2- وقد تثور أزمة المشاركة السياسية جراء اعتبار النخب الحاكمة للوسائل التي يتم بها تنفيذ المطالب الخاصة بالمشاركة بكونها غير شرعية فهناك العديد من النظم في العالم الثالث وهي لا ترى مانعا من فتح المجال أمام مطالب المشاركة[2] ولكن لأولائك الذين دخلوا الحلبة السياسية عبر قنوات تم إعدادها وبشكل دقيق كي لا تستقبل سوى الذين دخلوا الحلبة السياسية عبر قنوات تم إعدادها وبشكل دقيق كي لا تستقبل سوى الذين حققوا أو امتلكوا مواصفات معينة مطلوبة من قبل النخبة ذاتها، وهذا ما نجده واضحا لدى البلدان التي تأخذ بنظام الحزب الواحد، فالمشاركة سوف تظل مفتوحة ولكن للمنتمين للحزب أو لتلك المؤسسات والواجهات التي يديرها الحزب فقط. في الوقت الذي ستنظر فيه أمثال هذه النظم إلى أي إجراء آخر من أجل النفاذ إلى عالم المشاركة سواء عن طريق العصيان المدني أم العنف باعتباره شكلا من أشكال السلوك السياسي غير الشرعي.

3- هذا السبب في أزمة المشاركة هو الأكثر أهمية ويتمثل في نوعية المطالب التي يتقدم بها المشاركون السياسيون هذه المرة ولا يعترف بشرعيتها من قبل النخب الحاكمة أو أن هذه الأخيرة قد لا تتسامح أصلا بدخول جماعة إلى السلطة ويكون من بين أهدافها تنفيذ سياسات تعتبرها تلك النخب غير شرعية.[3]

---

[1] هلال علي، **نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية**، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، ص149.

[2] رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق، ص139.

[3] المرجع نفسه، ص140.

ومما يثير أزمة المشاركة السياسية أيضا، قضايا مثل اللامركزية التي تنادي بها بعض الجماعات في محاولة منها المشاركة في السلطة أو السيطرة على بعض مفاصل ومستويات القوة والنفوذ في النظام السياسي القائم. ومثل هذه المطالب تتقدم بها في العادة بعض الأقليات العرقية في مجتمع متعدد الأعراق والإثنيات. وقد يؤدي الخوف من أن تجر مثل هذه المطالب إلى تحلل السلطة الوطنية التي تعاني أصلا من ضعف روابط الاندماج الوطني وإحساس الولاء للرموز الوطنية.

المطلب الثاني: أزمة المشاركة السياسية في إفريقيا

إن المشاركة السياسية كما سبق وأن ذكرنا تمثل إحدى جوانب التنمية السياسية، وبالتالي فإن غيابها أو عدم فعاليتها يؤدي حتما إلى خلل في عملية التنمية السياسية خاصة في العالم الثالث.[1]

أولا: النظم السياسية الإفريقية بعد الاستقلال

الملاحظ أن المفردات مثل التهميش والإقصاء والاستبعاد ارتبطت بالأدبيات الحديثة للتعبير عن ظاهرة أو حالة واحدة أو وضع اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي وربما ثقافي واحد، ويرى علماء سوسيولوجيا التنمية أن ظاهرة الصراع السياسي تندلع عادة بين الذين يملكون الثروة والسلطة وبين المحرومين منها، وحالما تجد الجماعات المحرومة القائد الذي ينظم مطالبها ويصوغ مصالحها فينفجر العنف ويحدث الصراع. وهذا بالضبط ما حدث مع الدول الإفريقية.[2]

إن المتابعة الفاحصة لدراسة التطور السياسي في إفريقيا، منذ إعلان الاستقلال السياسي وتحقيق المملكة السياسية التي نادى بها "كواميناكاروما[*]" تظهر أنها خضعت لتحولات معرفية ومنهجية متمايزة، فإذا ذهبنا مذهب "جون وليزمان" لتقييم مراحل التطور السياسي والاجتماعي في إفريقيا لاستطعنا تحديد ثلاث مراحل اساسية وهي: مرحلة تصفية الاستعمار، مرحلة تمتد منذ منتصف الستينات حتى الثمانينات، والمرحلة الأخيرة هي مرحلة بدأت منذ عام 1989.

---

[1] رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق، ص141.

[2] عبده مختار موسى، **دارفور من أزنة دولة إلى صراع القوى العظمى**،مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، 2009، ص39.

[*] واميناكاروما (1909-1972) هو زعيم غاني، من المناضلين الأفارقة الأوائل ضد الاستعمار، وكان أول رئيس لغانا المستقلة، وأبرز دعاة الوحدة الإفريقية وواحدا من مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية قبل إسدال الستار عليها في تموز 2002.

إذا عدنا إلى المرحلة الثانية وهي المرحلة الممتدة من منتصف الستينات حتى الثمانينيات، نجدها تتسم حسب جون مايزن ببعض الملامح الرئيسية والمتمثلة أساسا في:

1- التخلي عن صيغة التعددية الليبرالية، والتحول نحو تبني نظام الحزب الواحد.[1]

2- قيام العسكريين بالتدخل المباشر في الحياة السياسية.

3- وجود أنظمة انتخابية تنافسية في بعض الدول سواء تلك التي حافظت على سياسات التعدد الحزبي مثل بوتسوانا وغامبيا، أو في بعض الدول الحزب الواحد مثل كينيا وتنزانيا.[2]

عقب استقلالها مباشرة، حاولت غالبية دول إفريقيا بتبني نماذج ديمقراطية، وفتح الأبواب لمشاركة المواطنين الأفارقة في اختيار حكوماتهم، وهذا على هدى التجربة الغربية والأنظمة السياسية السائدة في البلدان الاستعمارية، وأجريت الانتخابات في عدد من البلدان الإفريقية.

لكن اختلاف الواقع الإفريقي عن الأوروبي جعل هذه الأنظمة الجديدة تواجه عددا من التحديات التي لم تصمد أمامها فانتكست التجارب الديمقراطية في معظم الدول الإفريقية لتتحول إلى أنظمة عسكرية تبنت نظام الحزب الواحد (الاستيعابي).[3]

وبعد تجارب ديمقراطية قصيرة الأجل استولى العسكريون على السلطة في عدد من البلدان الإفريقية فقد سيطروا على الحكم في مصر عام 1952م، وفي السودان عام 1958م، وفي زائير وإفريقيا الوسطى عام 1965م، وفي نيجيريا وغانا عام 1966م، وفي توجو عام 1967 وفي موريتانيا عام 1978 وفي غينيا عام 1948م...إلخ.

وفي إطار محاولاتهم لكسب الشرعية وضبط الحركات الجمعوية والقبلية وتحقيق التكامل القومي والاستقرار السياسي عمل قادة إفريقيا على تبني نظام الحزب الواحد بهدف استيعاب وحشد كل أفراد المجتمع في إطار نظام سياسي واحد يعبر عن جميع المواطنين بغض النظر عن أعراقهم وثقافاتهم وأديانهم بحيث ينعقد ولائهم جميعا لوطنهم وقد كانت المبررات التي ساقها القادة الفارقة الذين اتبعوا نظام الحزب الواحد تتمثل في:

---

[1] حمدي عبد الرحمان، **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم الإفريقية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن، 2008، ص7.

[2] حمدي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص8.

[3] عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص27.

1- إن التعددية أسلوب غربي ليس له جذور في التاريخ الإفريقي، بل إنه ينافي الإجماع المألوف في مجالس الشيوخ التقليدية، وأن نظام الحزب الواحد هو الأقرب إلى الموروث الثقافي.

2- إن معظم دول القارة الإفريقية تعاني من القبلية والعشائرية والجهوية وأن التعددية في مجتمع كهذا، ستقود حتما إلى قيام أحزاب جهوية وقبلية يصارع بعضها بعضا مما يهدد الوحدة الوطنية بالتصدع.

3- إن نظام الحزب الواحد أقدر على إثراء الديمقراطية، والتعددية توسم بالتحيز لصالح بعض الطبقات دون الأخرى.[1]

4- إن دول العالم الثالث تحتاج إلى حكومات قوية تضطلع بأعباء التنمية وتحقيق الوحدة الوطنية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال نظام الحزب الواحد.[2]

إن الملاحظ هو أن هذه السياسة الاستيعابية القائمة على نظام الحزب الواحد قادت إلى نتائج عكسية، فبدلا من أن تؤدي إلى تسريع التكامل القومي ودعم الوحدة الوطنية كما أراد القادة السياسيون، أدت هذه السياسة إلى استقطاب حاد داخل المجتمعات الإفريقية وزادت من حدة التوتر في علاقة السلطة بالجماعات المختلفة داخل الدولة، ووصل الأمر – في بعض الأحيان – إلى درجة المطالبة بالانفصال عن الدولة واستخدام القوة المسلحة من أجل تحقيق هذا الهدف.

وفي المقابل لجأ بعض القادة الفارقة إلى استخدام القوة المسلحة لكبح جماح الحركات المتمردة المسلحة مما فاقم من الأوضاع وقاد إلى حروب أهلية في كثير من البلدان راح ضحيتها عشرات الآلاف بل مئات الآلاف في بعض الأحيان كما حدث في الصراعات العرقية في منطقة البحيرات العظمى.

لقد قاد نظام الحزب الواحد الإفريقي والذي فشل في تحقيق مطالب الجماهير إلى بروز ظاهرة أخرى تمثلت في حساسية النظم السياسية تجاه تعبير الفراد والجماعات عن مصالحهم، فكان القمع ورد الفعل العنيف هو أسلوب هذه النظم في التعامل مع المعارضة ومنظمات المجتمع المدني.

---

[1] امباي لو، مرجع سابق، ص128.

[2] المرجع نفسه، ص129.

وفي إطار التنافس المحموم بين المعسكرين: الاشتراكي والرأسمالي وجدت النظم السياسية في إفريقيا هامشا كبيرا من الحرية لتمارس الدكتاتورية والتسلط على شعوبها دون رقيب خارجي.[1] وقد دفعت تلك النزعة التسلطية الكامنة البعض لاستغلال المؤسسات العسكرية وذلك لافتقارها شبه الكامل لمصادر القوة في المجتمع مما جعلها القوة الوحيدة القادرة للسيطرة على الدولة، وكانت الانقلابات في القارة الإفريقية قد بدأت بعد فترة قصيرة من التحرر من المستعمر.

إن أنظمة الحزب الواحد أو الأنظمة العسكرية المصاحبة لفترة التحرر الإفريقي، فشلت فشلا ذريعا في تحقيق الوحدة الوطنية داخل الدول، نتيجة ارتباطها بالفساد والطغيان، مما أدى إلى ظهور حركات رافضة لهذه الأنظمة.[2]

ثانيا: التعددية السياسية الإفريقية

1- التداول السلمي على السلطة في إفريقيا

شهدت القارة الإفريقية في السنوات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة تغيرات سياسية مهمة جاءت في مجملها في إطار القبول بمفهوم التداول السلمي للسلطة، وقد ظهرت هذه التغيرات نتيجة لمجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية في الدول الإفريقية كان من أهمها فشل السياسات التي اتبعتها الأنظمة العسكرية سواء اقتصاديا أو اجتماعيا مما أثار السخط الشعبي ضد هذه الأنظمة وانتهاء[3]الصراع بين قطبي الحرب الباردة والذي كان من مبرراته دعم القوى الكبرى لعدد من الأنظمة العسكرية الموالية لها في إفريقيا، بالإضافة إلى المشروطية الدولية والتي ربطت بين تقديم المساعدات للدول الإفريقية وبين اتجاه هذه الدول نحو تحقيق التحول الديمقراطي والذي يعد من أهم أسسه التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات تعددية حرة.[4]

---

[1] أكوديبا نولي، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، تر: أيمن السيد شبانة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2003، ص152.

[2] سميرة ناصري، ا"لتحول الديمقراطي في إفريقيا"، من موقع:

http://samira-nasri.blogspot.com/2008/11/blog-post-17.html

[3] أميرة عبد الحليم،" الحكم في إفريقيا: من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي"، **مجلة الديمقراطية**، مصر، العدد 62، جانفي 2016، ص6.

[4] إيريك هوبزباوم، **العولمة والديمقراطية والإرهاب**، تر: أكرم حمدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2009، ص111.

ونجحت عدد من الدول الإفريقية في تحقيق التداول السلمي للسلطة منذ عام 1990، وحتى الآن، حيث وصل عدد هذه الدول إلى أكثر من ثلاثين دولة من إجمالي دول القارة الإفريقية البالغ عددها 53 دولة، وظهرت تطورات إيجابية في القارة لم تكن معتادة مثل:

- قبول زعماء سياسيين التخلي عن السلطة بناء على نتائج الانتخابات العامة مثل كينيث كاوندا في زامبيا (1991)، وهستنجز باندا في مالاوي (1994)، وآرب موي في كينيا (2002).
- تنحي قيادات عسكرية جاء بعضها عبر انقلابات عسكرية ولكنهم لم يستطيعوا مواجهة الضغوط الشعبية التي طالبت بتنحيتهم عن الحكم، فقبلوا الخروج من السلطة نزولا على رغبة الإرادة الشعبية.
- اشتراك قيادات تنحت عن السلطة في انتخابات عامة وفوزها مثل صامويل كيريكو في بنين (1996، 2001)، والرئيس راشيراكا في مدغشقر (1996).

لكن بالرغم مما حملته تلك التجارب الناجحة لتداول السلطة سلميا في إفريقيا من آمال عن طريق التحول الديمقراطي إلا أنها كانت مجرد أسلوب ديمقراطي شكلي أطلق عليه فيما بعد "بالديمقراطية الكاذبة"[1]

2- المشاركة السياسية في إفريقيا والعنف

"إن الفقر لا يدفع بالناس ليصبحوا إرهابيين وقتلة ولكن حالة الحرمان الشديدة وضعف المؤسسات وكذا الرشوة والفساد يصنعون دولا ضعيفة قد تكون عرضة للجماعات الإرهابية وكذا كارتل المخدرات" جورج بوش

في تسعينات القرن العشرين أشارت التقارير إلى أن ثلث الدول الإفريقية جنوب الصحراء لم تكن قادرة على ممارسة السيطرة والسلطة على أقاليمها الريفية أو أن تبسط سيطرتها على حدودها، كما أن العديد منها كانت تمتلك مستويات متدنية واعتيادية من التقنية المتطورة.

يتجسد أثر انهيار وظائف الدولة في عدة طرق متداخلة منها: اغتراب فئات المجتمع وبزوغ ثقافة فوضوية بديلة، وعدم قدرتها على توفير وظائف الأمن الأساسي، وبسط الوظائف الأخرى إلى[2] أغلبية مواطنيها، وكذلك انكشافها للتأثيرات الخارجية سواء من جانب دولة أو غير دولة،

---

[1] أميرة عبد الحليم، مرجع سابق، ص07.

[2] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص ص15،14.

وقد تفاقم وهن الدولة مع نهاية الحرب الباردة، حيث تركت الأنظمة الرعوية بلا مساندة، وفي الوقت نفسه أطلق العنان للتوترات داخل المجتمعات في غياب قمع الدولة ووسائل محدودة لإشباع التوقعات.

إن فتح باب المشاركة السياسية ولإقرار التعددية الحزبية كمظهر من مظاهر الديمقراطية، لم يفضي إلى إحلال السلم داخل الدول الإفريقية وذلك لأن الديمقراطية المزعومة كانت مجرد أسلوب شكلي لا غير، وكانت تجسيدا لمعنى الديمقراطية الكاذبة، ففي الجزائر وبعد ظهور الحركات الإسلامية بداية التسعينات على غرار الحركة من أجل الدولة الإسلامية والجبهة الإسلامية للإنقاذ وغيرهما، ودخولها للمعترك السياسي، ازدادت الأوضاع تعقيدا في الدولة حالها حال الكثير من الدول الإفريقية، خاصة وأن ظهور تلك الحركات كان قد صاحب عودة الكثير من الجزائريين ممن شاركوا في الحرب الأفغانية متشبعين بالأفكار المتطرفة حاملين معهم منطقا جهاديا.

ونتيجة لفوز الأحزاب الإسلامية في الانتخابات تم توقيف المسار الانتخابي وتم إلغاءه، الأمر الذي أدى إلى الدخول في صراع ما بين النظام ومختلف الجماعات الإسلامية، وهو ما أدى إلى الدخول في دراسة عنف شاملة خلفت ما لا يقل عن 150 ألف قتيل وأكثر من مليون متضرر.

كذلك الأمر كان قد حدث في تونس، فمع إقرار التعددية الحزبية أقصيت الحركات الإسلامية من الساحة السياسية، وقامت السلطات التونسية بإجهاض المسار الانتخابي وقمع أغلب أعضاء التيار الإسلامي، ما أدى إلى ظهور جماعات إرهابية محلية كجماعات الأصوليين وحركة الاتجاه الإسلامي، وحركة الثورة الشعبية والمقاومة المسلحة التونسية.

وفي المغرب ومع إقرار التعددية الحزبية كان لحركة العدل والإحسان، وحركة الإصلاح والتجديد حضور ملحوظ في الحياة السياسية المغربية، بيد أنه ونتيجة للتضييق الكبير على التيار الإسلامي في المغرب تم تأسيس ما يسمى بجماعة الشبيبة الإسلامية من قبل مقاتلي حرب أفغانستان من المغاربة بهدف إرساء دعائم الدولة المغربية، ومديد العون لتنظيم القاعدة محليا وإقليميا.

ونتيجة للصراع ما بين التيار الإسلامي في المغرب والنظام الملكي، قامت الجماعة الإرهابية بالعديد من العمليات داخل الأراضي المغربية أبرزها هجمات الدار البيضاء في ماي 2003.[1]

إن الخوف من تصاعد التيارات الإسلامية ووصولها إلى السلطة لم يكن بدول المغرب العربي فقط، ولكن حتى في دول إفريقية أخرى، كما حدث في موريتانيا، وأزمة التشاد الداخلية وأزمة دارفور، التي أكدت على فشل الجميع في بناء ثقافة سياسية واعية أو إجماع وطني حول مفهوم الهوية الوطنية وتبني الديمقراطية التوافقية، بالإضافة إلى أزمة ساحل العاج وغينيا والكونغو الديمقراطية في القرن الإفريقي.

ومن ثم نستنبط العلاقة التي تجمع بين طبيعة الأنظمة السياسية والتهديد الأمني لظاهرة الإرهاب، فكلما كان النظام السياسي أكثر انفتاحا وتقبلا للحريات الفردية والممارسات السياسية قلل ذلك من الاحتمالية الزائدة لتواجد ظاهرتي العنف السياسي والإرهاب. [2]

فعلى سبيل المثال وإذا عدنا إلى دول غرب إفريقيا، فعلى الرغم من أنها نالت استقلالها السياسي قبل أي منطقة أخرى في إفريقيا المستعمرة، إلا أنها فشلت في تحقيق درجة عالية من الاستقرار السياسي بسبب ضعف وفساد أو حتى فشل الأنظمة الحاكمة، إضافة إلى الصراعات وضعف مراقبة الحدود البينية، ناهيك عن عوامل أخرى ساهمت في هذه الوضعية، وقد كشفت دراسة أعدت عام 2009 أنه ما بين 1958 و2006، حظيت غرب إفريقيا بأكبر عدد من الانقلابات في إفريقيا عموما، ومن الجدير ذكره أن الانقلابات وغيرها من أشكال عجز الأنظمة الحاكمة الأخرى غالبا ما تعجل بدخول البلد مرحلة عدم استقرار سياسي تستغله بعض الجماعات الإرهابية لتحقيق مآربها في المنطقة، كما حدث في تجربة مالي الأخيرة.[3]

---

[1] بأخوية دريس، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة أدرار (الجزائر)، ع11، جوان 2014، ص ص102-104.

[2]– G.GrantMorill and others, foreignAid and the war on terrorism : defining development'srole in combatting terrorism , from www.usaid.gov/policy/cdie/8-9-05.pdf. P42.

[3]- فريدوم سي أوناها وجيرالد إي إزريمالحناشي، **غرب لإفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013، ص ص6-8.

ولا مناص من اعتبار الأنشطة بالمغرب الإسلامي هي المحرر الأساسي للحديث عن الإرهاب في غرب إفريقيا، نظرا لأهميتها، وهذا التنظيم عادة ما ينظر إليه بوصفه وليد أزمة الجزائر في العام 1992. فبعد إلغاء السلطات العسكرية في الجزائر نتائج الانتخابات التي جرت تلك السنة، حرمت جبهة الانقاذ الإسلامية (FIS) من فوز محتمل مما تسبب في نشوب صراع داخلي دموي ظل يعصف بالجزائر لسنوات عديدة، وهكذا فإن القادة المستقبليين لتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي هم من اسسوا في البداية "الجماعة الإسلامية" (GIA) ثم تركوها ليؤسسوا "الجماعة السلفية للدعوة والقتال". وفي سبتمبر 2006 أعلنت الجماعة السلفية انتماءها رسميا لتنظيم القاعدة، وفي يناير 2007 غيرت اسمها ليصبح تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي. ومنذ ذلك التحول وهذا التنظيم يقدم الدعم اللوجيستي لغيره من الجهاديين وللجماعات الإرهابية النائمة التي تعمل في غرب لإفريقيا. كما أنه وبعد خروج الجماعات التكفيرية من المشهد الإرهابي في الجزائر، بقيت أخرى "كإمارة الصحراء"، و"عقبة بن نافع"، وبعض الكتائب والسرايا، تنشط بمستوى ضعيف في مجال الاختطافات وقطع الطرق وابتزاز المواطنين، كذلك استهدفت الجنود وعناصر الأمن.[1]

إن مشهد العنف السياسي الذي عاشته الجزائر، أصبح ينظر إليه على أنه الانطلاقة الأولى لنمو الخلايا الإرهابية في القارة الإفريقية، التي كانت تشهد هي الأخرى أزمة في المشاركة السياسية وغياب للديمقراطية، هذا بالإضافة إلى فشل الدول الإفريقية في تحقيقها لتنمية شعوبها، مع تفشي الفقر والصراعات السياسية والاحتقان الطائفي المتواصل، فكانت الإطاحة بالأنظمة القائمة، أنذاك وتأسيس نظم بديلة إسلامية على مثال الدولة الإسلامية الإيرانية، كانت هذه هي أهداف الحركات الإرهابية الناهضة في لإفريقيا.

إلا أن هناك من يرى بأن الوضع الإفريقي ازدادت خطورته بعد أحداث الربيع العربي، فالكثير من الحركات الإرهابية الإفريقية كحركة بوكوحرام النيجيرية وحركة الشباب المجاهدين بالصومال وحركة التوحيد والجهاد وأنصار الدين...زاد توسعها وانتشارها، وزاد تهديدها حتى خارج أسوار حدودها تأثرا بما حدث بالمنطقة العربية، من ثورات مناهضة للأنظمة الدكتاتورية القائمة، والمطالبة بإحداث إصلاحات وتغييرات سياسية في سبيل الوصول إلى طريق

[1] فريدوم سي أوناها وجيرالد إي إزريمالحناشي، مرجع سابق ، ص09.

الديمقراطية، فالربيع العربي أو كما يسمى التمرد العربي ولد فراغا أمنيا استغلته الجماعات الإرهابية والجهادية كي تجد لنفسها موطئ قدم تعيد من خلاله رص صفوفها في أماكن كانت حكومتها في السابق تجبرها على التواري عن الأنظار فيها وبالتالي العمل في الخفاء.[1]

المبحث الرابع: أزمة التوزيع distribution crisis

تمهيد

تكتسب قضية العدالة الاجتماعية اهتمام العديد من الباحثين والدارسين، نظرا لأنها من القضايا المهمة التي ترتب عليها تحولات تاريخية، بل وحجزت أهم محور في الثورات والانتفاضات والحروب في التاريخ الإنساني، لما لها أهمية في تحقيق أمن واستقرار الأفراد والمجتمعات وترسيخ الثقة بين الحكام والمحكومين.

الأصل في مجمل نظريات العدالة الاجتماعية أن ثمة خللا في المجتمع، مرده إلى وجود تفاوت كبير بين الجماعات أو الطبقات داخله، وهذا يعود إلى ملكية الخيرات ووسائل الإنتاج بالدرجة الأولى، وبهذا المعنى يسمى ذلك الخلل أو التفاوت بين الطبقات "بعدم العدالة التوزيعية" أو "الاعدالة التوزيعية"

المطلب الأول: مفهوم عدم العدالة التوزيعية

أولا: تعريف العدالة التوزيعية

1- في تعريف العدالة

العدالة كلمة مشتقة من الفعل عدل الذي يعني قوم أي جعل الشيء مستقيما، وهي في اللغة العربية مرادفة لكلمة العدل التي ترد بمعان متعددة، فالعدل هو ما قام في النفوس أي أنه يستقيم وهو ضد الجور، والعدل هو الذي يميل به الهوى فيجور في الحكم، والعدل الحكم بالحق.[2]

وجاء في لسان العرب أن العدالة والعدل "هو ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور والظلم والطغيان"[3]

---

[1] قيس قاسم، الربيع العربي..."على درب الإرهاب"، من موقع:

www.alhayat.com/articles/716038/

[2] لويس عجيل، مرجع سابق، ص491

[3] أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور:**لسان العرب**،ج15،دار صادر، بيروت، لبنان، 1956،ص381

كانت مسألة التعريف بالعدالة من القديم الشغل الشاغل للباحثين والمفكرين، ترد مرادفة لكلمة الحق لكنها تعرض تارة أخرى كأنها مميزة، بل كأنها أسمى من الحق وأعلى، وهي تبدو في أحد مظاهرها كأنها تعني التوافق مع القانون بيد أنه من جهة أخرى ينبغي أن يكون القانون متفقا مع العدالة. وهكذا فإن ما يبدو من جهة معيارا للتمييز بين العدالة والظلم يمكن أن يخضع لمعيار مثالي أعلى، يأخذ تعبير العدالة التي توصف أيضا بالإنصاف، وتنشد أعلى مراتب العدل، حيث يقوم الحق على أساس المساواة القانونية واحترام حقوق الأفراد وقولهم، وكثيرا ما يقال إن القاضي بنى حكمه على روح العدالة jugeren équité ومعناه أن القاضي لم يتقيد بالقانون الوضعي، ولم يحكم بأساس القواعد القانونية والأصول المدونة، بل لعله يكون خالفها فيما قضى به، وهذا غير جائز أصلا. وقد استعمل أولو الرأي والمفكرون المسلمون من القديم هذه الكلمة بالمعنى الذي يفهم اليوم من كلمة العدالة، أي بما يشير إليه الذوق السليم لما في الأمر من عدل وظلم، وقد فسره ابن القيم بأنه ما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب.[1]

وإذا انطلقنا من الفيلسوف اليوناني "أفلاطون" نجده يعرف العدالة باعتبارها فضيلة إنسانية مزدوجة، تأخذ معناها انطلاقا من الفرد امتدادا إلى المحيط الاجتماعي الذي تتحدد فيه بشكل شامل وأوحد، باعتبارها فضيلة تعكس مدى استعمال الانسان لملكة عقله لتقنين وتنظيم حياته الاجتماعية، ومن هذا التحديد نستقي دلالة أخرى تتأسس على اعتبار أن الدولة العادلة هي التي يكون فيها جميع الفئات الاجتماعية متساوية دون سيطرة فئة على أخرى، ومن هنا تأخذ العدالة وجها آخر يتحدد في مفهوم المساواة، بمعنى أن أفراد المجتمع يتخذون نسقا قانونيا واحدا أي تساويهم في الحقوق والواجبات، باعتبار أن الانسان هو واضع حقه الخاضع لمبدأ العقل في إطار مجتمع تسوده الحرية، وفي مقابل هذا يتجلى الطرح الفلسفي الذي قدمه "فريديريك فون مايك" الذي يقول أن السلوك العادل هو سلوك يكفل الحق في منظومة قانونية شرعية في إطار مجتمع حر، فالعدالة بهذا الصدد ترتبط بالقانون وبالحياة الحرة، هذا الأمر يجعلها تؤسس لإقامة الحقوق وضمانها، لكن ما ينبغي الإشارة إليه أن طبيعة القانون تلعب دورا مهما في تحقيق العدالة

[1] عليتيات ومحمد بلعزوق، "العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز"، **مجلة جامعة النجاح**، الجزائر، العدد28، 2014 ، ص8.

الانسانية، فإذا كان القانون مستبدا أو في يد فئة معينة محتكرة، فإن العدالة تضمحل وتفقد قيمتها ومحتواها، مما يجعل الانسان يواجه حالة الطبيعة حيث يسود قانون الغاب.

من جهة أخرى يتحدد الفعل العادل حسب "أرسطو" باعتباره فعلا شرعيا ناجما عن قوانين موضوعة يجب احترامها بمقابل الفعل الجائر الذي يعني فعلا لا مشروعا يشكل خروجا عن المعقول، ومن خلال هذا التحديد نلتمس جزءا آخر من تعريف العدالة وذلك باعتبارها غاية إنسانية يترجمها القانون الشرعي في حياة اجتماعية حرة تتأسس على مبدأ جوهري وهو العقل. منظومة قانونية شرعية تكفل الحقوق في إطار الحياة الاجتماعية، باعتبارها من وجهة أخرى حق وقيمة إنسانية يحميها نظام قانوني وضعي وفق حياة حرة.[1]

أما "جون رولز"[*] فيعرف العدالة بأنها "اتفاق مجموعة من البشر على مفهوم مشترك للعدالة، يتطلب وجود مصالح ولغة وثقافة مشتركة وجملة قيم تعاونية وعادات تفرض التزاما أخلاقيا عليهم".

وتقوم العدالة حسب جون رولز على مبدأين هما:

1- لكل شخص الحق ذاته والذي لا يمكن إلغاؤه، في ترسيمة من الحريات الأساسية المتساوية الكافية وهذه الترسيمة متسقة مع نظام الحريات للجميع ذاته.[2]

2- يجب أن تحقق مظاهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية شرطين: أولهما يفيد أن اللا مساواة يجب أن تتعلق بالوظائف والمراكز التي تكون مفتوحة للجميع في شروط مساواة منصفة بالفرص، وثانيهما يقتضي أن تكون ظواهر اللا مساواة محققة أكبر مصلحة لأعضاء المجتمع الذي هم الأقل مركزا (وهذا هو مبدأ الفرق) إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن المبدأ الأول سابق للمبدأ الثاني.[3]

2- العدالة التوزيعية:

يشير مصطلح العدالة بوجه عام لمعنى الإنصاف و المساواة و نلمس مستويين في هذا الصدد:

---

[1] علي تيتات ومحمد بلعزوقي، مرجع سابق،ص9

[*] جون رولز John Rawls (1921-2002) كان فيلسوفا أخلاقيا وسياسيا من أهم مؤلفاته: نظرية العدالة الاجتماعية، والعدالة والإنصاف.

[2] جون رولز، تر: حيدر حاج اسماعيل، **العدالة كإنصاف**، إعادة صياغة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص148

[3] المرجع نفسه، ص149.

أ- المستوى العام: و يشيرإلى العدالة بين الطبقات وتوزيع الثروة بينهم بعدل ومساواة، يرضي كافة الطبقات، وقدتعرض الإسلام لمسألة العدالة التوزيعية: حيث رأى البنا أن الإسلام جاء بنظام اقتصادي يفضل المبادئ الاقتصادية الغربية من رأسمالية أو اشتراكية أو شيوعية و هي نظم نبتت في غير أرضنا لأوضاع غير أوضاعنا، و في النظام الإسلامي الكامل "قواعد كلية أساسية لو علمناها و طبقناها تطبيقا سليما، لانحلت مشكلاتنا، و لظفرنا بكلمات في هذه النظم من حسنات، و تجنبنا كل مافيها من سيئات، وعرفنا كيف يرتفع مستوى المعيشة وتستريح كل الطبقات".

و إراحة الطبقات كلها تعني أن المعاناة شراكة بينها، و إن بنسب متفاوتة. و الإسلام عمل على التقرب بين الطبقات بدل الصراع بينها، محددا السبيل إلى ذلك بتحريم الكفر و مظاهر الترف على الأغنياء، و الحث على رفع مستوى المعيشة بين الفقراء، و تقرير حقهم في مال الدولة و مال الأغنياء...مع احترام الملكية الخاصة مادامت لا تتعارض مع المصلحة العامة.

فالعدالة التوزيعية بينة، وللفقير الحق من مال الأغنياء، ومن مال الدولة العام (بيت المال).والزكاة سبيل هذه العدالة.و الزكاة يسعان بهما في المشروعات الخيرية التي لابد منها كملاجئ العجزة و الفقراء و اليتامى و بيت المال.[1]

ب-المستوى الفردي: يشير إلى أن العدل يتناقض مع التسلط، فإذا كان العدل حاضرا غاب التسلط، و إدا غاب العدل حضر التسلط.[2]

يتعلق مفهوم العدالة التوزيعية بالإنصاف و المساواة ,و تشمل توزيع الخيرات و الشرف والمناصب أو أي شيء يمكن توزيعه على أفراد الجماعة الإنسانية ,ويستلزم تحقيق هدا النوع من العدالة وجود شخصين و شيئين يراد توزيعهما بينهما ,وتقضي العدالة أن تظل وضعية كل واحد من الطرفين كما كانت قبل التوزيع ,ومعنى ذلك أن يتم توزيع الأشياء بما يتناسب مع ما يستحقه كل طرف، هذا مع العلم أن معيار الاستحقاق يختلف باختلاف النظم الاجتماعية. ففي الأنظمة الديمقراطية يكون المعيار هو الحرية، وتكون الثروة هي المعيار في الأنظمة

[1] سعد إبراهيم، مرجع سابق، ص – ص 154 – 156.
[2] سيد قطب، **العدالة الاجتماعية في الإسلام**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1995، ص، ص 29، 30.

الأوليفارشية. وهو الفضيلة في الأنظمة الأرستوقراطية. وأخذ بعين الاعتبار الفروق التي تقيمها هذه المعايير بين الأفراد، فإنه يمكن مع ذلك إقامة العدل بينهم. [1]

ومع أن العدالة التوزيعية تخص التعاملات بين الأفراد، فإنه يمكن تطبيقها أيضا على التعامل بين مؤسسات الدولة، والمواطنين فيما يتعلق بتوزيع الخيرات و المناصب و الخدمات كالتعليم و الصحة.وتقضي العدالة أن تقوم بتوزيع هذه الموارد بالتساوي على المواطنين مع مراعاة استعداداتهم و مؤهلاتهم و قدراتهم، و بغض النظر عن انتماءاتهم الطبقية أو العرقية أو الدينية وما إلى ذلك. [2]

ثانيا: تعريف اللاعدالة التوزيعية:

1- التعريف النظري و الإجرائي لمفهوم عدم العدالة التوزيعية:

تشير مشكلة عدم العدالة التوزيعية إلى وجود خلل في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، ويتخذ هذا الخلل شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية من جانب، وقدرة النظام على الإستجابة لها من الجانب الآخر. وينبع هذا الخلل من مصدرين: أولهما: النقص في مصادر الثروة و السلع و الخدمات المادية، أي في القيم المتنازع عليها بين أفراد المجتمع. و ثانيهما: هو عدم العدالة في توزيع الثروة والأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته، نظرا لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لصالح فئات أخرى. [3]

و تختلف النظم السياسية في سياساتها إزاء مصدري أزمة التوزيع: فهناك نظم تركز على المصدرين معا، ونظم أخرى تركز على زيادة الإنتاج باعتبارها مدخلا لحل أزمة التوزيع، و نظم ثالثة تتجاهل المشكلة برمتها وتلجأ إلى استخدام القوة و الإكراه لضبط المطالب التوزيعية التي تثيرها بعض فئات المجتمع. و بصفة عامة، فإن أي حل لأزمة التوزيع، لا يتأتى إلا من خلال سعي النظام لزيادة الإنتاج عن طريق إنجاز تغييرات إيجابية في أساليب و هياكل وعلاقات

---

[1] المرجع نفسه، ص 31.

[2] jameskonow, distributive justice, philosophy and public affairs, vol 3, N° 01, autum 1973, pp 46-49.

[3] حسين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2011، ص 273.

الإنتاج،[1] وضمان حد أدنى من التوزيع العادل له بين مختلف فئات و قطاعات المجتمع في الوقت نفسه، بحيث يتم إشباع العادات الأساسية للمواطنين، وبخاصة من ذوي الدخول المنخفضة.

2- اهم مؤشرات عدم العدالة التوزيعية:

هناك عدة مؤشرات لعدم العدالة التوزيعية منها:

أ- درجة التفاوت في التوزيع الوظيفي للدخل،ويقصد به نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج في الناتج القومي.

ب-درجة التفاوت في التوزيع الشخصي للدخل، ويقصد به توزيع الدخل بين الأفراد والأسر، بعد تقسيمها إلى فئات أو شرائح طبقا لمستوى متوسط دخل الفرد أوالأسرة.

ج- درجة التفاوت في توزيع الثروات في المجتمع (ملكية الأرض والعقارات...إلخ)

د- درجة التفاوت في توزيع الدخل بين الحضر و الريف.

ه- درجة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية بين مناطق الدولة المختلفة.

و- خط الفقر المطلق، وهو الحد الأدنى اللائق من الحاجات الأساسية الثلاث: الغذاء والكساء و السكن. وبالتالي فهو نسبي، يختلف من مجتمع إلى آخر، طبقا لظروفه وحدود إمكانياته.[2]

إن ظاهرة عدم العدالة التوزيعية أو التفاوت النسبي بين طبقات المجتمع، يدفع بالضرورة ولامحالة إلى ما يسمى بالعنف السياسي، ففي دراسة أجراها باحث أمريكي وهو ميلر عن العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل، والقهر الحكومي و العنف السياسي في 56 دولة، خلال فترتين مختلفتين (1958-1967) و(1968-1977)، حيث خلص فيها إلى تأكيد العلاقة الطردية بين عدم المساواة في توزيع الدخل و العنف السياسي الجماعي.

وانتهى إلى النتيجة نفسها د.فاروق يوسف أحمد في دراسة العلاقة بين الحرمان الاقتصادي و عدم الاستقرار السياسي التي طبقها على مصر و إيران ،فأكد على وجود علاقة طردية (إيجابية) بينهما، لكنها غير مباشرة،إذتتوسمها عوامل أخرى كوعي الحرمان ، وضعف السيطرة النظام

---

[1] أمين حمداوي، **العدالة التوزيعية**، من موقع :

www.ahewar.org/debat/show-art-art?aid=468467

[2] حسين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 274-276.

الحاكم على أجهزة القمع ،ووجود مسهلات اجتماعية أخرى .وقد صاغ النتيجة التي انتخى إليها في الشكل التالي:

حرمان اقتصادي + وعي اجتماع ⟵ اضطراب اجتماعي

اضطراب اجتماعي +مستهل الوضع الاجتماعي- الضبط الحكومي ⟵ ثورة.[1]

[1] المرجع نفسه، ص277.

المطلب الثاني: أزمة التوزيع في إفريقيا

أولا: الوضع الاقتصادي و الاجتماعي الإفريقي :

خلال العقود الثلاثة الأولى للاستعمار الإفريقي، ولم يتم إنجاز أي شيء يمكن اعتباره ولو من بعيد، خدمة للشعب الإفريقي، ولم يتم في الواقع تقديم خدمات اجتماعية تحسن المستوى لدول القارة السمراء، و الدليل على ذلك ان العديد من الإحصائيات وضحت الواقع المتخلف للقارة الإفريقية غداة الإستقلال، ففي مجال الصحة مثلا، و الإسكان و التعليم في نهاية العقد الأول لاستقلال افريقيا كانت الإحصائيات تزيد في الغالب عدة أضعاف على التي ورثتها الحكومات المستقلة حديثا. وعلاوة على ذلك فإن الخدمات الاجتماعية المحدودة داخل إفريقيا خلال أزمة الاستعمار كانت موزعة على نحو يعكس نمط الهيمنة و الاستغلال.[1]

بعد استقلال الدول الإفريقية وظهور الدولة الحديثة أشار العديد من الباحثين، إلى أن تلك الدول المستقلة في الواقع لم يغب فيها مطلقا نمط الاستبداد و الهيمنة و التسلط، فالدولة الحديثة في إفريقيا لم تظهر إلا كنسخة إفريقية للنظام الاستعماري الغربي من حيث تسلط النظام، و ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم و عدم الفصل بين الحاكم و الدولة أدى إلى دكتاتورية السلطة السياسية و انتشار الفساد، بخاصة في النخب الحاكمة.[2] و قد لجأت الدولة الإفريقية في هذه الفترة إلى فرض الإيديولوجيا التي تقوم على ترابط كل من السياسة و الاقتصاد، و احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية و لاسيما سياسة القمع، حيث تحولت الدولة إلى دولة سلطوية مبنية على شخصنه السلطة. كل هذا أدى إلى أن تتعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية و الاقتصادية.

لقد كان واضحا أن التنموية هي مجرد تبرير لسلطية دولة الحزب الواحد. وعليه فإن أغلبية الشعب ممن تمت تعبئتهم ضد الاستعمار أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية كما أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب و النقابات و التنظيمات الشعبية قد حرمت من

---

[1] والترزودني، **أوروبا و التخلف في إفريقيا**، ت ر:أحمد قيصر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1998،ص،ص 268، 269

[2] رضوان بروسي، **الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا:** دراسة في المداخل النظرية والعمليات، ومؤشرات قياس نوع الحكم، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص، ص 17، 18.

فرص التعبير عن نفسها، أو على الأقل تم إدماجها في مؤسسات و هياكل الدولة ذاتها، أما قيادات المعارضة فقد تم التخلص منها.

ونظرا لعجز الدولة التنموية عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية، بسبب انهيار أسواق المواد الخام في منتصف السبعينات، فإن الدولة الإفريقية عانت من أزمات خانقة، بسبب تنامي الهويات العرقية و الإقليمية و الدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء، والتي قامت أيضا بسد حاجاتها الأساسية بعيدا عن الدولة، مما أدى إلى تقلص النشاطات الاقتصادية إلىمستوى الاهتمام بالاقتصاد المعيشي فقط، فالمجتمعات الإفريقية آنذاك كانت قد فقدت ثقتها في نظمها التسلطية، مما زاد في انطوائها على مستوى العائلة و القبيلة، حيث أصبحت هاتان المؤسستان المصدر الرئيسي للنشاط الاقتصادي و لعب دور المعارضة، ضد كل أشكال الاستغلال الداخلي و الخارجي.[1]

لقد أضحت الصورة الذهنية و القوالب الجامدة التي كرستها وسائل الإعلام الدولية و المحلية ترادف بين إفريقيا وبين حالة العنف و الصراع الداخلي، في ظل واقع بائس يزداد فيه تهميش المواطن بشكل مستمر، فإفريقيا ورغم الثروة التي تزخر بها من موارد طبيعية هائلة مصل **الكولتان** الذي هو المعدن الأساسي الذي تصنع منه الهواتف النقالة، **الألماس** الذي تقوم بإنتاجه بعض الدول الإفريقية مثل بوتسوانا و سيراليون، أنغولا و جنوب إفريقيا، الكونغو الديمقراطية وناميبيا و ساحل العاج، حيث تقوم بإنتاج 40% من إجمالي الألماس عبر العالم، هذا بالإضافة إلى النفط، الذي تعد إفريقيا أكبر القارات المنتجة له، لكن و رغم ذلك نجد أن إفريقيا هي القارة البائسة التي تعاني الفقر المدقع و الحرمان .([2])

يقول العالم الاقتصادي الكوري وأستاذ اقتصاد التنمية بجامعة كامبريدج:"إن إفريقيا هي القارة البائسة إلى تتحقق فيها معادلة: ثروات طبيعية هائلة=فقر مدقع، حيث أن عدم التوزيع العادل في مشروعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وتمركزها في الحواضر و المدن الرئيسية، ولدى أقليات فقط، دون الأغلبية في المناطق الريفية أو الطرفية هو الذي يبقي أغلبية

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا...الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، **مجلة قراءات إفريقية**، المملكة العربية السعودية، الع 01، أكتوبر 2004، ص 44

[2] إبراهيم غرايبة، "صراع يحركه غياب العدالة والمساواة"، من موقع :
http://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/8/22...

المجتمعات الإفريقية تتخبط في الفقر، مما يولد حالات من الإحباط السياسي التي تخلق حركيات للتمرد و العنف السياسي ولعل ذلك فإنه دائما مايتم تصنيف اللاعدالة في[1]توزيع الثروات واستغلالها كأحد أهم دوافع الحروب,كما هو حال بعض الشعوب في إفريقيا، فوفق دراسة قام بها البنك الدولي ,استهدفت الحروب الأهلية في 161 دولة بين عامي 1960 و 1999 م ،أوضحت أن العوامل الاقتصادية تلعب دورا هاما في إشعال الحروب الأهلية في القارة الإفريقية.

وتعاني القارة الإفريقية من تخلف اقتصادي واضح، ينعكس في العديد من المؤشرات مثل:تدني معدلات النمو الاقتصادي، المستويات العالية للفقر، تفاقم الديون، تدني متوسطات دخول الأفراد، تدني مستوى البنية التحتية.....إلخ.

ويعتبر التخلف الاقتصادي سببا مباشرا لنشوب الحروب الأهلية، إذ أن محدودية القدرات الاقتصادية للدول الإفريقية تؤدي بالضرورة إلى عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، بما يعنيه دلك من استجابة الأنظمة لمطالب جماعات بعينها على حساب جماعات أخرى، ومن ثم تنشب الصراعات الأهلية ,إما من قبل الجماعات التي تسعى للحصول على نصيب من"الكعكة"، أومن قبل الجماعات التي ترغب في استمرار حصولها على الامتيازات الاقتصادية بمفردها دون مشاركة الجماعات الأخرى ,و هو الأمر الذي عمق مشكلة الاندماج الوطني في المجتمعات الإفريقية.[2]

تعتبر **سيراليون** أحد الأمثلة التي اتبعت سياسات اقتصادية تميزية و غير متوازنة، مما أدى إلى إستشراد ظاهرة الفساد، ففي الفترة الممتدة من 1986م إلى 1996م، أخضعت موارد الدولة لسيطرة الحزب الحاكم و استخدمت هده الموارد لتحقيق فئة صغيرة على حساب المصلحة العامة ,بل و الأكثر من دلك كان من الصعوبة بمكان الفصل بين الثروة الوطنية و الثروة الشخصية لرئيس الدولة **سياكاستيفينز**، و قد استغل الرئيس ستيفينز و معاونوه المقربون، وعلى رأسهم قيادات الحزب موارد الدولة في تحقيق ثروات خاصة ضخمة، وهو ما مكنهم من تدعيم و تقوية قبضتهم على السلطة.

---

[1] رمزي زودة،" إفريقيا : لعنة الثورة"، من موقع :
www.noonpost.net/

[2] احمد إبراهيم محمود، **الحروب الاهلية في افريقيا**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص – ص 175، 179.

وبعد أن تحررت معظم الدول الإفريقية و استبدلت أنظمتها الاستعمارية بأنظمة عسكرية في أغلبها، نشأت جماعات تطالب بالعدالة و الديمقراطية، ووسط هده الجماعات تسربت تيارات إسلامية تنادي بالعدالة الاجتماعية ,فتكون هجين تغدي بالأفكار الثورية التي تروج للتغيير بالعنف، و بالفعل المتطرف المصحوب بالعمل الإرهابي، ففي الجزائر مثلا و ليبيا و كدا جنوب إفريقيا كان انخفاض الدخل فيها، بالإضافة الى النمو الغير متوازن و التوزيع غير العادل للثروة في حال النمو الاقتصادي سببا للنزاع على المستوى الفردي و الجماعي. [1]

أما في السودان فقد أشار الدكتور خالد التيجاني الكاتب و الباحث في الشأن السوداني، أشار إلى أن احتكار الثروة هو احد أسباب الصراع في السودان، و النظام السياسي محتكر الثروة و يمنح أطراف معينة من الثروة نظير ان تكون تحت جناحه عندما كان الحكومة وضعها جيد بسبب البترول و الدخل الريعي، و أضاف إلى أن الوضع الاقتصادي الحالي للحكومة في غياب الدخل الريع سيئ جدا و الثروة عند مجموعة قليلة، و هدا كله بمثابة تحريض للتغيير، و التغيير عندما تنضج شروطه لا سلاح ولاثروة يصدوه.[2]

إذا انتقلنا إلى **مالي** نجد بأن مشكلة التوزيع، و اللامساواة و اللاعدالة الاجتماعية، كانت حاضرة في المشهد المتأزم في مالي،[3]إن أزمة اليوم هي الأزمة الرابعة من سلسلة فتن عرفتها الدولة المالية في العقود الخمسة الماضية، كانت أولها :تمرد عام 1963م، ثم تمرد عام 1990م، ثم تمرد عام 2006مثم الفتنة الحالية التي انطلقت شرارتها الأولى في مدينة ميناكا، يوم 2012/01/17م.

فالتمرد الأول كان في 1963م قام به الطوارق، و يعبرون عنه في كتاباتهم باسم "ثورة كيدال" وأما الثاني(1990م) فقامت به مجموعات من قبائل الطوارق و معهم بعض العرب الماليين، تحت رايات مختلفة، قومية ودينية، وكان أشمل من غيره، والتمرد الثالث(2006م)، قام به بعض الطوارق، ولم يكن شاملا، وأما التمرد الحالي، فبالرغم من أنه ليس شاملا، فإنه يعد

---

[1] أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 180.

[2] خالد التيجاني، مرجع سابق.

[3] موقع المقاتل ،ا"لحرب في مالي : الأطراف المختلفة ودورها في الصراع،" من موقع :
www.moqatel.com/openshore/behth/siaria2/harbfimali/sec03.doc.htm

الأخطر بسبب مطالب قادة هدا التمرد والتي تمثلت في فصل شمال مالي عن الدولة، بسبب الإهمال الحكومي لمنطقة أرواد، وتهميشها و سوء إدارتها.

في سيراليون كان لمشكلة التوزيع دور مهم في تغذية النزاع فيها، بعد استقلالها عام 1961م عن بريطانيا، حيث و بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في 1967م، و الدي أنهى التعددية و أطاح بالرئيس المنتخب ديمقراطيا **سياكاستيفن**، خلفه **جوزيف سيدو مومو**ه من (1985-1991م)، هذا الأخير الدي استمر في تطبيق سياسة القبضة الحديدية على حقل الألماس الواقع ضمن مجال قبائل الموندي و الكونغو المهمشين، فكان استغلال حقول الألماس ,يكرس تهميش المجموعات الإثنية التي تقطن شرقي البلد. [1]

وفي نيجيريا كانت اللامساواة واللاعدالة في توزيع الثروة بين مناطق الجمهورية الفيدرالية، من طرف الحكومة، هي السبب وراء بروز حركات و جماعات مسلحة من أجل تغيير الوضع القائم، ففي منطقة "دلتا" كان سكانها يعانون من سوء الخدمات التي تقدمها لهم حكومتهم ,وأحيانا من انعدامها، مما أدى إلى ظهور "حركة تحرير منطقة دلتا"عام 2004م، وتبعتها حركة أخرى فيما بعد هي "حركة بوكو حرام"، هده الأخيرة التي كانت ترى في المنهج الإسلامي الحل الوحيد لمشاكلها. [2]

---

[1] سيدي المختار محمد الصالح ديالو، " الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة مالي"، **مجلة قراءات افريقية**، المملكة العربية السعودية، العدد 16، افريل 2013، ص ص 26، 27.

[2] عادل زقاغ، "دور التنافس حول الموارد الطبيعية النادرة في تفجير النزاعات الدولية والداخلية : دراسة حالة الألماس والنفط"، من موقع :

Bowemkahel.yolasite.com/resourees/دور%20التنافس.....

خلاصة الفصل الثاني:

لقد أثرت الأزمات الداخلية والمستعصية التي شهدتها القارة الإفريقية فور استقلالها على بناء الدولة الحديثة في إفريقيا، وهو ما أدى بالكثير من الباحثين إلى وصف الدولة الإفريقية كدولة فاشلة وهشة، خاصة بعد نمو وازدهار الخلايا الإرهابية فيها.

إن تعدد الهويات في إفريقيا، لم يقابله في الحقيقة سوى التهميش، التمييز، والإقصاء من قبل سياسات الحكومات الإفريقية، سواء من الناحية الاقتصادية باحتكار الثروة وعدم توزيعها، وعدم توزيع عوائد وحتى أعباء التنمية، أو من الناحية السياسية باحتكار السلطة، وعدم السماح بالمشاركة السياسية لبعض الجماعات، ومن ثم فقد شكلت حالة اغتراب وعدم اندماج بعض الجماعات الإفريقية أرضا خصبة وبيئة حاضنة لنشاط الجماعات المتشددة والمتطرفة، مما انعكس ذلك على الحالة الأمنية للقارة.

وحسب الكثير من المحللين فإن نماذج القاعدة قابلة للانتشار والزيادة، ما دام هناك الفقر والبطالة والفساد وعدم وجود عدالة في التوزيع، وعدم قيام رجال الحكومة وحتى رجال الدين الإسلامي بمهامهم على الوجه الأكمل.

الفصل الثالث

دراسة حالة حركة بوكو حرام في نيجيريا

تمهيد

من الواضح تماما أن وضع الهشاشة الذي تعاني منه دول إفريقية كثيرة قد أدى إلى تغليب اعتبارات الأمن على اعتبارات الحرية وحقوق الإنسان، وجاءت فزاعة الإرهاب لتمثل مسوغا مقبول لأنظمة الأوتوقراطية كي تنفض أيدها من التزاماتها السياسية والأخلاقية، بتحقيق تطلعات الجماهير المطالبة بالديمقراطية.

والمتابع لمسيرة "الحوكمة " في إفريقيا على المستوى القاري والإقليمي والوطنيين يلاحظ تراجعا حثيثا على المكتسبات التي حققها الأفارقة في مجال حرية التعبير والتحول الديمقراطي فادى ذلك الوضع إلى تصاعد ملحوظ في عدد الجماعات الإرهابية في القارة الإفريقية، مهددة بذلك امن كثير من الدول مثل الكاميرون، والنيجر، تشاد، الصومال ونيجيريا هذه الخيرة التي وصل الوضع المني فيها إلى ذروة التأزم، نتيجة الصدامات والمواجهات الدامية والمتكررة بين " جماعة بوكو حرام " - الحركة الإرهابية – والجيش النيجري منذ العام 2009.

إن نيجيريا وكنتيجة لعدم استقرارها وخلل بناها الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية، كثرة صراعاتها الدينية والقبلية والسياسية والعسكرية، ونتيجة لذلك فهي قد أضحت بيئة حاضنة وراعية للكثير من المتمردين والمسلحين لا سيما لحركة بوكو حرام.

المبحث الأول :نشأة وتطور الدولة النيجيرية

تمهيد

رضخت العديد من الدول الإفريقية وقبل استقلالها - الفترة الممتدة بين عام 1915 إلى عام 1962- رضخت لاستغلال واستعمار من طرف الدول الاوروبية، فما كاد القرن التاسع عشر يشرف على الانتهاء، حتى كانت حمى الاستعمار قد انتابت الدول الاوروبية الكبرى، فكان لأفريقيا النصيب الكبر من الاهتمام عن طريق الغزو والاحتلال، لأسباب عديدة اقتصادية، عسكرية، وحتى سياسية ودينية.

لقد كانت نيجيريا مثلها مثل باقي الدول الافريقية، قد تعرضت للاستعمار والاحتلال خاصة من قبل القوة البريطانية، ولكن زما إن حلت فترة الستينات من القرن العشرين، حتى نالت الدول الإفريقية استقلالها وحريتها بعد كفاح طويل ضد الرجل الأبيض الذي فشل في تحقيق أغراضه بنشر المسيحية وتنصير المسلمين.

المطلب الأول : نيجيريا والاستعمال البريطاني

أولا: نبدة تعريفية عن نيجيريا

تقع جمهورية نيجيريا الاتحادية في غرب القارة الافريقية ، بين دائرتي عرض 4° و 14° درجة شمالا، بين خطي طول 3° و15° درجة شرقا، ويربط اسمها بنهر النيجر، وهي تسمية أطلقها الأوروبيون الاوائل على هذه المنطقة، التي يحدها الكاميرون شرقا وبنين غربا وجمهورية النيجر شمالا، وساحل غينيا جنوبا، كما تطل على بحيرة تشاد في الشمال الشرقي عللا مدى 95 كلم.[1]وتتربع نيجريا على مساحة تقدر بـ 700 256 ميلا مربع (923.852) كم^2، حيث انها تمتد بين الشرق والغرب لمسافة 1120 كم، في حين تمتد صوب الشمال حتى الصحراء الكبرى، حيث الحدود الشمالية لمسافة 1050 كم.[2]

عاصمة نيجيريا هي " ابوجا " وقد تم اختيار موقعها اقرب إلى الوسط في منطقة تمثل أبعاد متساوية تقريبا من التكوينات العرقية الرئيسية في البلاد، وقد أعلن عن انتقال العاصمة

[1] صباح محمود محمد، **جغرافية الدول الاسلامية**، دار الامل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 1998، ص 191.
[2] محمد خيس الزرك، **جغرافية العالم الإسلامي**، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، الاسكندرية، 2004، ص 456.

النيجرية من لاجوس إلى أبوجا في 12 ديسمبر 1991، وتتألف نيجريا بالإضافة غلى العاصمة الجديدة من 35 ولاية.[1]

تتوفر بنيجيريا موارد طبيعية هائلة، تتمثل خاصة في الراضي الزراعية ووفرة الماء، خاصة في الأقاليم الجنوبية، وتتمثل الأراضي الزراعية حوالي 34% من المساحة العامة ويساعد المناخ المداري الجاف على ازدهارها، بالإضافة إلى وفرة اليد العاملة، اما الموارد المعدنية، فتنتج نيجيريا 100 ألف طن من الفحم سنويا، و100 مليون طن من البترول و5 مكعب من الغاز (احتياط 2470مليار م^3)، بالإضافة إلى الحديد (5 مليون طن سنويا) والقصدير (7 آلاف طن سنويا) بالإضافة الى منتجاتها من الزراعة والثروة الحيوانية : الكاكاو، والفول السوداني، زيت النخل، الذرة، الأرز، المطاط، أشجار الغابات، الماشية، الخنازير والسماك.[2]

تعتبر نيجيريا أكثر الدول الإفريقية كثافة سكانية من حيث تعدادها البالغ 88.5 مليون نسمة حسب إحصاء عام 1991 م، وبزيادة سنوية تقدر بـ 83.3 من كل ألف، مما جعل بازيلدافيدسون(*)، ويقدر عدد سكانها بـ 266 مليون نسمة عام 2000 م.[3]

بينما تقدر مصادر أخرى عدد السكان بحوالي 155215573 مليون نسمة حسب تقديرات سنة 2011 م، يعيش حوالي 70% منهم بأقل من واحد دولار لليوم، في حين بلغ سنة 2014 حوالي 177 مليون نسمة، ومن المتوقع ان يصل عدد سكان نيجيريا سنة 2025 إلى 204 مليون نسمة.[4]

وينحدر سكان نيجيريا من العرق الزنجي، وقد اختلف المؤرخون في موطنهم الأصلي وفي تاريخ هجرتهم إلى هذه البلاد، ولكن الذي عرف هو هجرات الساميين والحاميين التي تتابعت من آسيا إلى افريقيا، ومن شمال إفريقيا إلى غربها منذ آلاف السنين والتي حصلت لأسباب مختلفة منها السعي وراء العيش، ويتكون شعب نيجيريا الحالي من مجموعات قبلية واسعة تقدر بـ 250

---

(1) ايمن عبد العطار ،"أضواء على دول قارتنا نيجيريا"، **مجلة افريقيا قارتنا**، العدد.6، د.ب.ن، يونيو 2013م، ص 01.

(2) أبو أيمن عبد الله، "جمهورية نيجيريا "،من موقع :

www.startimes.com/?t=31708383

*بازيلدافيدسون (1914 – 2010) هو صحافي وباحث وتاريخي بريطاني، له عدة مؤلفات أهمها : إفريقيا القديمة، وإعادة اكتشاف إفريقيا القديمة.

(3) أمباي لو، مرجع سابق، ص 186.

(4) أيمن عبد العطار، مرجع سابق، ص 02.

مجموعة، يتكلمون مختلف اللغات واللهجات، ويختلفون فيما بينهم في الهيئات والعادات.[1] ويمكن تقسيم السكان في نيجيريا طبقا التقسيم القبلي الاتي :

أ. **الإقليم الشمالي :** ومن أهم قبائل هذا الإقليم : قبائل الهوسا، قبائل الفولاني، قبائل الكانوري.

ب. **الاقليم الشرقي :** ومن أهم قبائل هذا الإقليم: قبائل الإيبو، وقبائل الإيجو.

ج. **الاقليم الغربي :** ومن أهم قبائل هذا الإقليم: قبائل اليوربا، وقبائل البنين.[2]

هذه المجموعات المختلطة التي تكونت في افريقيا تتسم بالتعددية اللغوية والدينية، حيث يشكل المسلمون في نيجيريا 47%، والمسيحيون 34%، في حين يشكل الوثنيون، او كما يسمون أيضا بأتباع الديانات الافريقية التقليدية 12.3. [3]وتعتبر اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية في نيجريا بالإضافة إلى لهجات فرعية أخرى.[4]

عرفت المنطقة التي تعرف حاليا بنيجيريا ،تشكل دولا وممالك منها:

1- **مملكة كانوري في الشمال:** في القرن الحادي عشر للميلاد قامت مملكة كانوري kanouri الإسلامية وذلك بعد تحول ملك كانام kanem إلى الإسلام ،إلا أنها لم تعمر طويلا نظرا للاضطرابات الداخلية التي عصفت بها ،مما فسح المجال أمام قيام ممالك الهوسا في كانو و زاريا kano et zaria،والتي كانت تدين بالإسلام.

2- **مملكة الإيبو :**لقد أظهرت الحفريات التي أجريت بالقرب من إيجبويوكوي Igbo Ukwu،القريبة من أونيتشاOnitsha ابتداء من سنة 1959 للميلاد وجود لوحات من البرونز يعود تاريخها إلى القرن التاسع للميلاد ،والتي تدل على وجود مملكة غنية في تلك المنطقة ، على عكس الإعتقاد السائد آنذاك من كون تلك الألواح جاءت من المغرب العربي عن طريق التجارة لكن كل الدلائل تشير إلى أنها صنعت في منطقة أباكاليكي وكالبارAbakaliki et Calabar التي تتواجد في الإقليم الجنوبي الشرقي لنيجيريا الحالية .ويمتد تاريخ قبائل الإيبو إلى القرن الرابع عشر حيث أسسوا مملكة إتسيكيريItsekiri.

---

(1) محمد بن ناصر العبودي ، **قصة سفر في نيجريا**، مكتبة الملك فهد الوطنية، د.ب.ن، 1995، ص، ص 15، 16.

(2) أحمد نجم الدين فليحه، **إفريقيا دراسة عامة وإقليمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،د.س.ن، ص 356.

(3)عبد العزيز الكحلوت، **التنصير والاستعمار في افريقيا السوداء**، منشرات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، 1992، ص 107.

(4)زاهر رياض ، **إستعمار إفريقية**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،1965، ص ص 339، 400.

3- **مماليك اليوروبا:** يمتد موطن قبائل اليوروبا إلى جمهورية بنين الحالية ،إلا أن هذه القبائل لم تتوحد عبر التاريخ وتشكل كيانات سياسية موحدة ،لكن مماليكها كانت تتعايش تارة وتتصارع تارة أخرى ،إلا أن أهم تلك المماليك كان مملكة الإيدو -يوروبا edo-yoruba في البنين،والتي كانت تتمتع بقوة عسكرية وسياسية هيمنة على منطقة جنوب غرب نيجيريا إلى شرق بنين ، حتى القرن الثامن عشر حيث سقطت على يد عسمان دان فوديوOusmane dan Fodioقائد قبائل الهوسا المسلمة[1]

ثانيا: نيجريا فترة الاستعمار البريطاني.

1- خلفيات الإستعمار البريطاني في نيجيريا

في أواخر القرن الثامن عشر، وبعد أن ازدهرت تجارة الرقيق بدأت تظهر الحركات المضادة لتلك التجارة ، كالجماعات التي عرفت باسم أنصار الإنسانية، وتشكلت في بريطانيا حركة مقاومة تجارة الرقيق، والتي أثارها اللورد جرانفيل 1806 م، ونجح في حمل مجلس العموم البريطاني على إصدار قرار بإنهاء تجارة الرقيق في جميع الأراضي البريطانية.[2]

تعتبر بريطانيا من أولى الدول التي قامت بمحاربة تجارة الرقيق إلى جانب ذلك كانت أكثر الدول نشاطا في إرسال البعثات التبشيرية إلى غرب إفريقيا، حيث تعود أولى الإرساليات التبشيرية الانجليزية التي وصلت إلى نيجريا إلى 1841، وقد سبق قيام هذه الإرساليات التبشيرية في نيجيريا مجموعة من الحوادث أهمها ظهور الحركة الدينية الإسلامية، قامت في أوروبا إبان منتصف القرن الثامن عشر ميلادي، فهي التي أدخلت الجماعات المسيحية في أوروبا تنظيمات جديدة في شؤون التبشير، وجاءت بفكرة تكوين الجمعيات التبشيرية المنظمة للعمل التبشيري.

لقد استخدم المبشرون جميع الطرق والوسائل في سبيل نشر المسيحية، واستغلوا جميع المناسبات والظروف في ميدان التبشير، فمجال التطبيب وشؤون التعليم والنشاط الاجتماعي والمؤسسات

---

[1] زاهر رياض، مرجع سابق، ص 90.

[2] محمد رياض وكوثر عبد الرسول، **إفريقيا دراسة لمقومات القارة**، مؤسسة هنداوي، القاهرة،د.ب.ن، ص ص ، 42، 43.

الزراعية، وإعداد رجال الدين المحليين، والعمال الخيرية والاحسان، كل هذه طرق ووسائل وجهها المبشرون توجيها يجعلها تخدم التبشير في المقام الاول قبل كل شيء.[1]

مراحل السيطرة البريطانية في نيجيريا

أ-احتلال لاجوس (1861 م) : وجدت الحكومة البريطانية في احتلال لاجوس فرصة للقضاء على تجارة الرقيق من ناحية، ولتحقيق اطماعها الاستعمارية من ناحية أخرى، ومن ثم أخذت تتحين الفرصة للتدخل في شؤون لاجوس، وقد سنحت لها هذه الفرصة في سنة 1851، حيث كانت لاجوس تحت سلطة ملكها المدعو "كوسكو"، وبحلول العام1861م أصبحت لاجوس من الممتلكات البريطانية.[2]

ب – احتلال جنوب نيجيريا (1876) :

وفي الوقت الذي كانت في بريطانيا تنادى بحرية الملاحة في النهار الافريقية كانت شركة النيجر الملكية، تحتكر التجارة في النيجر مستندة إلى الامتياز الممنوح لها من الحكومة البريطانية، وادى ذلك إلى عدة مشاكل مع الدول الاستعمارية الخرى ومع القبائل الافريقية، مما ادى بالحكومة البريطانية في عام 1899م، ان تتولى المر في نيجيريا بنفسها، فاسترت جميع حقوق شركة النيجر الملكية ودفعت للشركة التعويضا مناسبا عل كافة منشأتها وجهودها.

وبالوصول إلى هذا الاتفاق ألغت الحكومة البريطانية البراءة الملكية الممنوحة لشركة النيجر، وبإلغاء هذه البراءة اعلنت الحكومة البريطانية حمايتها على نيجيريا الجنوبية والشمالية في 1900م. [3]

ج- احتلال شمال نيجيريا (1900 م) : قسمت نيجيريا إلى ثلاثة أقاليم إدارية، حيث نجد لاجوس والمناطق الساحلية والتي عليها اسم محمية نيجيريا الجنوبية، ثم الاقاليم الشمالية التي تشمل الحدود المعنية بالاتفاق الانجليزي الفرنسي لعام 1898 م.[4]

---

[1] محمد رياض وكوثر عبد الرسول، **إفريقيا دراسة لمقومات القارة**، مؤسسة هنداوي، القاهرة،د.ب.ن، ص ص ، 42، 43.

[2] شوقي الجمل، مرجع سابق، ص 568.

[3] نجوى عبد النبي شحاته، **الاستعمار البريطاني في نيجريا (1861 – 1914)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد البحوث والدراسات الافريقية، قسم التاريخ الحديث، تحت إشراف احمد الحتة، جامعة القاهرة، 1980 – 1981، ص 29.

[4] زاهر رياض، مرجع سابق، ص ص 91.

المطلب الثاني: خصائص الدولة النيجيرية

أولا: المجتمع النيجيري

1- المجتمع النيجيري مجتمع متعدد الهوية

يشير الكثير من الباحثين إلى أن غالبية سكان المجتمع النيجيري هي من العرق الزنجي[1]وهو مجتمع قبلي والقبيلة هي الوحدة الأساسية في تركيبه، وهو على العلوم مجتمع يتسم بالتعددية اللغوية والسياسية، إذ يتألف من 250 مجموعة قبلية. وكان للتقسيم الاستعماري دور في تقسيم القبائل بين أكثر من دولة، مما ترك بعض القبائل بتعداد لا يزيد عن الألف فرد فقط في الدول الإفريقية المختلفة، ومنها نيجيريا، وكان للتقسيم القبلي دور في الأزمات التي مرت بها هذه الدولة الإفريقية الكبيرة.[2]

ومع تنوع هذه القبائل وتعددها، فإن هناك ثلاث قبائل رئيسية تمثل أغلبية الشعبالنيجري، وهي كل من قبائل الهوسا فولاني في الشمال، وغالبيتهم من المسلمين، حوالي (98%)والتي سميت محمية نيجيريا الشمالية.[3]

2- المجتمع النيجيري مجتمع مسلم

تعتبر نيجيريا وعلى الرغم من وجود ديانات أخرى تلازمها، أنها دولة إسلامية، حيث يعتنق 50 % من سكانها بالدين الاسلامي، إلى جانب المسيحية التي تشكل 40%، وديانات أخرى تقليدية تقدر ب 10 %، وترجع قضية إسلام نيجيريا إلى عام 1999 عندما أعلن حاكم ولاية (زمفرا) الواقعة في شمال غرب نيجيريا عن عزمه على تطبيق الشريعة الإسلامية في ولايته، وتجمع المسلمون بمناسبة ذلك في تجمع لم ير مثله في تاريخ نيجيريا الحديث، وقدر عدد الحضور بأكثر من مليوني شخص من كافة أنحاء نيجيريا والدول المجاورة، ولم تشهد دولة نيجيريا في تاريخها منذ نشأتها عام 1914م حادثا عبر فيه شعب من شعوبها عن اختيارهم في رسم مصيرهم وتثبيت هويتهم مثل هذا.

---

(1) محمد عبد الغني سعودي، **قضايا إفريقيا**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 199، ص 155.

(2) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، **الجماعات العربية في إفريقيا:دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في إفريقيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 323.

(3) محمد الشامي: مسلمو نيجيريا، "صلاة العيد وسط الأدغال،" من موقع:

www.ikwanonline.com/article.asp?page=1&art=54096..

وقد تسبب هذا في اعتناق بقية (الولايات الشمالية) ذات الأغلبية المسلمة لقضية التطبيق، بعضه اختيارا من حكامها لما شاهدوه بأعينهم من رغبات المسلمين الذين يمثلون جمهور ناخبيهم، وبعضها خضعانا من الحاكم لمطالب الناخبين، فأصبح عدد الولايات التي تبنت قضية تطبيق الشريعة الاسلامية 12 ولاية كلها في شمال نيجيريا، وكذلك تحرك المسلمون في جنوب غرب نيجيريا، يطالبون حكوماتهم بإنشاء محاكم شرعية تحكم فيهم بالشريعة الاسلامية.[1]

وقد أوقعت هذه القضية المسلمين في نيجيريا في وسط أوضاع مليئة بالتحديات والمخاوف، فإنه مما لا يخفى على كل مراقب للمسرح النيجيري أن الجماهير من المسلمين في نيجيريا، قد أثبتوا بتأييدهم لقضية التطبيق أن ولائهم المطلق للإسلام، وما أجمعوا على شيء مثل إجماعهم على المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وما ذلك إلا من أجل أملهم في أن الشريعة الإسلامية هي التي تضمن لهم الكرامة في هذه الحياة، وتحقق لهم الأمن والاستقرار، وتقضي على الفساد الذي طالما ذاق مرارة نتاجه فئات المجتمع، كما يأملون أن الإسلام سينتشر ويقوى بتطبيق الشريعة، وأنه هو الحل الذي يخرجهم من الحضيض الذي تردوا فيه بسبب ابتعادهم.[2]

ومع مرور الزمن قويت مطالبة المسلمين بقضية تطبيق الشريعة، واعتبارها الطريقة المثلى لاستعادة وتثبيت الهوية، ثم ازدادت وتيرة الأمر قوة حين قامت الثورة الإيرانية، والتي كان لها صدى في العالم الإسلامي باعتبارها تجربة قائمة، وازداد الأمر وتيرة بإعلان النميري تطبيق الشريعة في السودان نتيجة المكان وقوة الصلة بين الشمال النيجيري والسودان، وبخاصة عن طريق البعثات التعليمية منذ عهد بعيد. ثم أخذت فكرة تطبيق الشريعة تنمو وتزداد مع مرور الوقت، حتى تبنى كثير من الدعاة وطلاب العلم والعديد من المنظمات المحلية لها.[3]

---

[1] بشير علي عمر: "تطبيق الشريعة في نيجيريا"، **مجلة قراءات إفريقية**، المملكة العربية السعودية، الع 166، أكتوبر 2004، ص 167.

[2] تيجاني زبير رابح، قراءة في تاريخ الإسلام في نيجيريا، من موقع:

www.alukah.net/library/0/75884/

[3]- بشير عمر علي: مرجع سابق، ص 181.

المطلب الثاني: النظام السياسي والتطورات السياسية في نيجيريا

1- طبيعة النظام السياسي

مثلما هو الحال في غالبية الدول الافريقية، فإن نيجيريا أيضا عرفت صراعات وحروبا بين مكوناتها العرقية، من أجل الحصول على نفوذ سياسي ومكاسب اقتصادية، مما جعل البلد معرضا للتقسيم على أساس القبيلة والجهوية، وتمثل ذلك في إعلان دولة (إيبو) جمهورية بمنطقة "يافرا" في وسط جنوب نيجيريا، في أيام حرب "يافرا" التي استمرت ما بين 1967م و1970م قبل أن تتمكن القوات العسكرية من ضبط المنطقة واسترجاعها.[1]

إن الحياة السياسية في نيجيريا قد تميزت بالتركيب والتعقيد، نتيجة التناوب الذي كان يحدث بين الحكم العسكري والحكم المدني للبلاد، وهذا ما خلف حالة من عدم الاستقرار في نيجيريا سواء على المستوى الأول وهو مستوى الحكومة، أو على المستوى الثاني وهو مستوى المجتمع.[2]

أ- مرحلة الحكم العسكري:

شهدت نيجيريا في تاريخها انقلابات عسكرية، وبعض المحاولات الانقلابية، كان آخرها في ديسمبر 1997م، ضد الرئيس السابق "ساني أباتشا".

ويمكن أن نقسم مرحلة استحواذ العسكر على السلطة وحكمه البلاد إلى مرحلتين هما:

- المرحلة الأولى: امتدت ما بين سنتي (1966-1979)، حيث تم االنقلاب فيها على أول حكومة مدنية للبلاد من قبل ضباط (الإيبوا بقيادة اروني. وقد دفع المسلمون في نيجيريا ثمنا باهضا أثناء تلك التطورات السياسية، حيث قتل العديد من زعمائهم الشماليين، من بينهم الزعيم الحاج بيللو رئيس وزراء الإقليم الشمالي، وأبو بكر تافوا باعليوه رئيس الحكومة الاتحادية، وادت تلك الأوضاع السياسية أيضا إلى تقسيم الإقليم الشمالي إلى ست ولايات عام 1976م.
- المرحلة الثانية: بدأت هي الأخرى في أواخر 1982م، من خلال انقلاب عسكري قاده محمد بخاري، ليضع حدا من جديد لمرحلة الحكم المدني، وتم اسقاط الجمهورية الثانية، واستمرت مرحل الحكم العسكري الثانية، من خلال تعاقب الضباط على السلطة

[1] -Emmanuel Igah : Le Nigeria. Géoplitique et populatio du géant africain, 2 N° 682, 2007 p05.

[2]- أمباي لو، مرجع سابق، ص 200.

بالانقلابات إلى سنة 1999م، وشهدت هذه المرحلة ازدهار الزراعة، والتنقيب عن النفط، وكثرة الاستثمارات، وبخاصة الأجنبية منها، ما جعل من مدينة (لاغوس) هي العاصمة الاقتصادية حاليا، من أبرز العواصم الاقتصادية في القارة الإفريقية وأهمها.[1]

ب-مرحلة الانتقال الديمقراطي

بدأت هذه المرحلة في عام 1990م، أي عند وصول الرئيس (أوليسغون أوباسنجون) من اليوربا إلى السلطة عبر انتخابات تعددية، زرعت الآمال لدى الشعب النيجيري في تحقيق الاستقرار السياسي والبدء في التنمية الاقتصادية والسياسية، بعد أن كان البلد يسير إلى الهاوية نتيجة الانقلابات العسكرية المتتالية، كما أن الضغوط الدولية التي مورست على نيجيريا أنذاك كان لها الأثر ابالغ في الدفع نحو الانتقال الديمقراطي.

وقد توجهت هذه المرحلة بإصلاحات مهمة، حيث استطاع خلالها الرئيس (أوليسغون) ن يضع دستورا جديدا للبلاد، دخل حيز التنفيذ في الحادي والثلاثين من أيار/ مايو 1999م، قسم هذا الدستور السلطات في البلاد إلى سلطة تنفيذية في يد رئيس الدولة، وسلطة تشريعية، وسلطة قضائية، إضافة إلى الحكومات المحلية الفيدرالية المؤطرة حسب نصوص الدستور.

ولعل أبرز النقاشات التي شكلت جدلا واسعا، في هذه المرحلة بين المسلمين والمسيحيين، هي مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل كامل خصوصا في الأقاليم الشمالية ذات الأغلبية المسلمة، وكان ذلك من بين مطالب الشماليين، ولقيت رفضا من التيارات السياسية الجنوبية ذات الأغلبية المسيحية، وقد أثار ذلك النقاش عدة قضايا منها: علاقة الدين والدولة في نيجيريا.[(2)]

ج- الأزمات السياسية التي عرفتها نيجيريا:

من أخطر الأزمات التي شهدتها نيجيريا اندلاع الحرب الأهلية، أو ما يعرف بحرب بيافرا سنة 1967م، وما تلاها من أزمات كأزمة دلتا النيجر، التي انفجرت بصراع حول استغلال الخيرات النفطية التي تختزنها هذه المنطقة، ولم تتوقف أزمات نيجيريا السياسية عند هذا الحد،

[1]- رمزي السوقي، دراسة عن الأوضاع في نيجيريا، من موقع:

www.ssnp/info

[2]- المرجع نفسه.

بل ازدادت تأجيجا بتنامي قوة بعض الجماعات الإسلامية، كجماعة بوكو حرام التي دخلت في مواجهات مع السلطة في نيجيريا.[1]

المبحث الثاني: حركة بوكو حرام النيجيرية

تمهيد:

تزداد وتيرة العنف بأشكال وصياغات عديدة ومختلفة في القارة الإفريقية، حيث وجد الإرهاب هناك أسبابه الموضوعية في تربة خصبة، تتداخل فيه العوامل الإيديولوجية مع الأفكار المتطرفة، وحالات عدم الرضا العام من عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتعتبر الظروف التي نشأت

المطلب الأول : نشأة وتطور حركة بوكو حرام

أولا: تعريف حركة بوكو حرام وتداعيات نشأتها.

1- في تعريف الحركة النيجرية " بوكو حرام ":

أ- التسمية :

اختلف العديد من الكتاب والصحافيين والسياسيين، حول تفسيرهم وتحديدهم للمقصد الحقيقي لتسمية بوكو حرام، ولعل ذلك ناشئ من عدم تداول أشرطة علماء " بوكو حرام " على نطاق واسع بين الأوساط العلمية وجمهور الناس، لكن خير من يعرب عن مفهوم أو تعريف الحركة هو زعيمها ومؤسسها " محمد يوسف "[(*)]، فقد كانت له العديد من الخطب والمحاضرات التي توضح تسمية بوكر حرام.[(2)]

لقد قدم محمد يوسف العديد من التصريحات بشأن حركته، وحول المقصد الحقيقي لتسميتها، فقد كان ينظر إليه أنداك على انه الوحيد القادر على تقديم الصورة الواضحة لحركة بوكو حرام.

وفي تصريحاته لـ بي بي سي "هوسا" BBC HAUSE، أشار محمد يوسف إلى ان حركة بوكو حرام، ماهي إلا " مجموع افراد ترفض رفضا تاما العالم الحديث، تاما العالم الحديث،

---

[1]- صبحي قنصوة: مرجع سابق.

[(*)] محمد يوسف (1970 – 2009 م) المدعو بأبو يوسف، هو مؤسس وزعيم حركة بوكو حرام، ولد في ولاية يوبه في الشمال من نيجيريا، درس الدين في جامعة المدينة المنورة (المملكة العربية السعودية)، وكان يتبع المذهب الحنبلي، وهو أكثر المذهب صرامة، تم إعدامه من قبل الشرطة النيجيرية في 30 يوليو 2009 م.

([2])andrewwalker, « whatisbokoharam ? », special, united states institute of peace, washington, 2003, p 07.

المتمحور في العالم الغربي، فهم يرفضون كل ما تعلق بذلك العالم ويعتبرونه حرام، ابتداء من التعليم."

وفي ولاية " يوبيYOBE "، اجاب كذلك محمد يوسف على مجموعة من الأسئلة الموجهة إليه، كان من مضمنها سؤال عن مقصود بتحريم " بوكو "، حيث " قال يعنون بذلك الدراسة في المدارس التي أسسها المنصرون، ويشمل هذا : المناهج الدراسية المقررة، منذ الابتدائية مرورا بالثانوية، والمعاهد، وإلى الخدمة الوطنية، وحتى العمل."

إن الاسم الحقيقي والرسمي لجماعة بوكو حرام، هو " جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد "، والتي تعني بالنسبة لهم أهل السنة الذين يسلكون سلك الرسول – محمد صلى الله عليه وسلم – في حياتهم[1]وهو ما يذكرنا بأسماء تنظيمات شبيهة " كالقاعدة في المغرب العربي"، التي كان اسنها قبل مبايعتها للقاعدة عام 2007 م، هو " الدعوة السلفية للدعوة والقتال "، و" جيش أهل السنة في العراق "، الذي أسسه زعيم داعش الحالي " أبو بكر البغدادي"[2]

لكن مفهوم " بوكو حرام " المشاعة، هي كلمة هوساوية، فلم يكن يعرفها سوى أهل الهوسا ، وهي كلمة مركبة تركيبا مزجيا من لغة الهوسا واللغة العربية، وقد كان الهوساويون يستعملون كلمة " بوكو " ويعنون بها " نظام التعليم الغربي "، وإذا أضيفت لها كلمة " حرام "، وأصبح المعنى هو " النظام التعليمي الغربي حرام "، وبالأحرى أن تفسر الكلمة بمحتواها الدلالي، وليس وفق الترجمة الحرفية، وعلى ذلك يمكن أن تكون الترجمة الصحيحة هي " أتباع النظام التربوي على السياق الغربي حرام " ن لنه وكما سبقت الإشارة، ان افراد الحركة لم يقوموا بتحريم طور واحد في التعليم، ولكن يحرم النظام التعليمي من البداية إلى النهاية، أي من الابتدائية إلى الثانوية كآخر مرحلة، وهذا ما يجعل من الحركة مختلفة عن نظيراتها، رغم تشابهها في اهدافها ومبادئها ولأيديولوجيتها.[3]

([1]) andrew, walker, opcit, p 08.

([2]) ute G, Bocandé, « l'Arique Face au defide la sécurité », la fondation konradadenaierstifting, saint louis, avril 2014, p 31.

[3] احمد مرتضى،" نيجيريا : جماعة بوكو حرام نشأتها ومبادئها وأعمالها "، من موقع :

WWW. Muslim.conditions.com

وفي توضيح آخر للالتباس المرتبط باسم الحركة أصدر " معلم سانس عمار "، نائب زعيم حركة بوكو حرام في أغسطس من عام 2009 م، أصدر بيانا رفض خلاله التفسير الرائج لاسم الجماعة قائلا : " إن اسم بوكو حرام، لا يعني بأي حال (التعليم الغربي خطيئة)، كما يستمر الإعلام الكافر تصويرنا، بل يعني أن " الحضارة الغربية محرمة "، أي أن كل ما يتعلق بالغرب هو حرام، وليس فقط – كما يتم تداوله – التعليم .

وقال : " إن الفارق يكمن في الانطباع الذي يخلفه المعنى الأول، الذي يعطي الانطباع بأننا كجماعة نعارض التعليم الرسمي الاتي من الغرب، وهو امر غير صحيح، بل يعني الاسم الحقيقي للجماعة اعتقادها في سمو (الثقافة الإسلامية) وليس تعليمها، لأن مفهوم الثقافة، شامل ويشمل التعليم، ولكن لا يحدده التعليم الغربي.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن لقب " بوكو حرام " ام يشتهر اشتهارا على مدى واسع، إلا بعد الاشتباكات التي حدثت في يوليو – أغسطس 2009 م، إنما اشتهر المنتمون إلى محمد يوسف قبل ذلك في ولايتي " بونو " و " يوبي " بـ اليوسفيين نسبة إلى اسمه، ولا يرون غضاضة في اظهار هذه التسمية اقتناعا منهم بها في تلك الفترة. [2]

ب- أهم التعريفات المقدمة لحركة بوكو حرام

تعرف حركة بوكو حرام على وجه العموم، بأنها " جماعة اسلامية، نيجيرية، متطرفة ومسلحة، تعني بلغة الهوسا تحريم التعليم الغربي، وترتكز حول عدد من الأصول الفكرية، اهمها العمل على تأسيس دولة اسلامية بالقوة المسلحة كضرورة وكحتمية، والدعوة إلى التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية في الولايات الاثنتي عشرة الشمالية فقط، وكذلك من أهم أصولها الفكرية، عدم جواز العمل في الاجهزة الأمنية والحكومية في الدول النيجيرية، هذه الأخيرة التي تبدي لها الحركة عدائها وسخطها.

أما الدكتور حمدي عبد الرحمان – وهو أستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد في دولة الإمارات العربية المتحددة – فقد عرف حركة بوكو حرام بأنها " حركة اسلامية متطرفة، تسعى لإقامة دولة الخلافة في افريقيا، وليس في نيجيريا فقط"، وأضاف " إن حركة بوكوحرام

---

[1] احمد سباعي وفضل عبد الرزاق، بوكو حرام : دولة البغدادي في افريقيا "، ممن موقع :
www.aljazeera.net/know/edgegate/newscoverage/2015/11/12

[2] أحمد مرتضي، مرجع سابق.

النيجيرية المتطرفة، قد انتقلت من مرحلة تكفير " الدولة العلمانية " إلى تكفير الدولة والمجتمع معا، باعتبارهما لا يطبقان الشريعة الإسلامية.[1]

وفي تعريف آخر جاء بأن حركة بوكو حرام " هي جماعة اسلامية نيجيرية مسلحة مؤلفة من مجموعة من الطلبة تخلوا عن الدراسة، بسبب رفضهم المناهج التربوية الغربية وأقاموا لهم قاعدة في قرية كاناما بولاية يوبه شمال نيجيريا على الحدود مع النيجر، واتجهت الحركة إلى منع ارسال أبنائها إلى المدارس، كما تتجه إلى تحريم كل مشاركة المسلمين في أي نشاط سياسي أو اجتماعي، يرتبط من قريب أو بعيد بالعالم الغربي كالمشاركة في الإنتخابات، أما عبد الله ناصر حلمي وهو امين عام اتحاد القوى الصوفية وتجمع آل البيت الشريف، فقد عرف حركة بوكو حرام بأنها :

1- حركة بكو حرام هي جماعة إسلامية مسلحة، تدعي العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع ولايات نيجيريا، وهي طالبان نيجيريا، مؤلفة من طلبة تخلوا عن الدراسة وأقاموا قاعدة لهم في قرية كاناما بوبا شمال شرقي البلاد على الحدود مع النيجر.

2- إن حركة بوكو حرام، هي امتداد للتنظيمات الإرهابية المنتشرة في العالم الآن، وتعبث بدين الإسلام، وتتخذ منه ستارا يختفون خلفه بعد أن يرتكبوا جرائمهم الإرهابية، وهي فرع من فروع تنظيم القاعدة وطالبان، والاخون المسلمين وجماعات التكفير وكلما تأخرت الحكومات او تخاذلت عن مواجهة هذا الإرهاب، كلما قوبت شوكته وتعمقت جدوره في تراب الوطن.[2]

3- إن حركة بوكو حرام، هي بمثابة الخوارج الجدد الذين شقوا عصا الطاعة، وخرجوا على الإجماع، وما نزلوا على أرض إلا أحلو بها الخراب والدمار، وحولوا حالها إلى بؤس واحزان، لأنهم ينتقمون من المجتمع الذي يعادونه، ذلك المجتمع التكفيري، العلماني، وهي بمثابة الشيعة والمرجئة والقدرية والمعتزلة، هي بمثابة كل الفرق الإسلامية التي تشكلت في إطار الجدل السياسي، يقول في هذا الصدد عبد القاهر البغدادي : " وقد علم كل ذي عقل من أصحاب المقالات المنسوبة إلى الإسلام أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد بالفرق المذمومة التي هي من اهل النار "، وفي كتابه " بوكو حرام السلفية الجهادية في أفريقيا" يرى الدكتور نبيل شكري أن

---

[1] حمدي عبد الرحمان، " الهموم الأربعة : اتجاهات الفكر والرأي الكبرى في افريقيا "، **مجلة المستقبل**، الإمارات العربية المتحددة، الع 01، أغسطس 2014، ص 81.

[2] corinasimonelli, « bokohaaremrecentattacks », start back ground, report, university of maryland, united state, may 2014, p02.

"جماعة بوكو حرام" أو "جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد " النيجيرية، واحدة من اهم الحركات المسلحة التي تنتمي إلى تيار السلفية الجهادية في القارة السمراء، وهي أحد أقدم التنظيمات السلفية الجهادية الموجودة حاليا في اقليم الساحل في الصحراء، وتعد ثالث أخطر " تنظيم إرهابي " على مستوى العالم، بعد حركة " طالبان "، وحركة " طالبان باكستان ".[1]

1. حركة بوكو حرام : النشأة والتأسيس

أ- خلفية تاريخية لابد منها :

قبل سنة 2002، لم يكن هناك فكرة لحركة " بوكو حرام "، وإنما تم تأسيسها بعد حادثة الحادي عشر من سبتمبر. فبل اثنتين وثلاثون سنة من تأسيس الحركة، وفي منتصف الثمانينيات ظهرت حركة " الإخوان المسلمون yanbrathers " على المسرح العلمي بزعامة " ابراهيم الزكزكي "[*]، وقد اكتسبت حركته شبابا كثيرين، وقد انظم محمد يوسف في هذه الحركة المعروفة باعتمادها اسلوب الحماسة، وإثارة العواطف ضد الدولة باسم الدين.

كان محمد يوسف، أو أبو يوسف " كبعض الشباب المتحمس، فلم يلتحق بالدراسة النظامية، وإنما التحق بالفصول الليلية لمحو المية لمعهد الكانمي، ولكنه انفصل عنها بعد الفترة الثانية، وكانت مدة دراسته فيها سنة كاملة، إلا أنه أتقن القرآن اتقانا في المدرسة القرآنية التي يتولاها والده، وقد حضر بعض رموز السنة في نيجيريا أنداك، وبعده اهتداءه إلى العلم، عكف على الكتب الدينية باجتهاد شخصي.

لكن وقبل سنة 1994 م بقليل، ظهر التشيع والميل إلى العمالة للجمهورية الإيرانية في تصرفات زعيم جماعة الإخوان المسلمين " ابراهيم الزكزكي " وبعض المقربين منهّ، فتفككت جماعة الإخوان، إلى كتلات، استمر بعضهم مع الزعيم الشيعي، وتوجه بعض آخر نحو السلفية، بينما اسس آخرون جناحا جديد على خطى الاخوان باسم " جماعة التجديد الإسلامي "، و راو الحفاظ على منهج الإخوان السابق بفارق جدري، هو قطع الصلة بالجناح الشيعي بتاتا، وبقي أمير كل بلد مع تابعيه، منتميا إلى احد الأجنحة الثلاثة، إما الحركة الاولى بتوجهها الشيعي، وإما إلى الحركة الثانية برأيها التجديدي، أو الانتماء إلى أهل السنة والجماعة.[2]

---

[1] نبيل شكري، **بوكو حرام : السلفية الجهادية في افريقيا**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص 25.

[*] إبراهيم يعقوب الزكزكي : (5 ماي 1953م) عالم دين شيعي نيجيري، من أصل مالي، ورجل سياسي، وهو رئيس المنظمة الإسلامية في نيجريا، وزعيم الشيعة في نيجيريا.

[2] andrew, walker, op.cit, p 03.

وفي غضون 1999 م خضعت جمهورية نيجيريا – للمرة الثالثة – للنظام الديمقراطي، ولكن حاكم زنفرا، الحاج احمد الثاني يريما بكوا، وجد في دستور الجمهورية النيجيرية مسوغا لإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية في ولايته عام 2001 م، ودعا سائر حكام الولايات الشمالية إلى ذلك، وقد سبب هذا فيما بعد في اعتناق (بقية الولايات الشمالية) ذات الاغلبية المسلمة لقضية التطبيق، فأصبح عدد الولايات التي تبنت قضية تطبيق الشريعة الإسلامية 12 ولاية ثلثها في شمال نيجيريا، اما في جنوب غرب افريقيا فقد شهدت تحركات للمجموعات المسلمة أنداك مطالبين حكوماتهم بإنشاء محاكم شرعية، تحكم فيهم بالشرعية الإسلامية.[1]

لاريب أن محمد يوسف قد تأثر بانشقاق " جماعة الإخوان "، فتمكن بصفته احد ركوز الإخوان من قيادة الفرقة التي انشقت معه، واستمر في تعليمهم وتوجيههم، واقترب من " جماعة إزالة البدعة واقامة السنة "[*]، ثم أصبح صدرا في ولاية " يوبي " و" برنو ".

لكن فيما بعد بدأت أفكار محمد يوسف تتطور وتتغير، فقد أدخل تعديلات عديدة رآها تقدمية في مجال الدعوة، مما أدى به الأمر إلى التنازع من " جماعة الإزالة "، ومع انشقاقه عن " جماعة الإزالة "، واستمر في نشاطاته مع جماعته، حتى انشغل بتأسيس حركة " جماعة اهل السنة للدعوة والجهاد " حوالي عام 2002 م، فكانت هذه هي نقطة البداية.[2]

ب- تأسيس حركة بوكو حرام :

لقد تأسست الجماعة عام 2002 م في ولاية بورنو بشمال نيجيريا، بزعامة المدرس ورجل الدين محمد يوسف، لكن الوجود الفعلي للحركة بدأ خلال الفترة ما بين عامي 2003 و 2004 م، حيث بدأت الحركة عملياتها أنداك ضد المؤسسات الامنية والمدنية النيجرية، فكانت باشتباك الجماعة مع رجال البوليس عام 2003 م، بعد ان زهدو عن الدنيا واعتزلوا عن الناس في قرية " كنتم kanamma "، وفي بلدة " غيدمgaidam "، بالقرب من جمهورية النيجر، فاشتبه في تصرفاتهم واعمالهم، مما ادى إلى هجوم الشرطة على مقرات الحركة، فخلفت قتلى وجرحى.

---

[1] andrew, walker, op.cit, p 04.

[*] جماعة إزالة البدعة وغقامة السنة، هي حركة سلفية تعمل على تطهير العقيدة من الشرك، والتبرك بالأضرحة والأولياء، اسسها اسماعيل 1978.

[2] نضال الابراهيم، " بوكو حرام، قراءة في الجذور "، من موقع :

www.raialyoum.com/?P=235917

وفي حملة مقابلة، خرجت جماعة برئاسة الشيخ " باب baba " بغضب شديد من اجل الاخذ بالثأر لما فعله رجال الشرطة، فاستأصلوا فيه رجال الشرطة الذين قابلوهم في الطريق.[1] وقطعوا مسافة طويلة مشيا على الاقدام حتى وصلوا " دماثرو " عاصمة ولاية " يوبي "، غن اهل " كنم " متشددون، لحد انهم يكفرون حتى محمد يوسف حسب ما يقول هو نفسه، ولم ينشرح صدره بخروجهم، للعلاقة المعروفة بينه، وبينهم، وقد بلغه خبر الخروج وهو في المملكة العربية السعودية، ومع ذلك انهالت عليه حكومة نيجيريا بالتهديد، والضغوط، إن ذلك الخروج الذي قام به اهل " كنم " يطلق عليه في أدبياتهم بـ " جهد كنم jihadinkanemma ".

على الرغم من الضغوطات التي كان يتعرض لها، والتحديات التي كان يواجهها، فقد استمر محمد يوسف في نشاطه في تحريض الشباب على الجهاد ضد الظلم، وبالخص ظلم الحكام، وتحذير الناس من الدراسة على نمط " بوكو "، وضد كل ما يتسم بالحداثة، فاتخذ من مدينة " بربو" معقلا لدعوته، مع التجوال احيانا في كل مدن نيجيريا الشمالية حتى " صكتو " لإلقاء محاضراته في الدعوة والاستعداد إلى الجهاد.

لقد وفق محمد يوسف في نشر دعوته في الشمال النيجيري، فكانت البداية بحشد مجموعة من الشباب المتحمس فقامة الدعوة الاسلامية في ولايات الشمال الشرقي وهي : " غوكبي "، " أدماوا "، " يوبي " و" بوتي "، ثم فيما بعد انتشرت دعوته حتى ولايات الشمال الغربي، وهي : " كانو "، " جيغاوا "، " كتسيبا "، صكتو "و " كبي ".[2]

ثانيا- تطور حركة بوكو حرام :

من المعروف، كما يقول الاستاذ سيد طاهر لون معاذ – وهو استاذ محاضر في جامعة " بايرو النيجيرية "– أن اغلب المسلمين الأفارقة، ومنهم اهل نيجيريا يتبعون في اسلامهم طرق المتصوفة، ومنها " الطريقة القادرية والطريقة التيجانية "[*]، هذه الاخيرة التي لعبت دورا ولا زالت في الاستقرار السياسي لدول إفريقية مثل السنغال، وهذه الطريقة منتشرة في نيجيريا، وهو

---

[1] نبيل شكري، مرجع سابق، ص 26.

[2] marc antoinepérouse de montdos, bokoharam et le terrorism islamiste au Nigeria : Insurrection religiense, contestion politique ou protestation sociale ?, questions de recherche, N°40, centre de recherche internationales : sciences po, juin 2012, p 05.

[*] الطريقة القادرية هي احد الطرق الصوفية السنية والتي تنسب إلى عبد القادر الجيلاني، وينتشر أتباعها في بلاد الشام والعراق ومصر وشرق إفريقيا، اما الطريقة التيجانية فهي كذلك إحدى الطرق الصوفية السنية، وتنسب إلى أبو العباس احمد التيجاني، بدأت هذه الطريقة في بلدة بوسمعون بولاية البيض (الجزائر)ثم صار لها أتباع في شمال إفريقيا.

مؤشر على شكل وطبيعة الإسلام المنتشر بأغلب الدول الافريقية الإسلامية، او التي يقطنها أقليات مسلمة كبيرة، وهو اقرب للتعايش والتسامح مع الاخر، ولكن ذلك لم يمنع السلفية المتشددة القادمة من الجزيرة العربية من التمدد إلى هذه الدول، فقد بدء ظهور التيار السلفي النيجيري في أوائل سبعينيات القرن الماضي، مع ظهور حركة " إزالة البدعة وإقامة السنة " التي تم الإشارة إليها سابقا، لهذا فمعظم المسلمين يعتبرون جماعة بوكو حرام جماعة ارهابية، ولكن في ذات الوقت يدركون أن تطرفها وتمددها زاد بفعل مجموعة من الاسباب والعوامل، وليس عبثا.[1]

أ- اسباب تشكل حركة بوكو حرام :

هناك العديد من السباب والعوامل الكامنة والعميقة بل والمتجذرة في البيئة النيجيرية، ساهت في صنع وتشكل حركة بوكو حرام وهي :

1. التشكيلة الثقافية والاجتماعية في نيجيريا، والتي تتسم بالفقر والتهميش السياسي والاجتماعي، والشعور وبالاضطهاد والانتماء غلى فئات اجتماعية ريفية، ونسب التعليم المنخفض، حيث نجد وعلى سبيل المثال نسبة الفراد الذين يحصلون على تعليم بأسلوب غربي، لأقل بكثير من نسبتهم في الجنوب كل ذلك شكل محفزات وعوامل لتشكيل التنظيمات المتطرفة والانفصالية، في أي دولة بالعالم، وإذا اجتمعت هذه الأسباب لتلقي في بوتقة واحدة، مع أيديولوجيا دينية سلفية متطرفة بطبيعتها، سوف يصبح من الطبيعي ظهور تنظيم متعصب وعنيف، مثل بوكو حرام.[2] فبعض المحللون يرون بأن شباب بوكو حرام، لا يعلنون اهدافا سياسية مباشرة تجاه الحكم أو مطالب اجتماعية للتغيير الشامل في مجتمعاتهم، بل إنهم يعزلون أنفسهم باسم الدين عن حركة احتجاجية تشمل نيجيريا كلها الان سواء باسم " احتلال نيجيريا " او " الثورة ممكنة "، ردا على مصاعب المعيشة وتصاعد الأسعار عموما، اعتقادا منهم ان رجال الأعمال النيجيريين هم المستفيدون من عملية التصدير والإستراد للبترول والوقود، بفوارق مذهلة في الأسعار، وتكوين الثروات على حساب الجماهير الشعبية وليس الأسواق العالمية.

2. انتشار الفساد بين النخب السياسية والاجتماعية، زاد عمق الشرخ بين الدولة التي تمثلها هذه النخب، وبين فئات مختلفة من الشعب النيجري ومنهم المسلمين، ومما زاد المر سواءا استخدام بعض السياسيين، الإنقسامات العرقية والدينية، من أجل الوصول إلى السلطة، عن طريق

---

[1] marcantoinepérouse de montdos, op.cit, p 06.

[2] نضال الابراهيم، مرجع سابق.

اثارة الاضطرابات العرقية والدينية، وهي فرصة لتنظيم بوكو حرام لرفع شعار المظلومية، كونه يمثل المسلمين في المنافحة عن دينهم.

3. من اهم العوامل ايضا سياسات الحكومة النيجيرية تركها لبعض الميليشيات المسيحية القيام باضطهاد المسلمين، مما ساهم في تشكيل اعتقاد لدى بوكو حرام، ولدى جميع مسلمين نيجيريا، ان هذه الحركة تحمي الاسلام والمسلمين، وتدافع عنهم، فأعطاها نوعا من التعاطف لدى بسطاء المسلمين، وأنسبها تأييدا شعبيا، هذا بالاضافة إلى تعرض ما تعرض له المسلمون في نيجريا خلال صراعهم مع المسيحيين، من إحراق للمساجد، والقتل الجماعي، وإغتصاب النساء المسلمات، فأجج ذلك روح الانتماء الديني والطائفي، بشكله المتعصب والعنيف أيضا.([1])

كذلك قامت الحكومات العسكرية والمدنية المتعاقبة في نيجيريا، باستخدام العنف المفرط اتجاه الحركات السياسية المناوئة لها، خاصة جماعة بوكو حرام، ففي بداية سنة 2009 م، صدر قرار من الحكومة الفيدرالية باستعمال القلسنوة الواقية للرأس، وقد تزامن هذا مع تحايل قام به بعض السارقين لاغتصاب اموال طائلة من والد حاكم ولاية " بونو "، فاشتط الحاكم غضبا وامر رجال البوليس بتنفيذ قرار القلسوة الواقية من أطراف ولاية " برفو "، وسمي مهمتهم بـ operation flush out، وقد نفدوا تلك المهمة بتشدد بالغ، تأذى منها شعب ولاية " برنو".[(2)]

وفي هذه الأثناء خرج بعض أتباع " محمد يوسف " لحفر قبر القلنسوة الواقية، فاستقبلهم رجال المهمة الخاصة بعنصرية واحتقار، ولما خرج سائر المشيعين للجنازة شاهدوا الوضع المهين لأخوانهم، فحصل اشتباك عنيف هناك، اسفر عن جرح قرابة ثمانية عشر رجلا من عناصر الحركة، غضب محمد يوسف من هذه العملية، وألقى خطابه المشهور، الذي أسماه " الرسالة المفتوحة غلى رجال الحكومة الفيدرالية " هدد فيه الدولة.

وفي حركة مقابلة، وبعد تحرك رجال الشرطة في ولاية جوثي " ومهاجمتهم تجمعا للحركة في مسجد لهم، اقتحم عناصر حركة محمد يوسف المسلحين مقر الشرطة الرئيسي بـ " ذو ظن تنشن dutshentenshin "، وبعض المباني الحكومية في ولاية " بوثي "، وبعد ذلك انتقلت

[(1)] علي بكر، " القاعدة الإفريقية : مستبل تنظيم –بوكو حرام – في شمال إفريقيا "، **مجلة السياسة الدولية**، من موقع : www.siyassa.org.eg

[(2)] علي بكر، مرجع سابق.

شرارة المواجهات لإبى " دماترو عاصمة ولاية يوبي "، وإلى " ميدغري عاصمة ولاية برنو"، فاستمرت الحرب لمدة خمس أيام، انتقلت عدواها إلى كبرى ولاية شمال نيجيريا.

وفي أثناء المعركة اقتحمت الشرطة والجند المسجد الذي يستخدمه الأستاذ محمد يوسف لدروسه ومحاضراته (المعروف بمسجد ابن تيمية)، فقتلوا من فيه ثم فجروه، وكانت حصيلة القتلى في المسجد وحتى خارجه قرابة مائة من عناصر حركة فوكو جرام، ولم تتوقف تلك المجزرة حتى قتل محمد يوسف بعد إلقاء القبض عليه.[1]

ب. إعادة تشكيل الحركة :

بعد مقتل " محمد يوسف "، تحدث ناطق رسمي للحركة بأن مقتله لن يغير مجراهم، ولم يؤثر فيهم سلبا، بل حفزهم على الإستماتة وتنفيذ مشاريعهم، ونقلت هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي في أغسطس 2009 م، بيانا رسميا أسفر عن تطور جديد للحركة، حيث تحدث فيه[2] المدعو بـ " ثاني عمر " ، وصف نفسه أنذاك بأنه الزعيم بالنيابة، ذكر " ان الجماعة ألحقت نفسها بالقاعدة، وانها تنوي شن سلسلة من التفجيرات في شمال البلاد وجنوبها، ابتداء من اغسطس مما يجعل نيجيريا مستعصبة على الحكم".[3]

وفي نهاية شهر يونيو 2010 م، ظهر نائب " محمد يوسف "، المعروف " بأبي بكر شيكاو " على صفحة الإنترنت، مقنعا رأسه، وقد ظهر يؤكد انه بالرغم من مرور سنة كاملة على الهجوم عليهم، فإنهم ما زالوا ملتزمين بمبادئ الحركة، وعلى وشك شن هجوم عنيف على الغرب الكافر ومتبعي أنظمتهم في نيجيريا، ومن هنا أصبح الأستاذ " أبو بكر شكياو "، وهو زعيم الحركة، ويلقبه أعضاء الحركة " بالامام "، ويبدو ان الحركة في هذه الفترة عملت على تحقيق هدفين :

1- تحرير اعضاء الحركة اللذين ألقي القبض عليهم وزج بهم في السجون.

2- الدفاع عن النفس، وفي سبيل ذلك، ذكر " الامام شيكاو " ان جماعته غنما تقاتل ضد ثلاثة أصناف من الناس وهم : الشرطة والجنود المسلحون، والمسيحيون، ثم الوشاة بالحركة

---

[1] nigrianarmyattarisislamistmosque, kill scores :
Htty://www.zeenews.com/new551374.html

[2] abimbolaadesoji, « the bokoharamuprising and islamicrevialism in nigeria », africaspecturm, gerrmany, 2010, p 99.

[3] abimbolaadesoji, op.cit, p 100.

وأعضائها، واما جمهور الناس فقد أكد انهم لا يمسونهم بسوء، وهذا يؤكد بان الحركة بقيت متمسكة بالمبادئ التي صاغها زعيمهم السابق " محمد يوسف ، ومن أبرز مبادئ الحركة :

1. إثبات الحاكمية لله تعالى وحده، وحرمة الديمقراطية، لمضاضتها الإسلام جملة وتفصيلا، والسياسيون المنتخبون عن طريق الديمقراطية كلهم كفار، لإيمانهم بنظام يجري على الطرف النقيض للإسلام.

2. يعتقد أعضاء الحركة انهم الفرقة الناجية، وبهذه القناعة يتحركون، ودليل ذلك في نظرهم، انهم يحيون روح الجهاد في مسلمي نيجيريا.

3. تحريم التعلم في المدارس النظامية من الابتدائية إلى الجامعة، لعدة أسباب منها :

- إن النصرانيين والمستعمرين هم الذين أسسوا هذه المدارس، منذ البدء لتخدم غايتهم في تنصير الأمة الإسلامية، وقد كان التعليم تابعا للإسلام في بلادنا قبل مجيء المنصرين، ولم يزل مستقيما على الجادة، حتى تغلب المستعمرون على جنبات البلاد، فكرسوا أنظمتهم على كل مرافق الحياة، لأهمية نظام التعليم، ولارتباطه الوثيق وتأثيره في الحياة، قد خططوه وأفرزوا المناهج، وفق ما تحول المسلم رويدا رويدا إلى الكافر، أو العميل لهم.

- انتشار الإختلاط الممزوج بالتبرج في الفصول والقاعات وساحات المدارس، واقتضى هذا انتشار الفواحش والرذائل كالزنا والسحاق واللواط.[1]

- تعلم بعض المواد والنظريات المضادة للذين، نحو نظرية داروين في خلق الانسان والتي تخالف قوله تعالى : " ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم اذا انتم بشر تنتشرون. " الروم 20" واعتقاد بعضهم وقوف الشمس، ودوران الأرض حول الشمس ونظرية الذرة لا يمكن خلقها ولا إفناءها تخالف قوله تعالى :" كل من عليها فان، ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام " (الرحمن: 26).

لقد كان محمد يوسف قد سوغ موقفه وموقف حركته عدة مرات من تعلم العلوم العصرية، قائلا: "إن نظام التعليم الغربي يتعارض مع تعاليم الإسلام".

1. ترفض الحركة العمل تحت الحكومات الديمقراطية الحالية سواء الشرطة والجند والأمن، وسائر الوظائف الديوانية، لأن ذلك من جملة الطاعة المطلقة لنظامها الكافر.[2]

---

[1] سعيد بنرحمون، " بوكو حرام جيل جديد من سوء فهم الدين "، **مجلة ذوات**، الرباط، العدد 06، جويلية 2014، ص 42.

[2] المرجع نفسه، ص 43.

بعد وفاة محمد يوسف في السجن لدى الشرطة في عام 2009 م، اصبحت حركة بوكو حرام اكثر وحشية، واصبحت تقتل عشوائيا وتستهدف كل رموز البنية التحتية لدولة نيجيريا، حيث شهد العالم 2010، الكثير من الاضطرابات خاصة في ولاية " يوبي " و "بوثي "، بسب التفجيرات التي كانت تستهدف افراد الشرطة والجنود.

أما عام 2011 م، فقد كان مليئا بالحداث السياسية، الإجتماعية والاقتصادية، حيث خرج معظم النيجيريين للأدلاء بأصواتهم في انتخابات أفريل، فاصبح غودلاكجونثان هو رئيس الجمهورية النيجيرية.

بعد وصول غودلاكجونثان إلى السلطة لقي معارضة شديدة في الشمال من طرف المسلمين، ويرتبط ذلك بسبب خرقه الاتفاق السياسي الذي تم توصل إليه عام 1999 م في مرحلة التحول الديمقراطي، والذي يقضي بتداول السلطة بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي كل فترتين رئاسيتين، مدة الفترة الدستورية " اربع سنوات "، على ان يكون نائب الرئيس من الديانة الأخرى.

وبالفعل تم تطبيق هذا المبدأ منذ تولي " اوسيانجو " المسيحي الجنوبي الحكم (1999 – 2007)، ثم تلاه في الحكم الشمالي المسلم " عمر يارادو " (2007 – 2011)، والذي كان جودلاك نائبا له، لكن الوفاة المفاجئة ليارادوا عام 2010، واستكمال جودلاك بصفة مؤقتة باقي الفترة، أثارت مخاوف من إمكانية ترشح جودلاك في حينها إلى إعلانه عدم نيته خوض الانتخابات، والانتظار حتى عام 2015، لكنه خالف وعوده، وقام بترشيح نفسه، وهو ما دفع بمسلمو الشمال آنذاك التكتل خلف خصمه محمد بخاري.[1]

لقد تزامن وصول غودلانجونثان إلى السلطة مع التطعير العرقي الحادث في ولاية جوس، حيث قامت مجزرة كبيرة، لقي فيها المسلمون اشكالا من انتهاك العراض والغضب والقتل الوحشي عدة مرات، من اعظمها ما كان في شهر مايو في أيام العيد، وهو ما اثار حفيظة المسلمين بمن فيهم " جماعة اهل السنة للدعوة والجهاد "، فتوسعوا في الإغارات والتفجيرات ضد المسحيين.[2]

---

[1] davidcook, « bokoharam : a new islamic state in nigeria », institne for publcpolicyriceuniversity, december 2014, p p 03, 04.

([2])davidcook,,op.cit, 05.

ومنذ ذلك الحين كثفت الجماعة من هجماتها وتفجيراتها، خاصة في المدن الشمالية كما حدث العام 2012 وهذا في سبيل تحقيق اهدافها المتمثلة في :

1- العمل على تأسيس دولة اسلامية بالقوة، وتكفير جميع العاملين في الأجهزة الأمنية، والبرلمانيين ورؤساء الحكومة.

2- الدعوة إلى تطبيق الفوري للشريعة الإسلامية في جميع ولايات نيجيريا، والتي يشكل المسلمون نحو 68% من سكانها.

3- رفض التعليم الغربي والثقافة الغربية والعلوم والدعوة غلى تغيير نظام التعليم، وتكفير ورفض التعامل مع من لم ينضم إلى الجماعة، بما في ذلك أعضاء الجماعات الأخره، على اعتبار انهم يقبلون العيش في مجتمع كافر يجب الانعزال عنه، وهو ما يجعلهم يرفضون الصلاة خلف من لا ينتمون إلى جماعتهم حركيا وتنظيميا.[1]

المطلب الثاني: حركة بوكو حرام النيجيرية تهديد إقليمي

I. النشاط الخارجي لـ " بوكو حرام ".

منذ ان تحولت الجماعة الارهابية " بوكو حرام " في عام 2009 م، من حركو ايديولوجية متطرفة إلى تنظيم دموي، وإلى طائفة متمردة، تفضل نشر الإرهاب من خلال المجازر العشوائية والتفجيرات الانتحارية المتفرقة وعمليات الخطف الجماعي، وعبر ترهيب الناس في شمال نيجيريا، تمكنت الجماعة من استنزاف الموارد الحكومية وفضح نقاط الضعف في مؤسسات الدولة.

وقد استفادت الجماعة في حملة العنف التي تشنها من تعقيدات وهشاشة المشهد السياسي في البلاد، إلى جانب مجموعة من الجبهات الفاعلة والمصالح المتشابكة.[2]

ففي الفترة التي تلت موت "محمد يوسف "، وتزعم " ابي بكر شيكاو "، قامت الجماعة افرهابية بالعديد من الهجمات والتفجيرات، ولا ينساها السجل التاريخي لنيجيريا، ففي العام 2011 م شنت الجماعة ثلاثة حملات كبرى :

---

[1] صبري محمد خليل، " جماعة بوكو حرام : نشاتها وأصولها الفكرية والمواقف المتعددة منها " من موقع :
Htty://drsabrikhalil.wordpress.com/2011/09/19.

([2]) marcantoinepérouse de montdos, op.cit, p 07.

أولها : كانت ضد مكتب الأمم المتحدة بأبوجا، وذلك في اغسطس 2011 م، وهو في الحقيقة تفجير عنيف قصف به مبنى المكتب، نتج عنه سقوط خمسة وعشرون شخصا، وإصابة اكثر من مائة شخص وقد كشف هذا التفجير ان أعضاء الحركة استعداد لإجراء ما يسمى بتعبير الاعلاميين بـ " العملية الإستشهادية ".

وثانيها : هو التفجير الكبير الذي يعد – في الحقيقة – الأول من نوعه، استهدف رئيس الشرطة النيجيرية الحاج " حافظ زنغم " قبل عزاه، وقع التفجير بالمركز الأعلى للشرطة بأبوجا، حيث فجر قائد سيارة نفسه، فلقي كثرين مصرعهم، ونجا رئيس الشرطة من الإصابة، وكان الاغارة رد فعل لحديث تحدث به مع إذاعة بي بي سي – قسم الهوسا، كشف فيه عن خطة شاملة وعزم صارم للإطاحة بهذه الحركة.

والحملة الثالثة : كانت على كنيسة كاثوليكية في يوم عيد الميلاد للمسحيين، اليوم 25 من شهر ديسمبر، في ولاية نيجر، بالمحافظة المعروفة بـ " Madalla "، ادى الهجوم المفجر إلى[1] مقتل أربعين، وإصابة آخرين بجروح، وتهم إثنان من قيادات الحركة " كبير صكتو "، و"بشير مادلك"، وقد القي القبض على الخير في 17 من فبراير.[2]

الملاحظ أن بوكو حرام دائما ما كانت تركز في عملياتها في عهد " أبي بكر شيكاو " على قوات الشرطة والمرافق الحكومية والسجون والأسواق، دون ان ننسى الكنائس، ففي 2 يناير 2012، أصدرت الجماعة تحديرا للمسيحيين الموجودين في شمال نيجيريا بإخلاء الشمال كليا في حدود ثلاثة أيام، بعد انقضاء المدة هجم عناصر الحركة على كنيسة في ولاية " غوسي "، وقتلوا زوجة أسقف الكنيسة مع ستة رجال آخرين.

على العموم، ظلت حركة بوكو حرام حتى عهد " غودلاكجونثان " – الرئيس النيجيري السبق – تهديدا محليا، يطال الدول النيجيرية فقط، بل وكانت اعمالها محصورة إلى حد كبير في شمال شرق نيجيريا، وإن كانت حق في " أبوجا "، كما طالت أحيانا ممثلية الامم المتحددة، وهو ما دفع بالحكومة النيجيرية إعلان حالة الطوارئ في ثلاث ولايات شمالية في مايو – أيار 2003 م وهي : " آدموا "، و "برنون"، و " يوبي ". ولكن العنف لم يتوقف، فبين عامي 2010 و 2013 م،

([1]) bonaventurecakpoguedegbe, « bokoharam : bras armé du merrorisne international, déstabilisation du nigeria et reconfiguration géoplitique de la zone sahelienne », IRIS – observtoirgeopolitique du religieux, février 2015, p 07.

([2])bonaventurecakpoguedegbe, op.cit, p 08.

قتل ما يقارب 3600 شخص في العنف المرتبط ببوكو حرام، كما هاجمت الجماعة اكثر من ثلاثمائة مدرسة، وخلال الأشهر الاولى للسنة 2014 م، قتل ما يقارب الف شخص فتدخل جيش البلاد للقضاء على الجماعة بوحشية.

إن الوضع المأساوي في نيجيريا من جراء وحشية بوكو حرام، دفع بالولايات المتحدة الامريكية إلى إعلانها رسميا " بوكو حرام " كجماعة ارهابية، تقع ضمن المنظمات الارهابية العالمية، لكن توجيه الاهتمام العالمي لهذه الجماعة لم يكن حتى حادثة اختطاف الحركة لـ 276 من فتيات المدارس، فأدى ذلك إلى اشتعال الغضب في أوساط عالمية شتى، خاصة المنظمات الدولية لحقوق الانسان.[1]

حتى اللحظة بقيت العمليات التي تقوم بها بوكو حرام تستهدف الداخل النيجيري، إلا انها شهدت تحولا نوعيا في طبيعتها بعد إعلان مبايعتها لتنظيم داعش في " مارس 2015 م " وقد انعكست هذه المبايعة في تصاعد نشاط الجماعة بشكل ملحوظ، حيث تجاوزت عمليات الجماعة الإرهابية حدود نيجيريا لتمتد إلى الدول الأخرى المجاورة في منطقة غرب افريقيا مثل " الكاميرون، والنيجر، والتشاد "، وهو ما جعلها تمثل مصدر تهديد رئيسي لاستقرار هذه الدول التي حشدت الآلاف من الجنود، لمحاربة بوكو حرام، وقامت بشن العدي من الهجمات ضدها، خاصة في ظل وضوح عدم قدرة نيجيريا على احتواء هذه الجماعة، التي يستمر نفوذها في التزايد داخل وخارج نيجيريا.[2]

وقد حذرت " نجاة رشدي " منسقة الامم المتحدة الكاميرون – من التوسع الرهيب لجماعة بوكو حرام حت غرب افريقيا، في ديسمبر 2015 م، وقالت ان استراتيجية الجماعة الجديدة التي تحاول من خلالها إظهار قوتها، هي تلك التفجيرات الانتحارية الشبه يومية، والتي غاليا ما تقوم بها الفتيات الصغيرات، حيث انها تتخذ من الفتيات الصغيرات وسيلة وذريعة لتحقيق اهدافها، بينما تحاول هي بسط سيطرتها على الراضي المجاورة لها، أضافت ايضا اكبر مسؤولة إغاثة بالأمم المتحدة نجاة رشوي، أضافت بقولها " أن الجماعة قد نشأت في نيجيريا، لكنها تمتد الان

---

[1] أزاد عيسى، **التهديدات الإقليمي لبوكو حرام : احتمال التدخل الغربي لاحتوائه**، مركز الجزيرة للدراسات، 17 اغسطس 2014، ص 03.

[2] محمد محسن ابو النور، " لماذا بايعت جماعة بوكو حرام تنظيم داعش ؟ " من موقع :
http://cairodar.youn7.com/408749

على حدود نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون، فهي لديها ما يقدر بنحو 40 ألف فد وتطمح لإقامة إمارة إسلامية غنية بالنفط حول بحيرة التشاد ".[1]

لقد قامت جماعة بوكو حرام بتنفيذ عدد من العمليات الارهابية في الدول المجاورة، والتي شملت دول : التشاد والكاميرون والنيجر، ويمكن إجمال أهم العمليات التي نفدتها لنيجيريا مؤخرا على النحو التالي :

1. **دولة التشاد :** على الرغم من ان الجيش التشادي، يعد بحسب الملل والخبير في شؤون الساحل والصحراء " بابكارجاستن نديامي "، من أقوى الجيوش في القارة ولديه الوسائل المناسبة لمقاومة اي تدخل خارجي يغزو أراضيه، إلا ان حركة بوكو حرام، قد نجحت في الوصول إلى الأراضي النيجيرية،[2] وقامت بالعديد من العمليات داخل الراضي التشادية، والتي كان من ابرزها الهجوم الانتحاري الذي استهدف مقر الشرطة واكاديمية تابعة لها في شهر يونيو 2015، والذي اسفر عن قتل ثلاثة وعشرون شخص واصابة مئة آخرين، وقد استطاعت الحركة تنفيذ هجومها، رغم تعزيز الاجراءات المنية، بعد إرسال تشاد قواتها لمحاربة الجماعة المتطرفة، إضافة غلى الهجوم الذي تم في فبراير 2015 على الراضي التشادية، حيث اوضحت المصادر ان المسلحين عبروا بحيرة تشاد باستخدام قوارب ذات محركات دفع، نفدوا الهجوم على القرية التي تقع على شاطئ البحيرة، داخل الراضي التشادية بقرية " نجوبا " المطلة على نهر بحيرة تشاد.

وأضافت المصادر ان على رأس الضحايا الذين سقطوا خلال الهجوم الارهابي حاكم محلي يدعى " ماي كوكي "، وهذا غلى جانب إضرام النار في عدد من بيوت القرية بالقش مما آدى إلى سقوط العشرات بين جريح وقتيل من اهالي البلدة التب هاجمتها بوكو حرام.

ويأتي هذا الهجوم في الراضي تشادية بعد انضمامها مؤخرا إلى التحالف العسكري الذي يضم عددا من الدول الافريقية مثل نيجيريا والنيجر والكاميرون بهدف التصدي لهجمات جماعة بوكو حرام، التي تشنها عبر المنطقة الحدودية المشتركة مع نيجيريا، وحسب الكثير من المحللين

---

[1] ناصر بن سليمان العمر، " بوكو حرام تتمدد " من موقع :
www.almoslim.net/node/246577

[2] أزاد عيسي، مرجع سابق، ص 04.

كان ذلك الهجوم بمثابة رسالة موجهة غلى الحكومة النيجيرية وبرلمانها التشريعي، الذي سمح بمشاركة التشاد في التحالف ضد بوكو حرام.

إضافة إلى الهجوم الذي تم في فبراير 2015، فقد حدث تفجير إنتحاري في أغسطس 2015 لمدخل مخيم للجيش التشادي بمنطقة " نايغا " بمحافظة نغوبوا قرب بحيرة تشاد على الحدود مع نيجيريا، ولم يسفر التفجير عن خسائر بشرية.[1]

2. **دولة الكاميرون :** تتكرر هجمات بوكو حرام عبر الحدود بين نيجيريا والكاميرون بصورة شبه يومية، وتمثلت أهم هذه الهجمات في ذبح ستة أشخاص وخطف نحو 100 شخص آخرين في هجوم لمسلحين من جماعة بوكو حرام على قرية " بلاميه " شمال الكاميرون في أغسطس 2015، ثم هجوم آخر للجماعة على قرية " بيا " في أقصى شمال الكاميرون أسفر عن سقوط 19 قتيلا، وحرق عدد من المنازل، وهاجمت الجماعة في اليوم نفسه موقعا لجيش الكاميرون في "أمشيدي" (الواقعة على الحدود مع نيجيريا) في أفريل 2015، إضافة إلى هجومها على قريتي " تشيبي –تشيبي " و" دزابا " المجاورتين اللتين تبعدان عشر كيلو مترات عن الحدود النيجيرية، بالإضافة إلى إحراق اهل القرية وكنيسة كاثوليكية.

3. دولة النيجر : حيث استخدم بوكو حرام أراضي النيجر في الهروب من ضرب مدن الشمال النيجيري، وقد تعرضت النيجر للعديد من الهجمات من بوكو حرام، خاصة بعد موافقة النيجر على التعاون مع نيجيريا وتشاد والكاميرون لمكافحة تنظيم بوكو حرام، ومن أبرز العمليات التي نفذتها الجماعة داخل النيجر: الهجوم على سجن نيامي في ويونيو 2013 لإطلاق سراح عدد من الإرهابيين، وكذلك الهجوم على سجن في " ديفا "، إضافة إلى الهجوم الذي نفده مسلحو الجماعة على قريتين في منطقة " ديفا " بجنوب النيجر، والهجوم كذلك على بلدية " بوسو " الواقعة جنوب شرق النيجر على الحدود مع نيجيريا.[2]

4. دارفو (إقليم السودان) : الحقيقة ان جماعة بوكو حرام لم تقم بأي هجوم مباشر معلن ضددولة السودان، ولكن وباعتبار ان دارفور اقليم مجاور لتشاد، فإن الكثير من الخبراء قد

---

[1] florentgeel et marceau siviende, « nigeria : les crimes de masse de bokoharam« , rapport de la federation internationale des ligues des droits de l'homme, fevrier 2015, paris, p p 25 , 26.
[2] florentgeel et marceau siviende, op.cit, p27.

حذروا من إمكانية وصول الجماعة المتطرفة بوكو حرام إلى دارفور، فقد أوضح الأستاذ محمد نوري، وهو أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم، بأن تتمدد حركة بوكو حرام من تشاد إلى دارفور جائز، وهذا نظرا إلى تدهور الأوضاع المنية هناك، كما صدر تقرير خاص عن لجنة حظر دخول الاسلحة إلى دارفور، المكونة بقرار من مجلس الأمن الدولي، أشار إلى ان حدود الإقليم في السودان وهو دارفور يسهل اختراقه من طرف الجماعات الإسلامية المتطرفة مما قد يؤثر على امن واستقرار دارفور.[1]

تحمل العمليات التي قامت بها جماعة " بوكو حرام " خارج حدود نيجيريا الكثير من الدلالات اهمها:

1. هذه العمليات تعد انعكاسا لتزايد قوة الجماعة والذي بدا في قدرتها على تنفيذ العديد من الهجمات المتزامنة والمتباينة في طبيعتها واهدافها، حيث تراوحت العمليات التي نفدتها الجماعة ما بين قتل وذبح الرهائن (على طريقة داهش)، وخطف، وحرق وإتلاف للمباني، حيث استهدفت الهجمات المدنيين والمؤسسات العامة، التي تقع في الغالب على الحدود النيجيرية.
2. تبني الحركة فيما توجهه من هجمات للدول المجاورة تكتيك حرب العصابات التي تقضي بشن هجمات على الجيش والسلطات الرسمية والمدارس.
3. ظهر تأثير مبايعة الجماعة لتنظيم داعش ليس فقط في طبيعة العمليات التي تقوم بتنفيذها، وإنما في استراتيجية التنفيذ، حيث عمدت الجماعة إلى تغيير استراتيجيتها منذ أشهر من هجمات يتم شنها لأهداف انتقامية، او اهداف متعلقة بالتمويل إلى التوجه نحو الاستيلاء على مناطق بأكملها.

ومن المؤكد أن هناك مجموعة من الأسباب خلف توسع جماعة بوكو حرام من خلال تنفيذها عداد من العمليات في دول الجوار، من اهمها :

1. تأسيس دولة الخلافة: حيث أن حلم الخلافة لدى جماعة بوكو حرام قائم لديها، منذ إنشائها، وعزوة انضمام الحكرة لتنظيم داعش، الذي يسعى بدوره لمد نفوذه داخل افريقيا.
2. توسع النفوذ:حيث تعكس العمليات التي تنفذها جماعة بوكو حرام محاولة الجماعة الخروج من نيجيريا، وتوسيع نفوذها للدول المجاورة.

[1] علوية مختار، مرجع سابق,

3. الحصول على التمويل: تستفيد الجماعة من هجماتها على دول الجوار في تعزيز مصادر تمويلها، حيث تعتمد الجماعة على الفديات الناجمة على عمليات الخطف، وسرقة الأسلحة من المناطق التي تقوم بمهاجمتها، وقد ساهمت هذه الجماعات في ازدهار تمويل التنظيم.

4. السعي للثأر: حيث ان التحالف الاقليمي لمساعدة الحكومة النيجيرية، والمشكل من النيجر، تشاد والكاميرون، الحق خسائر بشرية ومادية فادحة للجماعة ، جراء الهجمات التي كانت تتلقاها من الدول الجوار، لهذا تحاول بوكو حرام دائما تعويض نفسها بهجمات مقابلة وردود عنيفة.

أما الأستاذ حمدي عبد الرحمان فيرى أن امتداد جماعة " بوكو حرام " لم يطال منطقة غرب إفريقيا فحسب، لكن الحركة في تمدد حتى " منطقة القرن الإفريقي ، فقد أعلن القائد العسكري لحركة الشباب الصومالية فؤاد محمد خلف "، تصعيد الحرب ونقلها إلى كينيا، ومن المعروف أن القوات الكينية التي دخلت الصومال عام 2011 لمحاربة " الشباب " وغيرها من المنظمات الجهادية او الحركات الجهادية تشكل جزاء من قوات لحفظ السلام مدعومة افريقيا ودوليا، ويبلغ قوامها نحو 22 ألف جندي.[1]

2-التحالف الإقليمي للقضاء على بوكو حرام :

جراء تعقد الأزمة وتصاعد الهجمات التي تشنها، حركة " بوكو حرام " النيجيرية ضد مصالح الدولة في شمالي شرق نيجيريا، الذي تتخذه كقاعدة لانطلاق هجماتها وعملياتها ضد قرى ومدن البلدان المجاورة، ومن جراء ذلك اضطلعت الدول الإفريقية للمشاركة في تحالف اقليمي من اجل القضاء على التهديد الذي يطالها من طرف الحركة.

وفي ظل احتدام الصراع بين القوات النيجيرية، وعناصر " بوكو حرام " التي سيطرت على مساحات واسعة من نيجيريا، تم التوافق خلال القمة الإفريقية التي انعقدت في اديس ابابا على إرسال أكثر من سبعة آلاف من القوات الإفريقية سريعة التدخل لمحاربة حركة " بوكو حرام " في أربع دول هي " تشاد، والنيجر، نيجيريا، إلى جانب الكاميرون وحتى البينين، بناءا على توصية من مجلس السلم والمن الإفريقي، والتي قدمت في يناير 2015 م.

لقد كثفت القوات الكاميرونية من عملياتها ضد الحركة الراديكالية، في ظل تكرار هجماتها على مدن كاميرونية بالقرب من الحدود مع نيجيريا، أودت بحياة العشرات من المدنيين، فضلا

[1] حمدي عبد الرحمان، " الهموم الأربعة : اتجاهات الفكر والرأي الكبرى في إفريقيا"،مرجع سابق، ص 82.

عن عمليات الخطف، وحرق البيوت والقرى، علاوة على الهجوم على مواقع للجيش الكاميروني، ولم تسلم دولة النيجر من هجمات " بوكو حرام "، حيث تعرضت – كما تم الذكر سابقا للعديد من العمليات الإرهابية. كما اعلنت دولة " بنين " في أوت 2015 م، عن إرسالها 800 جندي للمشاركة في القوة الإقليمية المشاركة في الحرب ضد " بوكو حرام ".

أما في تشاد ومن جراء تعرضها لهجمات الحركة، فقد أعلنت حالة الطوارئ في المنطقة، بعد موافقة المجلس الوطني في تشاد – البرلمان – بإجماع 147 صوتا، كما انها سارعت منذ العام 2015 م بضرب مواقع الجماعة عبر غارت جوية ملحقا بها " خسائر مادية وبشرية جسيمة "، وتجدر الإشارة إلى ان الجيش التشادي قد تصدر عملية عسكرية تستهدف الجماعة وقد تخطت مناطق شمال نيجيريا نحو البلدان المتاخمة.[1]

في تلك الأثناء رحب الرئيس النيجيري محمد بخاري بقرار الحرب ضد التنظيم المسلح "بوكو حرام" خاصة وأن الجماعة قد كثفت من هجماتها وتفجيري في شمال شرق البلاد، عقب وصول الرئيس محمد بخاري إل السلطة، مما جعل الحكومة تصر على القضاء على الجماعة وتوافق على الحل الإقليمي المطروح.[2]

لقد كان الحل العسكري هو الرؤية المشتركة التي توصل إليها قادة الدول الإفريقية كمحاولة لتضييق الخناق على جماعة "بوكو حرام"، فبعد أن تم إنشاء فريق مشترك متعدد الجنسيات قوامه 8700 جندي، من طرف كل من النيجر، التشاد ونيجيريا وحتى البنين، قامت دول إقليم غرب إفريقيا مثل: ليبيريا، النيجر، ساحل العاج ومالي بنشر ما يقارب من 12 ألف من حشودها العسكرية في إطار مراقبة وقف إطلاق النار لمنظمة الإكواس، وقامت بإنفاق 10 مليار دولار، وتعهدت بتقديم 34 مليار دولار لنشر حشود ودعم لوجيستي لدعم البعثة الإفريقية الدولية في مالي (AFISM)، إلا أن قدرة نيجيريا قد تآكلت نتيجة لمواجهتها العسكرية مع جماعة "بوكو حرام".

بالرغم من تحقيق قوات التحالف الإقليمي المشتركة تقدما ضد بوك حرام، مما أدى إلى طردها من مدن ومناطق كانت قد استولت عليها في شمال شرق نيجيريا، فضلا عن حصارها في مواقع

([1]) zabeirou moussa et oumarou moussa, « lutte contre bokoharam » la sahel journal, niger, numero 8883, p p 1-3 .

[2] -Eabeirou Moussa et Oumarou Moussa, op. cit, P4.

أخرى، الأمر الذي أدى إلى تحجيم قوتها، إلا أنه كانت هناك عقبات تحول دون تحقيق أهداف القوة الإفريقية المشتركة في القضاء نهائيا على "بوكو حرام"، ويمكن إبراز أهم تلك العقبات في:

1- تضارب استراتيجية المواجهة:

يفتقد التحالف الإقليمي ضد "بوكو حرام" الرؤية الاستراتيجية على المدى البعيد، والتي من شأنها القضاء على "بوكو حرام"، في منطقة غرب إفريقيا. وربما يعزى ذلك إلى أن القارة الإفريقية لا تمتلك ثقافة الحرب المحترفة، بالرغم من أنها القارة الأكثر تعرضا للدمار، جراء العنف والعمليات الإرهابي، كما أن غياب التنسيق الإقليمي فيما يخص التعاون الأمني والاستخباراتي، وتأمين الحدود المشتركة بين دول المنطقة خلق ساحة مفتوحة أمام "بوكو حرام" للتنقل بحرية.

2- القدرات المحدودة للتحالف الإقليمي:

تفتقر معظم الجيوش الإفريقية الكثير من التكتيكات العسكرية المتقدمة، وتعتمد على تكتيكات تقليدية، يأتي ذلك في الوقت الذي تتمتع فيه التنظيمات الإرهابية بخبرة عميقة في حروب العصابات، فضلا عن نقص العدد والعتاد بالنسبة للجيوش الإفريقية، كما أن هناك غيابا في التنسيق بين مختلف الوحدات القتالية، وغياب قيادة مركزية قوية، علاوة على عامل الفساد، الذي أضحى منتشرا في الجيوش الإفريقية، إضافة إلى كون الجيش في إفريقيا أصبح أحد العناصر الأساسية في الحفاظ على النظام السياسي القائم،[1] فضلا عن عمليات الإدماج التي تعرضت لها بعض الجيوش الإفريقية، مما كان لها أثر في اختراق صفوفها، خاصة في ظل إدماج عناصر كانت منظمة سابقا في جماعات انفصالية مسلحة، ففي تصنيف لأقوى جيوش العالم، وفقا لمؤشر القوة، أصدر موقع جلوبال فاير باور الأمريكي المتخصص في قضايا الدفاع، احتل الجيش النيجري المرتبة 41 عالميا والربع إفريقيا، في حين احتل جيش النيجر المرتبة 82 عالميا، والعاشرة إفريقيا، بينما احتل الجيش التشادي المرتبة 93 عالميا، وال12 إفريقيا، أما الجيش الكاميروني، فجاء في المرتبة 119عالميا، و23 إفريقيا، ولم يشمل هذا التصنيف دولة البينين.[2]

---

[1] أحمد عسكر، مرجع سابق.

[2] سمير صالح: جلوبال فايرباور،"جيش مصر الأقوى في إفريقيا وال18 عالميا"، **جريدة الوطن**، 21 أوت 2015، من موقع: http://www.elwatannews.com/news/details/790442

3- تراجع أولويات دول التحالف:

يعد من أهم العقبات التي تعرقل التنسيق والتعاون فيما بين دول التحالف الإقليمي للتخلص من خطر "بوكو حرام"، فغياب استراتيجية موحدة مبنية على أهداف جماعية، وسعي كل دولة لتحقيق أهدافها منفردة، أو سعيها في انتزاع الزعامة الإقليمية في حربها ضد "بوكو حرام"، من شأنه أن يزيد سوءا وتعقيدا.

4- أزمة التموين:

إن الموارد الفردية لدول التحالف غير كافية، وتتسم بالمحدودية، حيث تعتمد اقتصاداتها على توازنات هشة، فضلا عن أن التسليح ليس مؤهلا لمواجهة حرب طويلة المدى ضد "بوكو حرام"، هذا بالإضافة إلى كون وجود نقص في المواد اللوجستية والبشرية لدى قوى التحالف.

5- تدني الأوضاع الاقتصادية:

يمثل انتشار الفقر والبطالة في مناطق من القارة الإفريقية خطرا يهدد دول القارة لا سيما، في منطقة غرب إفريقيا، حيث يخدم تدهور الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى غياب الديمقراطية والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، التنظيمات الإرهابية، من خلال إمدادها بعناصر جديدة يسهل تجنيدها.

6- انتقام حركة "بوكو حرام":

أدى تخوف بعض دول التحالف الإقليمي من تزايد الأعمال الإنتقامية من قبل "بوكو حرام"، داخل أراضيها إلى إحجامها م المشاركة بفاعلية في مواجهة "بوكو حرام" –فموقف نيجيريا يتسم بالحذر من "بوكو حرام"، أما الكاميرون، فعمليات "بوكو حرام" داخل أراضيها تحد من قوة مشاركتها في التحالف، وكذلك الأمر بالنسبة للنيجر والتشاد، ولعل الهجوم الذي نفذته "حركة شباب المجاهدين الصومالية، في جامعة جاريسيا في كينيا في أبريل 2015، انتقاما من مشارك كينيا في مواجهة الإرهاب في الصومال، هو الذي أدى إلى إحجام قوات التحالف عن مواصلة الحرب.

في الأخير يمكن القول، أنه وعلى الرغم من المشاكل التي واجهتها التحالف الاقليمي في خوض حربه ضد حركة "بوكو حرام"، إلا أن هذه الأخيرة لم تستمر في توسعها، واضطرت إلى تكييف طموحاتها بكثير من الانتهازية، وفي الوقت الذي يواصل فيه داعش توسيع مساحاته

للوصول إلى أجزاء من ليبيا، تراجعت مكاسب "بوكو حرام" الإقليمية، نتيجة لعمليات مكافحة التمرد التي يشنها الجيش النيجري رفقة الحلفاء الإقليميين.[1]، حيث أنه وبعد وصول الجنرال السابق بخاري متوليا الرئاسة، في انتخابات مايو أيار من العام الماضي، كرر نفس خطابات جولادكجونتان في القضاء على تنظيم "بوكو حرام"، وهو ما ..... بتشكك من طرف الشعب النيجري، ولكن وعلى الرغم من عدم نجاحه في القضاء على أبي بكر شيكاو، إلا أنه نجح في أشياء أخرى تقل وهي:

أولها: استعادة معظم الأراضي التي احتلتها "بوكو حرام" تحت مسمى ولاية غرب إفريقيا، بعد إعلانها الانضمام إلى لواء تنظيم الدولة الاسلامية في عام 2015، وهو ماعتبره بخاري هدف النظام الرئيسي، ونجح فيه بالفعل، فلم تعد "بوكو حرام" قادرة على اكتساح مدن نيجيرية بالكامل، والاستلاء عليها كما في السابق، واقتصر نشاطها في أقل من عام وحتى الآن على الهجمات الانتحارية بشكل أساسي، بل ونجح الجيش في قطع طرق الامدادات اللوجستية للتنظيم وعزله عن الوصول للسلاح والغذاء، كما كان يفعل سابقا بأريحية، وهو ما أدى إلى تناقص قدراته.

ثانيا: ربما لم ينجح الجيش في القبض أو قتل شيكاو، لكنه نجح في قتل العديد من القادة الذين يمثلون حلقات الوصل بين شيكاو والمقاتلين، والهم أنه عزل بشكل كبير التنظيم عن التواصل مع داعش.

ثالثا: تمثل نجاح محم بخاري في استعادة السيطرة على مدينة "ماید جوري"، المدينة الرئيسية في شمال البلاد، والتي كانت الهدف الأساسي لغارات مقاتلي بوكو حرام المتواصلة.[2]

المبحث الثالث: بوكو حرام وتأثيرها على نيجيريا

تمهيد

تعد نيجيريا من ضمن الدول الإفريقية التي شهدت وعايشت ظاهرة العنف الداخلي وتزايد حدة النزاعات الداخلية، أين اتخذ النزاع فيها أشكالا متعددة، قديمة ومستمرة.

فمن النزاعات الإثنية والطائفية والقبلية التي كانت تمنع استقرار نيجيريا، كالنزاع المسلح الذي حدث بين قبائل الهوسا واليوروبا والإيبو خلال سنوات 1967-1970، تواجه الحكومة النيجيرية

---

[1]- أحمد عسكر، إشكالية الفاعلية، لماذا أخفقت استراتيجيات مكافحة الإرهاب في إفريقيا؟"، **شهرية حالة للإقليم**، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، العدد 16، أبريل 2015، ص 17.

[2]- هيثم رعب،" بوكو حرام وأزمة الرعب والجنون"، من موقع:

www.sasapost.com/boko-haram-nigeria-isis

اليوم صراعا جديدا مع "جماعة بوكوحرام" كآخر فصول هذه النزاعات المسلحة، وهذا ما يبعث على زعزعة استقرار وأمن الدولة.

المطلب الأول: أنشطة بوكوحرام في نيجيريا.

أولا: حركة "بوكوحرام" عهد "محمد يوسف":

أسست حركة "بوكوحرام" في ولاية يوبي بشمال شرقي نيجيريا عام 2002م، على يد الداعية الشاب حينئذ محمد يوسف، الذي أعدمته الشرطة النيجيرية يوم 30 يوليو (تموز) 2009، والذي يبدو أنه كان معجبا بتجربة تنظيم "القاعدة" في أفغانستان، فسمى قاعدته "أفغانستان" في كناما بالولاية المذكورة قبل تمددها في مختلف ولايات الشمال النيجيري، ومن ثم انطلق من مسجد سمي بـ "مسجد ابن تيمية"، الذي شهد اعتقاله، ومن ثم قتله عام 2009م.

- مولد محمد يوسف:

ولد مؤسس الحركة محمد يوسف عام 1970، ويلقب بـ "الميدغوري" وكنيته "أبو يوسف" في قرية نائية بمنطقة "يونوساري" التابعة لولاية يوبة في الشمال النيجيري على الحدود مع جمهورية النيجر، وهو لم يكمل تعليمه النظامي، متجها إلى تعليم ديني غير رسمي، أصابه بالغلو، فاتجه لتحريم التعليم الغربي والمطالبة بفصل الجنسين بل والانقلاب على الدولة، وهو ما دفع كثيرين لتسمية حركته التي لم تلق قبولا شعبيا في بداية أمرها بـ "طالبان نيجيريا"، نسبة إلى "طالبان أفغانستان"[*] التي كانت تتقاسم معها نفس الأيديولوجيا، والأفكار والمبادئ، كذلك اشتهر المنتسبون للحركة في ولايتي "برنو" و"يوبي" في البداية بلقب "اليوسفيين"[1]، نسبة المؤسس، ولم تشتهر تسمية "بوكوحرام" حسب بعض الباحثين إلا بداية من عام 2009م، التي اعتبرها الكثيرون فترة الانطلاقة الحقيقية للحركة.

- بداية محمد يوسف

كانت بداية محمد يوسف التنظيمية والدعوية مع جماعة الإخوان المسلمين في نيجيريا بقيادة إبراهيم الزكزي في منتصف الثمانينات، غير أنه رفض ميل زعيمها للتشيع الإيراني، الذي

[*]- طالبان أفغانستان حركة إسلامية حكمت أجزاء كبيرة من أفغانستان ابتداء من أيلول/سبتمبر 1996، وأعلنت عن قيام الإمارة الإسلامية هناك، أميرها الحالي هو الملا منصور، وقد نشأت الحركة الإسلامية لطلبة المدارس الدينية المعروفة باسم طالبان (جمع كلمة طالب في لغة البتشوا، على يد الملا محمد عمر مجاهد، حيث رغب في القضاء على مظاهر الفساد الأخلاقي وإعادة أجواء الأمن والاستقرار في أفغانستان.

[1]- Corona Simonelli, op.cité, p03.

اتسع عام 1994، وحدث انشقاق في جماعة الإخوان في نيجيريا، فانضم جناح منها لزعيمها المتشيع فيما بعد، واحتفظ جناح آخر بانتمائها الإخواني، وتسمت جماعة "التجديد الإسلامي".

أما محمد يوسف فإنه اقترب في عام 1994م، من جماعة متشددة هي جماعة إزالة "البدعة وإقامة السنة"، على اعتبار أن هذه الأخيرة كانت تتقارب وتوجهاته الفكرية وانتماءاته الدينية، فمحمد يوسف وجد في "جماعة إزالة البدعة وإقامة السنة" فرصة للاحتفاظ ولتطوير منهجه الديني والعقائدي، غير أنه فيما بعد زاد تشدده وتطرفه، ولم يعد يتوافق مع الجماعة التي اقترب منها، ومن ثم ما لبث محمد يوسف أن انفصل عن جماعة "إزالة البدعة ولإقامة السنة"، فسيطر على ما بيديه من مساجد مؤسسا ومعلنا جماعة جديدة هي "جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد" عام 2002م، والتي عرفت فيما بعد بـ "حركة بوكوحرام"[1]

هذا التطور في حياة وفكر محمد يوسف يشبه تماما تطور "الصحوية" أو "السرورية"[*] في منطقة الخليج العربي التي خرج من بطنها تنظيم "القاعدة" وأخواته فيما بعد.

كذلك يتشابه هذا التطور في مسار "بوكوحرام" ضمن الإطار السياسي والاجتماعي الحاكم، حيث تكون فكرة "الجهاد العالمي" و"عالمية المواجهة" مبدأ ودفاعا رئيسيا، ولقد رأى محمد يوسف، كما رأى أسامة بن لادن وغيره، في تطبيق الشريعة المعلن تطبيقا ناقصا، بعدما أقرت ثلث الولايات النيجيرية الـ 36 عام 2001، وطبقت الشريعة الإسلامية في العقد الماضي، وكانت وطالبة "بوكوحرام" بتوسيع نطاق تطبيق "الشريعة الإسلامية".

وحسب الكثيرين فإن بيان "حركة بوكوحرام" الذي وضعه محمد يوسف، والمعنون "هذه عقيدتنا ومنهاج دعوتنا" يتطابق إلى حد بعيد مع مبادئ الجماعات المتطرفة المدعية الجهاد، في سبيل تطبيق الشريعة الإسلامية والقضاء على كل مظاهر الكفر مثلما هو مع تنظيم القاعدة، فقد كان زعيمها أسامة بن لادن يبدي عداء، للغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وكان يهدف من خلال تنظيمه إلى توسيع الإسلام خارج حدود الأراضي الإسلامية، إن هذه الأسس الفكرية

---

[1]) Florent geel et Marceau Siviende, op.cit, p28.

[*]الصحوية هي حركة نشأت بدعم من علماء إبان حراكهم الدعوي لإيقاظ الناس من غفوتهم، بدأ مصطلح الصحوة في الظهور في حقبة الثمانينات

التي يحملها أسامة بن لادن وزعماء، هي الدافع وراء التمرد الراديكالي وانتشار الإسلام الثوري.[1]

- أنشطة محمد يوسف في نيجيريا

كانت أولى العمليات المسلحة عام 2003م، وترجع بدايتها إلى انبعاث جماعة – ممن تأثرا بدعوة "محمد يوسف" – للإشتباك مع رجال البوليس، فبعد اعتزالهم في قرية "كنم"، وفي بلدة "عيدم"، بالقرب من جمهورية النيجر، اشتبه في تصرفاتهم وأفعالهم من قبل المحيطين، مما استدعى تبليغ رجال الشرطة، فتحققت الشرطة منهم، لكن بلا جدوى، إن "اليوسفيين" كانوا ينشطون في الخفاء وبسرية تامة، ولكن ورغم ذلك أبلغ عنهم للمرة الثانية بسبب ما يقومون به من أعمال مشبوهة، وفي هذه المرة هجم عليهم رجال البوليس والجند، وتركوا منهم قتلى وجرحى.[2]

أثناء ذلك شوهد رجال البوليس يأتون بأعضاء الحركة حتى بعض الجرحى منهم، ثم يقومون بقتلهم الواحد تلو الآخر، وفي حملة مقابلة خرج جماعة برئاسة الشيخ "باب BaBa" بغضبة عارمة للأخذ بالثأر، استأصلوا فيها رجال الشرطة الذين قابلوهم في الطريق، وقطعوا مسافة طويلة مشيا على الأقدام وصلوا "دماترو" عاصمة ولاية "يوبي".

بعد أن بلغ خبر خروج جماعة الشيخ "باب"، محمد يوسف وهو في المملكة العربية السعودية، انهالت عليه حكومة نيجيريا بالتهديد والضغوط، متهمة إياه بالمسؤولية وراء الحادث، ومن ثم استمر محمد يوسف يواجه التحديات من قبل حكومة ولاية 'برنو"، والحكومة الفيدرالية بالمراقبة والتفتيش، وكان بعض الدعاة يتهمونه بالغلو والتطرف، في حين أن بعضا آخر من رجال الدعوة كانوا ينصحونه بأن يستبدل الضجيج بالهدوء ونشر العلم.

على الرغم من ذلك، اتخذ "ابو يوسف" مدينة برنو معقلا لدعوته، واستمر فيه ناشطا في تحريض الشباب على الجهاد ضد الحكام، وتحذير الناس من الدراسة على نمط "بوكو"، وضد كل ما يتسم بـ "الحداثة"، وقد وفق لحشد مجموعة من الشباب المتحمس لإقامة الدولة الإسلامية،

---

[1] حمدي عبد الرحمان، **تحولات الخطاب الإسلامي في إفريقيا**، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، مصر، 2015.

[2] Alex throutman, « The diseaseunbelief : BokoHaram'sreligious and politicalworldview », Brookings – analysispaperin 22 January 2016, p13.

جاؤوا إليه مبايعين، من الأماكن التي انتشرت فيها دعوته، وخصوصا من ولايات الشمال الشرقية الخمس، وهي: "غومبي" و"أدامو"، بالإضافة إلى "برنو"، و"يوبي" و"بوثي".
وانتشرت دعوة الحركة ايضا في ولايات الشمال الغربي، وهي: "كانو" و"جيفاوا"، و"كتسينا"، و"صكتو"، و"كبي"، وتجاوب معه فيها عدد قليل، وإذ هاجر الناس إلى "برنو" يتجمعون في المركز، وفي حارة "قوزريGwazari"، على طريق الذهاب إلى حارة "رونزافيRunwazafi"، في "ميدغري".

في بداية سنة 2009، صدر قرار من الحكومة الفيدرالية باستعمال القلنسوة الواقية للرأس، وقد تزامن هذا تحايل قام به بعض السارقين لاغتصاب أموال طائلة من والد حاكم "ولاية برنو"[1]، فاشتط الحاكم غاضبا، وأمر رجال البوليس بتنفيذ قرار القلنسوة الواقية في أطراف ولاية "برنو"، وسمى مهمتهم الخاصة بـ operation flush out، وقد نفذوا تلك المهمة بتشدد بالغ، تأذى منها شعب ولاية "برنو"، وفي هذه الثناء خرج بعض أتباع "محمد يوسف" لحفر قبر دون القلنسوة الواقية، فاستقبلهم رجال المهمة الخاصة بعنجهية واحتقار، فحصل اشتباك عنيف، أسفر عن جرح قرابة ثمانية عشر رجلا من عناصر الحركة، ولم تقبلهم المستشفيات إلا بعد عناء.[2]

غضب محمد يوسف من هذه العملية، وألقى خطابه المشهور، الذي أسماه "الرسالة المفتوحة إلى رجال الحكومة الفيدرالية"، هدد فيه الدولة، وحدد لها أربعين يوما للبدء في إصلاح العلاقة بينها وبين حركته، ظل أعضاء الحركة إبان الأزمة يترقبون صدور فتوى من قيادتهم تبيح لهم الانطلاق، وكانت تحركاتهم وخطاباتهم في البلدان تنم عن الاستعداد للمواجهة، ولهذا تحرك رجال الشرطة في ولاية "بوثي"، وهاجموا تجمعا للحركة في مسجد لهم، فاندلعت المواجهة عندئذ، وتأزمت العلاقة بين الحكومة وهذه الجماعة في تلك الليلة من يوم الحد 26 من يوليو 2009م.

وفي حركة مقابلة، اقتحم بعض عناصر الحركة المسلحين مقر الشرطة الرئيسي بـ "ذوظن تنشن DutsenTenshin"، وبعض المباني الحكومية في ولاية "بوشي"، فلم تستسلم الشرطة،

---

[1] عمر الكدي، "زعيم بوكوحرام النيجيرية: نهاية غامضة لرجل غامض"، من موقع:
http://www.rnw.nl/arabic.article/15235

[2] المرجع نفسه.

فحصل نتيجة لذلك اشتباك عنيف بين قوات المن والمسلحين، وفي الصباح تطايرت شرارة المواجهات إلى "دماترو" عاصمة ولاية "يوبي"، وانتقل الاشتباك بحرارة في نصف النهار إلى ولاية "برنو"، فتحولت العاصمة "ميدغري" إلى أرض المعركة، حيث كان المركز العام للحركة، وفتوى رأسها، وكبار الدعاة إليها.

واستمرت الحرب لمدة خمسة ايام، من الأحد إلى الخميس، انتقلت عدواها إلى كبرى ولايات شمال نيجيريا: "ميدغري" و"بوثي"، و"كنو"، واقتحمت قوات المن معاقل الحركة في "بوثي" و"برنو"، وحوصر الذين ثاروا في قرية "ودل wundil" بـ "كنو"، وأدى كل ذلك إلى مقتل أكثر من سبعمائة شخص من بين رجال الحركة والشرطة والجند، وغيرهم من الشعب، واضطر أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة من سكان المنطقة للنزوح عن مساكنهم بعد اندلاع القتال.

وفي أثناء المعركة اقتحمت الشرطة والجند المسجد الذي يستخدمه الستاذ محمد يوسف لدروسه ومحاضراته، والواقع في المكان المعروف بالسكة الحديدية Rail luway، وفجره تفجيرا كاملا بقذائف، وكانت حصيلة القتلى في المسجد وخارجه، قرابة مائة من عناصر حركة "بوكوحرام"، وتوقفت المجزرة أنداك بعد مقتل "محمد يوسف"، بعد إلقاء القبض عليه، وإجراء محاورة مع بعض الجنود وكبار الشرطة.[1]

ثانيا: حركة بوكوحرام في عهد أبي بكر شيكاو

كانت بوكوحرام في عهد "محمد يوسف" حركة عنيفة، وتركز خصوصا على تطبيق الشريعة في شمال نيجيريا، حيث الغالبية المسلمة، ويقول الخبراء إنه مع وصول شيكاو على راس الحركة، ازدادت الهجمات المتكررة ضد المدنيين والمسيحيين ما جعل الجميع ينسون خطابات الداعية محمد يوسف ضد النظام النيجيري الفاسد.

- أبو بكر شيكاو: تعريفه

"ابو بكر شيكاو"، أو "أبو محمد ابو بكر محمد الشكاوى المسمى بيشيكو"، هو الزعيم الخليف لحركة بوكوحرام بعد مقتل "محمد يوسف" زعيمها السابق، يرجح أنه ولد في العام 1965 أو 1969، حسب تقارير لوزارة العدل المريكية، ولد في قرية "شيكاو" بولاية "يوبي"

[1])Peter Bouson and others, « Nigeria : Trapped in the cycle of violence », Amnesty international, unitedkingdon, August 2012 , p p 7-8.

بنيجيريا قرب حدود النيجر، وقد درس الفقه لدى رجال الدين المحلين، في "مايدوغري"، عاصمة ولاية "بورنو" المجاورة، ويقدر المراقبون بأن عمره يتراوح بين 34 حتى 43 عاما.[1]

تلقى "شيكاو" تعليمه في كلية الشريعة والقانون في كلية بورنو، أطلق عليه بعض أصحابه "دار التوحيد" نسبة إلى ما يرون فيه من تبحر في علوم الدين، بعد تخرجه من كلية الشريعة والقانون، تعرف أبو بكر شيكاو على الداعية محمد يوسف مؤسس جماعة بوكوحرام قبل أكثر من 10 سنوات، وتأثر شيكاو كثيرا بالداعية محمد يوسف، وقرر الانتماء إلى حركة "بوكوحرام" التي جذبت الشباب العاطلين عن العمل في مايدغوري.

- نشاطه:

بعد مقتل "محمد يوسف" تحدث ناطق رسمي للحركة، بأن مقتله لن يغير مجراهم، ولم يؤثر فيهم سلبا، بل حفزهم على الاستماتة، وتنفيذ مشاريعهم، ونقلت هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي في 16 أغسطس 2009، بيانا رسميا أسفر ع تطور جديد للحركة، حيث تحدث فيه المدعو "ثاني عمر"، وصف نفسه آنذاك بأنه "الزعيم بالنيابة"، ويعد بيانه هذا الول من نوعه عقب تلك الإشتباكات الدموية، ذكر أن: "الجماعة ألحقت نفسها بالقاعدة، وأنها تنوي شن سلسلة من التفجيرات في شمال البلاد وجنوبها، ابتداء من أغسطس مما يجعل نيجيريا مستعصية على الحكم.

وفي نهاية شهر يونيو 2010م، ظهر نائب "محمد يوسف" المعروف بأبي بكر شيكو على صفحة الأنترنيت ليؤكد أنه وبالرغم من مرور سنة كاملة على الهجوم عليهم، فإنهم مازالوا ملتزمين بمبادئ الحركة[2]، وعلى وشك شن هجوم عنيف على الغرب الكافر ومتبعي أنظمتهم في نيجيريا، وجاء أول حادث لاعتداءات الحركة، وهو الإعتداء على مقر الأمم المتحدة في أبوجا 2011، الذي أوقع 23 قتيلا، وانتقلت بوكوحرام إلى تنفيذ عمليات نوعية ما أشاع مخاوف من إلحاق الحركة بمجموعة جهادية على المستوى العالمي، وقد كانت الحركة تستهدف غالبا خلال عملياتها مؤسسات الأمن والدولة، كما كانت تقوم بالعديد من العمليات الإنتحارية.

---

[1] Benoit Zagdoum, « qui est AboubakarShékau : le chef fantike de BokoHaram ?, dans : www.francetvinfo.fr/monde/afrique/lyceenes....

[2] محمد فتحي، زعيم حركة "بوكوحرام" النيجيرية.. الرقم الصعب للإرهاب في إفريقيا، "جريدة اليوم السابع"، 27 يوليه 2014، موقع:

www.youm7.com/story/0000/0/290/-/17945

- جرائم بوكوحرام في عهد شيكاو:

شنت جماعة بوكوحرام ما يقارب 25 هجوما منفصلا في الفترة الممتدة من 2009م، حتى عام 2014م، أما الجرائم التي تنسب إلى حركة فترة أبي بكر شيكاو، فقد كانت العام 2011، حيث استهدف خلالها المتشددون الكنائس والمساجد ورموز السلطة، وأيضا المدارس والجامعات، ومساكن الطلاب، خيث قتلوا تلاميذ أثناء دخولهم، كما قاموا بالرصد لعناصر الجيش والشرطة ففي 9 أبريل 2011م، تم تفجير مركز للشرطة في "مايدغوري"، وأطلق الرصاص على عدة أشخاص في حوادث منفصلة في نفس اليوم، واشتبهت الحكومة النيجيرية في جماعة بوكوحرام أنها وراء هذه الأحداث، وفي 20 أفريل من نفس العام، قتلت بوكوحرام رجل دين مسلم، ونصبت كمين لعدة أفراد من الشرطة في مايدوغري، وفي 22 أبريل أطلقت بوكوحرام سراح 14 سجين، أثناء فرار بعض السجناء في يولا بولاية "أداموا".

لكن ورغم الكثير من الجرائم التي ترتكبها الحركة، إلا أن حادثة تستقطب الاهتمام الدولي والإقليمي، وتتسبب في الالتفات للحركة وللتهديد الذي ينجم عنها.[1]

لقد أثارت تصريحات شيكاو في فيديو تم بثه مع الانترنيت، أعلن فيه مسؤولية بوكوحرام، عن عملية خطف التلميذات في ولاية بورنو في منتصف أبريل، استياء في العالم، حيث هدد ببيعهن "وتزويجهن بالقوة". وبالفعل قامت الجماعة بتحفيظهن القرآن الكريم، وبتزويج بعضهن من أعضاء الجماعة، وقد فشلت كل محاولات الحكومة النيجيرية في الوصول إلى مكان تواجد الفتيات المخطوفات، إن ذلك الشريط الجديد اعتبره النيجيريون أنه يعكس صورة الزعيم الإسلامي الذي نسبت إليه سلسلة هجمات دامية، منذ أن خلف "محمد يوسف" على رأس هذه الحركة، وقالت مجموعة الأزمات الدولية في تقرير أخير "مع أبي بكر شيكاو على رأس بوكوحرام، أصبحت الحركة أكثر عنفا وفتكا وتدميرا، إنها أكثر وحشية من قبل"[2]

لقد نعرض الرئيس النيجيري "عزدلاكجونثان" آنذاك للعديد من الانتقادات الشديدة، بسبب تأييده لعسكرة بلاده بصورة متنامية، فقد كان مقتنعا بفكرة إخضاع جماعة بوكوحرام[3] بالقوة العسكرية، لكي يظهر أمام الناخبين بصورة المنقذ، لكن الحقيقية أثبتت أن الهجمات الانتقامية التي

---

[1] Peter, Bonson ? op.cit, p 9.

[2] محمد فتحي، مرجع سابق.

[3] رائد الباشا، "فشل نيجيري وصحوة عالمية في مواجهة بوكوحرام الإرهابية"، من موقع:
http://ar.qantara.de/content/jm.bwkw.hrm.lmttrf.wkhttf...

كان يشنها الجيش لم تزد إلا من حدة الصراع، ولم تؤدي إلا لمزيد من الغضب من قبل الجماعة. كما أن غودلاك جونثان لم يقم مطلقا بالاتصال بالأشخاص المتضررين من الإرهاب، ولم يبذل كذلك أية جهود من أجل إجراء حوار مع الإسلامويين، وحادثة الخطف الفتيان مثلت أدنى مستويات سياسته.[1]

بعد حادثة اختطاف الفتيات أقدمت جماعة بوكوحرام على إعدام 20 فتاة على خلفية لبسهن تنورات قصيرة وسراويل في مدينة ميدوجوري بولاية بورنو شمال شرق نيجيريا، كما نفذت الجماعة سلسلة تفجيرات انتحارية، استهدفت مسجدا، وتجمعا شعبيا في شمال شرقي نيجيريا، حيث أدى ذلك إلى مقتل 54 شخصا، إضافة إلى جرح آخرين وصل 220 هم حتى 90 شخصا، كما نفذت في الولاية ذاتها وفي المدينة ذاتها ثلاثة تفجيرات متتالية، راح ضحيتها الكثير من الأبرياء.

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد كافة الجرائم التي قام بها شيكاو، قامت برصد مكافأة قيمتها 7 ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات عن شيكاو من أجل القبض، فهي تعتبر "شيكاو" "إرهابيا على المستوى العالمي"، كما رصد الجيش النيجيري هو الآخر"5 مليون نايرا" لمن يدلي بمعلومات عن شيكاو، الذي حقق انتصارات عديدة على الجيش النيجيري، فمن يوليو/تموز 2014 إلى يناير 2015، سقطت البلدات النيجيرية تباعا في أيدي جماعة بوكوحرام، وفي أغسطس 2014 هاجمن الجماعة بلدة (غوزا) بولاية بورنو، وتمكنوا من التغلب على 350 جندي، وقتلوا العديد من الضحايا تصل حتى 600 مدني، كما بسطوا سيطرتهم في نفس الشهر على "بلدة باغا" بولاية بورنو.[2]

ثالثا: بوكوحرام بعد مبايعة تنظيم داعش:

أعلنت جماعة بوكوحرام النيجيرية مبايعتها لتنظيم "الدولة افسلامية" الذي يتزعمه "أبو بكر البغدادي" خليفة المسلمين، وقد كان ذلك في شهر مارس عام 2015م، وبدخول جماعة "بوكوحرام" تحت مظلة داعش، تكون رابع جماعة في القارة التي تنظم لهذا التنظيم، بعد انضمامها لداعش، بالإضافة إلى "الجيش الإسلامي" في ليبيا الذي انضم هو الآخر لداعش،

---

[1] رائد الباشا، مرجع سابق.

[2] تقرير منظمة العفو الدولية، "حملة الرعب التي تشنها بوكوحرام في شمال شرق نيجيريا"، أفريل 2015، ص ص3-4.

والمنطقة الوسطى في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، التي انشقت عن القاعدة وبايعت داعش وأصبح اسمها "جند الخلافة في الجزائر"[1]

الحقيقة أن مبايعة "بوكوحرام لداعش"، لم تكن بالمفاجأة للمحللين والسياسيين، بل كان مرصودا مع وجود هذا التقاطع أخيرا في اتباع "بوكوحرام" لمنهج داعش، وأسلوبه في غاراتها على القوة والرجم والذبح والحرق، وقول زعيم "بوكوحرام" أبو بكر شيكاو في أحد تصريحاته بأن خطف الرهائن واحتجازهم يوافق نص القرآن الكريم، هو الكلام ذاته الذي يردده زعيم "داعش"، أبو بكر البغدادي، فضلا عن رفع "بوكوحرام" في عملياتها الأخيرة أعلام داعش، لا سيما في بلدة "بوسو" بالنيجر.[2]

- دوافع بوكوحرام بمبايعتها لداعش:

يرى مدير المركز النيجيري للبحوث العربية "الخضر عبد الباقي"، أن من بين دوافع هذه البيعة هو محاولة الجماعة إقناع دول المنطقة التي بدأت تتصدى لها بأنها مازالت قادرة على المواجهة وحشد الدعم، وإظهار قوتها على أرض الواقع.

أما "محمد محمود" ولد أبو المعالي المختص في شؤون إفريقيا ومنطقة الساحل، فيرى أن مد بوكوحرام لحبل الوصل مع القاعدة مقابل توثيق العروة مع داعش الأكثر راديكالية والأكثر عنفا، يعني أن الجماعة، بصدد المضي قدما في تصعيدها الراديكالي، وفي مزيد من تطوير هذا العمل العنيف، الذي درجت عليه، والذي شكل استثناء في المنطقة بشكل عام.

لكن رئيس الفيدرالية الإفريقية للدراسات الإستراتيجية "محمد بنحمو"، فيقلل من أثر هذا التحالف بين التنظيمين المتشددين، ويحصر مفعول المبايعة في البعد الإعلامي، فقرار مبايعة بوكوحرام لداعش، هو قرار له وقع إعلامي أكثر منه قرار له وقع جديد على أرض الواقع، حسب رأيه، كما أن الحركة تمر بمرحلة دقيقة حسب "بنحمو"، فهي تواجه حربا إقليمية مع جيوش المنطقة، وهذه الحرب تجعلها، وبشكل متفاوت في نفس درجة المواجهة التي تخوضها داعش.[3]

---

[1] غوين داير، **فوبيا داعش وأخواتها**، تر: رامي طوقان، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015، ص123.

[2] غوين إيدر، مرجع سابق، ص124.

[3] برنامج الحركات الإسلامية، "تمدد داعش: بوكوحرام، ومبايعة تنظيم الدولة الإسلامية.. الأسباب والتداعيات" من موقع: www.rcssmideast.org/acticle/3207#.79Btka9dg

- بوكوحرام تصعد من هجماتها:

إن بوكوحرام، وبعد مبايعتها لتنظيم داعش شنت ما يزيد على مائة هجوم، وأصابت خلاله ما يزيد على ألف شخص ما بين 14 أكتوبر و 12 ديسمبر في سنة 2015، وتركزت هجومات الحركة في الشمال الشرقي الذي سيطرت على أغلب مدنه في سبيل إقامة إمارة إسلامية هناك، وأفاد موقع لفرانس برس أن جماعة بوكوحرام قتلت أكثر من 1700 شخص منذ تولي الرئيس محمد بخاري مهامه في آيار/مايو 2015، وبعد مبايعته لداعش شهدت العمليات التي تقوم بها بوكوحرام تحولا نوعيا في طبيعتها، حيث تجاوزن العمليات الإرهابية حدود نيجيريا لتمتد إلى دول الأخرى المجاورة في منطقة غرب لإفريقيا مثل الكاميرون والنيجر وتشاد، وهو ما جعلها تمثل مصدر تهديد لاستقرار هذه الدول التي حشدت الآلاف من الجنود لمحاربة بوكوحرام، وقامت بشن العديد من الهجمات ضدها، خاصة في ظل عدم قدرة نيجيريا على احتواء هذه الجماعة.[1]

- تداعيات البيعة:

مبايعة جماعة بوكوحرام لتنظيم داعش، من المؤكد سوف يكون لها عدد من التداعيات الهامة حسب الكثيرين، خاصة على مستوى التنظيمات الجهادية في المنطقة، في ظل حالة التمدد الجهادي الذي تشهده المنطقة في أعقاب الربيع العربي، وتتمثل أهم التداعيات في:

- بالنسبة لجماعة بوكوحرام: على الرغم من أن تلك البيعة تمثل مكسبا كبيرا للجماعة من خلال الانتساب لكيان جهادي ضخم لداعش، من الناحية الفكرية والتنظيمية، كما سيعطيها زخما وقوة في أوساط التنظيمات، ويمكنها من الحصول على الكثير من المكاسب، فإنها في نفس الوقت سوف تلفت الأنظار بقوة إلى مدى خطورة الجماعة على المنطقة بكاملها، على مصالح الدول الكبرى بعد هذه البيعة.[2]

والملاحظ للتطورات الأخيرة يجد بأن الجماعة قد صعدت من هجماتها مستهدفة العديد من القرى داخل نيجيريا، مثل الهجوم العنيف في "بلدة غيدام"، شمال شرقي البلاد الذي أودى بحياة الكثير من الأشخاص بينهم الأطفال، وهذه الخطوة التي أصبحت تتمتع وتوصف بها الجماعة هي

---

[1] Pete, Bonson, op.cit, p p 10-13.

[2] كرم سعيد، "خلافة بوكوحرام بعد داعش...التداعيات والمخاطر"، من موقع:
www.studies.alarabiya.net/hot-issues/

التي ستؤدي إلى توحيد الجهود الإقليمية والدولية من أجل القضاء عليها، خاصة أن التنظيم لديه مشروع جهادي يسعى إلى تصديره إلى كل دول الجوار، كما أن تلك البيعة ستشجع تلك الجماعة على استهداف المصالح الاقتصادية للدول الكبرى، والتي غالبا ما تمثل الهدف المفضل لأي تنظيم جهادي.

- بالنسبة لتنظيم داعش: فإن تلك البيعة تمثل له انتصارا جديدا في ظل الحرب القائمة ضده في العراق وسوريا حيث يثبت التنظيم أنه قادر على التمدد والانتشار خارج حدود دولته برغم التحالف الدولي ضده، وأنه قادر على تثبيت استراتيجية التي تقوم على أن التنظيم يتمدد ولا ينحسر، خاصة وأن جماعة بوكوحرام قوية وعابرة للحدود، ولها تأثير على الأوضاع في منطقة غرب غفريقيا، وبالتالي فإن تلك البيعة سوف تجعل "لداعش" موطئ قدم في منطقة غرب إفريقيا التي تمثل تربة خصبة لنمو وانتشار الفكر الداعشي، كما أنها ستجعل التنظيم صاحب أفرع طويلة وقادر على توجيه الضربات خارج حدود دولته.

وعلى العموم فإن مبايعة جماعة بوكوحرام لتنظيم الدولة الإسلامية، سيرفع سقف طموح "بوكوحرام" لتحقيق إنجازات على الأراضي النيجيرية، مماثلة لإنجازات "داعش" في العراق وسوريا، مما سيؤدي إلى موجة عنف جديدة في الفترة المقبلة، وهو ما ستكون له تداعيات سيئة على الأوضاع في منطقة غرب إفريقيا، خاصة إذا اتخذ التنظيم قراره باستهداف صناعة النفط في نيجيريا، التي تمثل شريانا حيويا هاما للعديد من الدولن لا سيما أن الأوضاع في دلتا النيجر لا تزال مضطربة، وذات استقرار هش، مما يمكن أن يسهل مهمة جماعة بوكوحرام إذا ما أرادت أن تستخدم ورقة النفط في صراعها الحالي.[1]

[1] برنامج الحركات الإسلامية، موقع سابق

المطلب الثاني: دور بوكوحرام في تفاقم مشكلة الدولة في نيجيريا

أولا: آثار جماعة بوكوحرام في نيجيريا:

أصبح وجود بوكوحرام موضع قلق محلي وإقليمي ودولي كبير، خاصة عقب مبايعة الجماعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، حيث جاء في تحليل الكثير وفي تنبؤاتهم لمستقبل الجماعة أن مبايعتها وانضواءها تحت لواء "داعش"، سيقوي شوكتها وسيزيد من خطورتها، يمكن رصد أهم آثار الجماعة الإرهابية بوكوحرام على الدولة النيجيرية فيما يلي:

1- الآثار الاجتماعية (ظاهرة اللجوء):

وتجدر الإشارة إلى أنه في فترة محمد يوسف الزعيم السابق لجماعة بوكوحرام لم يتم الحديث أو الإشارة إلى وجود مشكل في النزوح، وربما هذا راجع إلى أن الحركة في البداية لم تستهدف المدنيين، ولكن كانت تستهدف في هجوماتها رجال الشرطة والحكومة والمباني الحكومية، وحتى المساجد والكنائس، إلا أنه وبعد تطور الحركة ومقتل زعيمها محمد يوسف ومجيء أبي بكر شيكاو، ظهر مشكل النزوح، فأبي بكر شيكاو صاحب مقولة "إن الله أمرني أن أقتل الكافر كما أقتل الدجاج والغنائم"، كان دمويا وكان أكثر وحشية من سابقه، يقتل كل من يخالفه حتى وإن كان في صفه.

في ماي2013م، أعلنت الحكومة النيجيرية حالة الطوارئ في ثلاثة ولايات هي "بورنو"، و"يوبي"، و"أداماد" في شمال شرقي البلاد، بعد سيطرة جماعة بوكوحرام عليها لتكوين خلافة إسلامية في الشمال، إن هذا الوضع أدى إلى نزوح أزيد من 25 ألف من السكان إلى مدينة "ميدغوري"، بعدما هربوا من المدن التي سيطرت عليها جماعة بوكوحرام[1]

وتشير تقارير إلى أن معسكر ديكوا يأوي حوالي 50 ألف شخص فروا بسبب تمرد بوكوحرام منذ ستة سنوات، وتأتي هذه التقديرات من المنظمة الدولية للهجرة وبيانات الحكومة النيجيرية حول النازحين، من 10 ولايات بما فيها "بورنو" التي تنشط فيها جماعة بوكوحرام، وقالت المنظمة الدولية للهجرة، إن أعمال العنف التي تقوم بها بوكوحرام في نيجيريا قد أجبرت مليون شخص على الأقل على الفرار من منازلهم، أما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم

(1) UNHCR, considération relatives à la protection internationale des personnes fuyant le nord-est du Nigéria (les Etats de Borno, Yobe et Adamoua), octobre 2014, from : http://www.refworld.org/docid/54192e444.html

المتحدة فقد أشار إلى أن جماعة بوكوحرام أجبرت ما يزيد عن 650 ألف شخص على النزوح من نيجيريا في ماي2013م، وقال المكتب إن مئات الأشخاص نزحوا من ولايات: "بورنو" و"أدامو"، و"يوبي".[1]

لقد دعا كبير مسؤولي الحماية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "فولكر قرك"، جراء وضع النازحين النيجيري المتدهور، دعا السلطات النيجيرية للإصغاء إلى مخاوف الشخاص النازحين داخليا، بسبب التهديدات التي تترصدهم من قبل الجماعة حتى بعد نزوحهم، حيث قام انتحاريون في الأشهر القليلة الماضية بتفجير أنفسهم في موقع يستقبل حوالي 50.000 نازح داخليا في ديكو، بورنو، وهذه الأخيرة اعتبرها فولكر أكثر الولايات تضررا جراء تمرد بوكوحرام، حيث أصبحت تفتقر للبنى التحتية والخدمات الأساسية والأمن، فقد تدمرت 16 من أصل 38 مستشفى، وأغلق 214 مركز للرعاية الصحية الأولية، هذا بالإضافة إلى تدمير العديد من المدارس في شتى القرى.[2]

لم تسلم الدول المجاورة لنيجيريا من تدفق الهاربين منها، فقد دفعت ميليشيات جماعة بوكوحرام في نيجيريا قرابة 90.000 شخص خلال العام 2014 إلى منطقة ديفا الفقيرة في النيجر المجاورة، مما أدى إلى مزيد من المخاوف من تردي حالة الأمن الغذائي والحماية، وقد وجهت حكومة النيجر في ديسمبر نداء "للتضامن الدولي والوطني" من أجل التصدي لما وصفه "بأزمة إنسانية حقيقية".

أما برنامج الغذاء العالمي فقد أشار إلى أن حوالي 25 ألف لاجئ نيجيري تدفقوا إلى المنطقة الواقعة بين حدود نيجيريا والنيجر، 20 ألف منهم من النساء والأطفال، وذكر البرنامج أن سبب النزوح لم تكن وراءه هجمات الجماعة فقط، ولكن كانت لحادثة خطف الفتيات من مدينة "شيبوك" أثر كبير في نفوس النيجيريين، وفي هذا الصدد قال مايتسماير، مدير لجنة الإنقاذ الدولية في النيجر لشبكة الأنباء الإنسانية "إيرين"، قال بأن الغالبية من اللاجئين كانت في البداية

[1]- مركز رصد النزوح الداخلي، لمحة عالمية 2013، الأشخاص النازحون داخليا جراء الصراعات والعنف، 19 أفريل 2013، من موقع: http://www.internal.displacement.org/publication/global.overview.

[2]- تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فبراير 2016، من موقع:
www.unhcr.arabic.org/56cd919a6.html

من العائدين، لكن وبتصاعد الهجمات الضرورية، اصبح من الضروري توفير مخيمات للاجئين، ومعه الغذاء، وهذا بسبب الزيادة في عدد السكان هناك.[1]

وفي مخيم دار السلام بتشاد، قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن أكثر من 7000 نيجيري وصلوا إلى تشاد، فارين من منطقة "باغا" التي سيطرت عليها الجماعة الإرهابية بوكوحرام، والواقعة في شمال شرق نيجيريا، بعد أن حرقوها وقتلوا وخطفوا المئات. وفي هذه الأثناء تتوقع المفوضية وصول المزيد من الأشخاص، وتستعد لاستقبال ومساعدة حتى 30.000 سيفرون إلى تشاد بحثا عن الحماية.

وبحسب تقديرات وكالة إدارة الطوارئ الوطنية في نيجيريا، فإن الأزمة قد تسببت بنزوح حوالي 154.000 شخص قسرا إلى البلدان المجاورة مثل التشاد والكاميرون والنيجر وحوالي مليون شخص ضمن الولايات الست في شمال شرقي نيجيريا.[2]

2- الآثار الاقتصادية:

على الرغم من أن نيجيريا تعتبر من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، حيث تحتل المرتبة الأولى إفريقيا والمرتبة الثالثة عشر عالميا، فإن تقديرات ومؤشرات التنمية البشرية ونوعية الحياة منخفضة جدا بخاصة في الشمال النيجيري، يمثل كتلة من الأمية والفقر، والأمراض، ومع حدوث ضربات الجفاف والتصحر التي اجتاحت الدول المجاورة لشمال نيجيريا، انهارت المجتمعات الزراعية في هذه الدول مما أدى إلى تدمير مساحات واسعة زراعية، ومن ثم وصلت أعداد العاطلين عن العمل إلى ملاين الشباب. إن هؤلاء الشباب يمثلون مصدر تهديد للدولة لأنهم مصدر للتجنيد ضمن المنظمات المتطرفة التي يصعب على الحكومة النيجيرية احتوائها.[3]

تخصص الحكومة النيجيرية ما يزيد عن ستة مليارات سنويا ميزانية الدفاع، وهذا في سبيل الدفاع عن إقليمها من الأفكار التي تواجهها، وخاصة خطر الجماعة الإرهابية بوكوحرام. واستنادا إلى تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لعام 2014، وصلت ميزانية الدفاع

---

[1] بوكوحرام، تفاقم أزمة النزوح في منطقة ديفا بالنيجر، من موقع:
http://www.frinews.org/report/4607/

[2] تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جانفي 2015، من موقع:
www.unhcr- arabic.org/54d063626.htm

[3]- حسناء عبد الفتاح، "نيجيريا العملاق الاقتصادي"، **مجلة إفريقيا قارتنا**، مصر، العدد 13، جويلية 2014، ص ص01-03

968 مليار نايرا (4.5 مليار يورو)، أي 20% من الميزانية التي تخصص للدفاع النيجيري، تؤثر على تنمية وعلى تطور القطاعات الأخرى، وهو ما جعل الكثير من الباحثين يعتبرون بأن لجماعة بوكوحرام الحصة الأكبر من الميزانية النيجيرية، خاصة وأنها تعتمد في تمويلها على الهجمات التي تشنها على البنوك وعمليات النهب والإتاوات، إلا أنها تقوم أيضا بسرقة الكثير من قطع الأسلحة ومعدات الجيش نفسها التي تمتلكها الدولة.

إن تأثير الحركة النيجيرية "بوكوحرام" على اقتصاد الدولة، لا يتضح فقط من خلال الميزانية العسكرية المخصصة للحرب، ولكن من خلال أيضا تهديدها للمصالح الغربية في نيجيريا، خصوصا[1] المصالح الأمريكية، التي تعتمد على نيجيريا في توفير 8% من استهلاكها النفطي، ومن ثم فإن الحركة الإرهابية تتسبب في هروب المستثمرين الأجانب وحتى السياح، حيث لا يمكن تحقيق تنمية في ظل بيئة غير مستقرة.[2]

في حديثه عن العملاق الاقتصادي النيجيري، أشار الأستاذ الدكتور حمدي عبد الرحمان إلى ثلاثة تحديات تواجه نهوض العملاق النيجيري، فبالإضافة إلى تفشي الفقر وسيادة أوضاع عدم المساواة والفوارق الإقليمية المترسخة في المجتمع النيجيري، كذلك بالإضافة إلى ظاهرة الفساد الاقتصادي، تأتي الجماعات الإرهابية كتهديد لا يمس أمن الدولة فحسب ولكن حتى اقتصادها، على سبيل المثال تسببت الحملة التي تشنها نيجيريا لمحاصرة بوكوحرام في لإيقاف تجارة الماشية، التي تكتسب من وراءها مدينة "مايدوجوري"، مما ترك كثيرين من السكان بلا رزق فأثر ذلك على النشاط التجاري للمدينة.[3]

بعد استعادة الجيش النيجيري مجمل الأراضي الواقعة شمال شرق نيجيريا، استولت بوكوحرام، مجددا على مدينة "مارت" الاستراتيجية، وهذا ما اعتبره نائب محافظ ولاية بورنو بمثابة نكسة للدولة النيجيرية، وتجدر الإشارة إلى أن "مارت" هي مدينة الصيادين والمزارعين،

---

[1]- Mireille Modoi, Bokoharam : enjeux, impacts et déstabilisation économique : www.info-afrique.com/5336-boko-haram.enjeu-impacts

[2]- Mireille Modoi, op.cit

[3] حمدي عبد الرحمان، **"من بوكوحرام إلى النهضة الاقتصادية تناقضات نيجيريا عملاق إفريقيا التائه"**، تقارير تحليلية، معهد العربية للدراسات، جويلية 2014، ص ص 78-81.

غنية بالثروات الزراعية، وهي تقع على الخط التجاري الاستراتيجي بين نيجيريا وجارتيها الكاميرون وتشاد.[1]

3- الآثار الأمنية:

لقد ولد الضغط الذي شهدته تونس وليبيا ومصر من أجل الديموقراطية ضمن ما سمي "الربيع العربي"، فراغا أمنيا استغلته الجماعات الإرهابية الجهادية كي تجد لنفسها موطئ قدم تعيد من خلاله رص صفوفها في أماكن كانت حكوماتها في السابق تجبرها، على التواري عن الأنظار فيها، وبالتالي العمل في الخفاء.

وفي غرب إفريقيا على وجه الخصوص، تزايدت التجليات الإرهابية بسبب أنشطة عدد من الجماعات، تشمل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يعمل على نطاق واسع في منطقة الصحراء والساحل بما فيها حركو بوكوحرام النيجيرية، وقد تفاقم المشهد الأمني بسبب زيادة نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تدور في فلك الإرهاب في غرب إفريقيا، بل والتي تغذيه أحيانا، حيث تعتبر الجريمة المنظمة العابرة للحدود مورد تمويل الجماعات الإرهابية في المال والسلاح والعناصر.

وبالرجوع إلى جماعة بوكوحرام نجد أنها استطاعت التغلغل في اغلب الدول الإفريقية، واستطاعت ربط شبكات اتصال مع أفراد الجريمة المنظمة، فبخصوص الأموال، فإنها تحصل عليها من خلال نهب البنوك عند مهاجمتها للمدن، ففي عام 2002، اتهمت الجماعة بالحصول على الأموال من رجال الأعمال والسياسيين والمسؤولين الحكوميين من خلال تهديدهم بالاختطاف، أما السلاح، فالجماعات تحصل عليه من خلال مهاجمتها لعدد مراكز الشرطة والقواعد العسكرية، وفي غالب الأحيان من خلال علاقاتها مع مهربي السلاح في منطقة الساحل الواسعة، ونظرا لمسامية الحدود، فقد ابتكر مقاتلو بوكوحرام أساليب ناجحة لإخفاء وتهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة عبر حدود نيجيريا وداخلها، ويمكن تناول عمليات التهريب هذه من خلال محورين أساسيين.

[1] هارون سوادغو، "الحرب على بوكوحرام تؤثر على النشاط التجاري بمدينة مايدوغري"، من موقع:
www.qiraatafican.com/home/new/

أ- التهريب الدولي:

يشير التهريب الدولي إلى حركة الأسلحة عبر حدود الدول ذات السيادة، فخلال الثورة الليبية على سبيل المثال، شهدت، مستودعات ذخيرة الدولة الليبية في فبراير/شباط 2011، إما أوامر أصدرها معمر القذافي بإتاحة السلاح للدفاع عن النظام، أو تعرضت للنهب من قبل قوات المتمردين والمرتزقة، ولم يعد معظم هذه الأسلحة إلى المخازن ثانية.

وحصلت جماعة إرهابية مثل "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI" على أسلحة ثقيلة مضادة مثل مضادات الطائرات سام 7، وصواريخ مضادة للمدرعات، ونقلتها إلى إقليم الساحل في غرب إفريقيا، وكان يتم الحصول عليها إما تهريبا بادعاء مساندة القذافي، أو بشرائها بصورة غير مباشرة، من المرتزقة، الذين حصلوا على هذه الأسلحة من المستودعات الليبية.

ومن خلال العلاقات الودية مع تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، تمكنت جماعات مثل "أنصار الدين"، و"بوكوحرام"، و"حركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا" من الحصول على الأسلحة، الأمر الذي شجعها ومكنها من شن المزيد من الهجمات الخطيرة والقاتلة. وهكذا تزايد تهور "بوكوحرام" مع انتشار الأسلحة في إقليم الساحل والصحراء، فتمكنت من استغلال الحدود القابلة للاختراق في ولايتي بورنو، ويوبي، اللتين تمثلان معاقل الجماعة في تهريب الأسلحة إلى نيجيريا.[1]

ب- التهريب الداخلي:

يقصد بالتهريب الداخلي تهريب السلاح من موقع لأخر داخل الأراضي النيجيرية. ومثل الأساليب المتبعة في التهريب الدولي للسلاح، تبنت بوكوحرام التجارة في السلع، والشحن بوسائل مجهزة بطرق خاصة، وإخفاء السلاح تحت ملابس المسافرين وحفر الأنفاق لتهريب السلاح.

ومع استمرار تمرد بوكوحرام، كشفت عمليات قوات الأمن في مواقع مختلفة في شمال شرق نيجيريا عن مئات الأسلحة، ومنها أسلحة أربي جي، قاذفات صواريخ، صواريخ مضادة

[1] فريد ومرسي أوناها، **بوكوحرام وتهريب السلاح عبر الحدود النيجيرية القابلة للاختراق**، تر: عاطفة محمد وعزت زيان، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 25 سبتمبر 2013، ص ص 4-5

للطائرات وبنادق آلية، وهناك اعتقاد على نطاق واسع بأن هذه الأسلحة شقت طريقها إلى نيجيريا من ليبيا ومالي. [1]

ثانيا: المتطلبات المطروحة للقضاء على التهديد الارهابي في نيجيريا

1- المتطلبات الاقتصادية

تعتبر التنمية الإقتصادية متطلب أساسي للحد من الظاهرة الأرهابيةفيإفريقيا، فلا بد من تفعيل البرامج والمخططات والمبادرات التنموية في إفريقيا وبالأخص في نيجيريا.

ففي نيجيريا لا بد من تفعيل مبادرات ومشاريع تنموية يكون للشباب مقدرا في تنفيذها، بالإضافة إلى إعادة التوزيع العادل[*] للسلطة والثروة ومكافحة مكامن الفساد، والعمل على تقليل نسب البطالة بين الشباب بطرح فرص للعمل، فالتجربة النيجيرية أثبتت بأن البطالة وعدم وجود فرص للعمل لدى الشباب هو مصدر لتجنيدهم ضمن المنظمات المتطرفة، لذلك لا بد على الحكومة النيجيرية من تنفيذ استراتيجية واضحة وشاملة لمكافحة التشدد، تعالج المظالم والشعور بالتهميش الذي يستغله المتشددون في التجنيد. [2]

2- المتطلبات الدولية

أما على المستوى الدولي، فمن أجل المصلحة المشتركة يجب على العالم أن يشرك إفريقيا ككل بصورة تامة في الاستجابة على التهديد العالمي، بما في ذلك تحديد الغاية من الإرهاب، إلى جانب تحسين نوعية الاستخبارات المجمعة والمتقاسمة، وأنظمة الأمن المطبقة، والتدريب، والأسلحة المجهزة، فلا بد من إيجاد وسائل لمعالجة الفقر، وحل مشكلة اللاجئين، والعمل على تحقيق الأمن، ويجب أن لا يتم ذلك بالطريقة التقليدية، بل في إطار شراكة استراتيجية ذكية، تعزز المركز التساومي لقارة إفريقيا، وتقوم على أساس شركاء متساوون يواجهون تهديدا مشتركا، بناءا على مقاربة استشفافية للحوار الجاد والصريح بين إفريقيا وبقية العالم. [3]

---

[1] عبد السلام يخلف: الرشادة في عصر العولمة، بديل ممكن أم يوتوبيا'، دراسات اسراتيجية، الع 06، جانفي 2009، ص- ص 81-101.

[*] إعادة التوزيع العادل، ويربطها الكثيرون بالجانب الاقتصادي، أي توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع، والتوزيع لا يقتصر فقط على توزيع عوائد التنمية، ولكن حتى أعباء التنمية، بشكل يعكس حالة العدالة الاجتماعية.

[2] ضياء الدين محمد أحمداي: الأبعاد الفكرية العقائدية للجماعات الإرهابية، من موقع:
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?

[3] محمد المهدي: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، من موقع:
http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?ard=43037php/

خلاصة الفصل الثالث:

لقد حملت الحركة الإرهابية والجهادية النيجيرية "بوكو حرام"، على عاتقها مهمة إقامة دولة إسلامية بل وإمارة إسلامية تطبق فيها الشريعة الإسلامية، هاته الأخيرة، التي كانت البديل الوحيد لتحقيق آمال الشعوب الإفريقية، بعد فساد النظم النيجيرية المتعاقبة وموالاتها – حسب الحركة – إلى الغرب. وقد التقت "بوكو حرام" في اهدافها وتطلعاتها مع تطلعات التنظيم الإسلامي في العراق والشام "داعش"، مما أعطاها ذلك قوة وتحفيز للاستمرارية وللتوسع خارج إقليمها.

وعلى الرغم من الجهود الإقليمية التي بذلتها بعض دول الجوار إلى جانب الجيش النيجيري في القضاء على "بوكو حرام"، والتي استطاعت تقليص توسعاتها نوعا ما، إلا أن تهديدها ما يزال قائما، ليس للدول الإفريقية فحسب، ولكن هناك مخاوف من وصول تهديداتها حتى المصالح الغربية، كما جاءت تنبؤات مرصد الجيوسياسي الديني في باريس، أين رأى هذا الأخير بأن الحركة الإرهابية النيجيرية قد حققت نجاحات عديدة وفلتت من العقاب، فهي وبعد أن دمرت اقتصاد منطقة الساحل الإفريقي، فإن تهديداتها ستتجه ناحية المصالح الغربية.

الخلاصة والاستنتاجات

الخلاصة والاستنتاجات

استجابة للمشكلة البحثية، فإن الظاهرة الإرهابية في إفريقيا اتسمت بكونها تهديدا أساسيا للأمن الإفريقي بكلّ أبعاده ومستوياته، خاصة بعد أن أصبحت ظاهرة تكتسب أبعادا أكثرخطورة على القارة الإفريقية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وبهذا تحولت إفريقيا إلى أرض خصبة وجاذبة، حاضنة ومصدرة للعناصر الإرهابية، مما أدى إلى تصاعد الخطر الإرهابي وتناميه في القارة الإفريقية، بما يمس كل جوانب الأمن الإنساني في القارة.

إن الجماعات الإرهابية قد استفادت من حالة الفراغ السياسي والأمني في القارة السمراء فضلا عن استفادتها من حالة الضعف التقليدي للحكومات الإفريقية في أغلبية دول القارة وعجزها عن القيام بأداء وظائفها الأمنية بكفاءة، خاصة وأن الإرهاب المعاصر في إفريقيا أصبح يرتبط بمتغيرات داخلية أصيلة نابعة من الواقع المعيشي الإفريقي، و كذامتغيرات خارجية خاصة بالظروف الدولية.

إن المجتمعات الإفريقية قد عرفت ومنذ استقلالها العديد من المشاكل الداخلية تمثلت أساسا فيما يسمى بأزمة الشرعية السياسية، أزمة الهوية، أزمة المشاركة السياسية، أزمة التوزيع وقد كانت هذه الأزمات هي البوادر الأولى لتشكل العنف والإرهاب في القارة الإفريقية، حيث أن الجماعات المتشددة و المتطرفة وجدت وراء الفقر و البطالة، التهميش والإحباط السياسي فرصا للتغلغل في إفريقيا ونشر أفكارها وإيديولوجياتها.

أما مايمكن استنتاجه من هذه الدراسة:

1- ليس هناك اتفاق واضح ومحدد بين المختصين حول مفهوم الإرهاب، شأنه شأن سائر المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية، فما قد يعده البعض إرهاب ينظر الآخر على أنه عمل مشروع.

تداخل مفهوم الإرهاب مع عدد من المفاهيم الأخرى القريبة منه في المعنى، وفي حالة التمييز بين الإرهاب وهذه المفاهيم، حيث يعتبر الإرهاب شكل من أشكال العنف السياسي بينما تعتبر الجريمة السياسية وجه من أوجه الإرهاب، كما نجد أن الإرهاب ذاته هو أحد فروع الجريمة المنظمة.

كما أن ظاهرة الإرهاب ليست وليدة اليوم بل هي ظاهرة تاريخية تطورت مع تطور الإنسان وهي ظاهرة لصيقة به تظهر بشدة في أزمنة ما، وتضعف في أزمنة أخرى وفق طبيعة النظام السياسي والظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والدّولية.

2- يرتبط الإرهـاب في نشأته بحركية سببية كبيرة ومركبة، سياسية واقتصادية، اجتماعية و نفسية، وحتى دولية، حيث يظهر الإرهـاب عادة من خلال تضافر عدة عوامـل وجملة من الدوافع المختلطة.

3- تتحدد طبيعة التهديد الإرهـابي من خلا مجموعة من الأنماط، وتختلف هذه الأنمـــاط حسب كل تصنيف، فنجد بأنه هناك الإرهـاب الفردي، إرهـاب الدولة، الإرهـــاب الدولي وحتى الإرهاب المحلي، هذا الأخير الذي نجده متوطن في إفريقيـــا، ولصيـق بالإنســان الإفريقــي، والنــابع أصلا من جذور محلية إفريقية، إذ يرتبط بدوره بالعنف السياســي، باتخاذه البعد السياسـي من جهة، وبالحروب الأهلية في طابعها المحلي من جهة ثانية.

والإرهاب المحلي لا يأخذ الكثير من الاهتمام مثل الإرهاب الدولي أو العابر للقوميات الذي يعتبر أصلا إرهابا وافدا إلى إفريقيا، عكس الإرهاب الأصيل ذو الدوافع والمسببات المحلية.

4- شهدت القارة الإفريقية عدّة نماذج إرهابية تطورت مع تطور الأوضاع في إفريقيـــا، إذ شهدت نموذج من الإرهاب تخلل في البداية كحركات التحرر ضد الاستعمــار الغربي، بينما ظهر مرة ثانية خلال الحرب الباردة في شكل إرهاب ضد دولة ما بعد الاستعمار،لكن تطوره الأخير يعد الأخطر، حيث ظهر نموذج الإرهاب المتبادل في القارة الإفريقية منذ فترة التسعينات، ومن ثم انخرطت إفريقيا في الحركة العالمية للإرهاب.

تطرح القارة الإفريقية عدة مزايا للجماعات الإرهـابية من خلال الموقع الجغرافي وحالة الفراغ الأمني والسياسي التي تعيشها معظم دول القــارة، فهي تتميز ببيئة هشة وضعيفة تضم الفقر، البطالة، التهميش، الإقصاء والإحباط السياسي، واللاعدالة الاجتماعية جراء التعددية الهوياتية التي تتميز بها القارة والتي فشلت الحكومات الإفريقية في احتوائها، مما أعطى بعدا استراتيجيا هاما للعمل الإرهابي في إفريقيـا. وإن من أبرز تداعيات هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، هي أفرقة الظاهرة الإرهابية، حيث تتجه كل الادعاءاتإلى أن إفريقيا هي موقع الإرهاب الجديد الذي يمكن أن يهدد العالم.

5- تشهد معظم الأقاليم الإفريقية تحركات للعناصر الإرهابية، حيث تختلف حدة التهديدات الإرهـابية من إقليم لآخر، إذ تعتبر منطقتي القرن الإفريقي والسـاحلي- الصحراوي من أخطر الأماكن في إفريقيا، ثم تأتي في المرتبة الثانية دول شمـال إفريقـيا ودول إفريقيــا الغربية.

6- تعـاني معظم الدول الإفريقيـة من العديـد من الأزمــات و المشتركة كأزمة الشرعية السياسية، أزمة الهوية، أزمة المشـاركة السياسية، أزمة التوزيع، وقد كان لهذه الأزمـات دور في ظهور وتنامي الظاهرة الإرهابية، حيث أن نشاط الجماعـات الإرهـابية المتطرّفة عادة ما يسهل في بيئة مضطربة، هشة وضعيفة، تحتوي على العديد من المشاكل.

7- أدّت الظاهرة الإرهابية في إفريقيا إلى انعكاسات سياسية، عملت على تكريس الاستبدادالسياسي، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، بينما مست الانعكاسات الاقتصادية الكثير من المخصصات المالية، أين كانت الحكومـات الإفريقية تمنح الكثيـر من اهتماماتها نحو قطـاع الدفـاع والأمن، كمـا أدت الظـاهرة الإرهـابية إلى تخريب المنشـآت الاقتصـادية وتعطيل عملها، مثلما حدث في نيجيريا جراء العمليات الإرهابية التي كانت تشنها جماعة "بوكو حرام".

8- إن مداخل مواجهة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا، تؤكد على ضرورة تبني مقاربة شاملة للمتطلبـات السيـاسية المتمثلة في تطبيـق الحكم الراشد، والعمل كذلك على ترسيـخ العملية الديمقراطية، هذا بالإضافة إلى المتطلبـات الاقتصادية بتفعيل البرامج التنموية، بينما يبقىمستقبل الظاهرة الإرهابية في إفريقيا خاضعا لاحتمالية حل هذا التهديد أم عدم حله.

عند الرجوع لاختبار الفروض العلمية للدّراسة:

الفرضية الرئيسة:

تبقى التهديدات الإرهابية مرتبطة وبشدة بالأزمات والمشاكل الداخلية التي تعاني منها بعض البلدان، حيث أن الجماعات الإرهابية تنشأ في البداية كجماعات ترفض الوضع القائم فتعبر عنه بطريقة سلمية لتتحول فيما بعد إلى جماعات عنيفة تهدف لتغيير الوضع عن طريق القوة والعنف، وما يزيد من انتشارها وتمددها، هو عجز دولها عن قيامها بأدوارها ووظائفها.

أما فيما يخص الفرضيات الجزئية:

ـ هناك ترابط وانسجام بين تغيير مصادر التهديد الإرهابي و تطور الأطر المعرفية والنظرية لتحليلها، إلا أن أشكال وأساليب عمل الظاهرة الإرهابية تتطور بوتيرة كبيرة تفوق في العادة المقابل المعرفي لتحليلها.

ـ تعود أغلب أسباب تواجد العناصر الإرهابية إلى إشكالية الدول العاجزة على القيام بأدوارها ووظائفها.

ـ لقد أثر التهديد الإرهابي لحركة بوكو حرام على الدولة النيجيرية، حيث وصل الوضع الأمني فيها إلى ذروة التأزم، أين انعكس تهديدها على كافة الأوضاع في نيجيريا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

أ- القرآن الكريم:

1. سورة الأنفال، الآية 61

ب - الموسوعات أو القواميس:

1- أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، ج15، دار صادر، بيروت، لبنان.

2- إمام إبراهيم وآخرون، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر، 1975.

3- صبحي قنصوة، **الموسوعة الإفريقية**، المجلد5، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ماي، 1997

4- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1985.

5- **قاموس المنجد**، دار الشروق، بيروت، 1969.

6- لويس عجيل: **المنجد في اللغة**، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1973.

7- منير البعلبكي، **المعجم الوسيط**، دار النهضة، القاهرة، 1994.

8- ناظم عبد الواحد الجسور: موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004.

ج - الكتب:

1- إبراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا الإرهاب والعنف**، دار الساقي، بيروت 2015.

2-احمد إبراهيم محمود، **الحروب الاهلية في افريقيا**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001

3- إبراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا الإرهاب والعنف**، دار الساقي، بيروت، 2015.

4- أحمد الموصللي، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004

5- أحمد بهاء الدين، **شرعية السلطة في العالم العربي**، دار الشروق، القاهرة 1984.

6-أحمد جلال عز الدين، **الإرهاب والعنف السياسي**، دار الحرية، القاهرة، 1986.

7-أحمد نجم الدين فليحه، **إفريقيا دراسة عامة وإقليمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، د.س.ن.

8-أحمد ياسين، **ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012.

9-إسماعيل الغزال، **الإرهاب والقانون الدولي**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1990.
10- أكوديبا نولي، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، تر: أيمن السيد شبانة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2003.
11- أمباي لو، **إشكالية انتقال السلطة في إفريقيا مع التطبيق على نيجيريا**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 1998.
12- أمين معلوف، **الهويات القاتلة: قراءة في الانتماء والعولمة**، دار ورد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1999.
13- إيريك هوبزباوم، **العولمة والديمقراطية والإرهاب**، تر: أكرم حمدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان.
14- بريان وايت وآخرون، **قضايا في السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
15- ثامر كامل محمد، **حقوق الإنسان: الرؤى العالمية والإسلامية والعربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
16-جوزيف ياكوب، **ما بعد الأقليات: بديل عن تكاثر الدول**، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، لبنان، 2004.
17-جون رولز، **العدالة كإنصاف**، تر: حيدر حاج اسماعيل، إعادة صياغة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.
18-جيري سمبسون، **"الإرهاب الدولي والقانون الدولي: المقاربات الدولية في الماضي والحاضر"**، مركز دراسات الوحدة العربية،الإسكندرية، مصر، 2003.
19-حسنين المحمدي بوادي، **العالم بين الإرهاب والديموقراطية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
20-حسين سعد،**الأصولية الإسلامية العربية: بين النص الثابت والمتغير**،ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د.ب.ن.
21- حمدي عبد الرحمان حسن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**، مركز دراسات المستقبل العربي، 1996.
22- حمدي عبد الرحمان، **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم الإفريقية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن.
23- حمدي عبد الرحمان، **تحولات الخطاب الاسلامي في إفريقيا**، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، مصر، 2015.
24- حميدة سميسم، **الحرب النفسية في العراق القديم**، دار الشؤون الثقافية العامة،

بغداد، 1996.
25- خالد المطري السيد، **جغرافية القارات: دراسة مقارنة**، الدراسات السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1998.
26- خليل حسين، **ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2012.
27- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
28- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
29- رضوان بروسي، **الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية والعمليات**، ومؤشرات قياس نوع الحكم، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009.
30- رضوان زيادة، **الإسلام والفكر السياسي: الديمقراطية – الغرب – إيران**، المركز الثقافي العربي، دمشق، سوريا، 2000.
31- رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية: مدخل للتغيير**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2002.
32- رفعت السعيد، **الإرهاب إسلام أم تأسلم**، سينا للنشر، القاهرة، 1995.
33- رفيق حبيب، **تفكيك الديموقراطية**، دار الشروق، مصر، 1997 108.
34- بروجيه غارودي، **كيف نصنع المستقبل**، ط2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2003.
35- روزنتال يودين، **المجموعة الفلسفية**، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيرو، لبنان، 1981.
36- سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**، منشورات جامعة عين شمس، مصر، 2005.
37- سعد الدين إبراهيم، **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.
38- سعيد اسماعيل علي،**الهوية والتعليم**، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، 2005.
39- سعيد علي عبيد، **تنظيم القاعدة: النشأة – الخلفية الفكرية – الامتداد**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2008.
40- سيد قطب، **العدالة الاجتماعية في الإسلام**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1995.
41- صامويل هنتنجتون، ترجمة: طلعت الشايب، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ط2، منتدى مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 1999.

42- عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي البنية والأهداف**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
43- عبد السلام إبراهيم بغدادي ، **الجماعات العربية في إفريقيا: دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في إفريقيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
44- عبد العزيز الكحلوت، **التنصير والاستعمار في افريقيا السوداء**، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، 1992.
45- عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون، **الجريمة المنظمة: التعريف الأنماط والاتجاهات**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.
46- عبد القادر رزيق المخادمي، **التحول الديموقراطي في القارة الإفريقية**، دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة، 2006.
47- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية: بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
48- عبد الناصر حريز، **النظام السياسي الإرهابي: دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب إفريقيا**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997.
49- عبد الهادي جوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
50- علي الدين هلال ونفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
51- عمار مساعدي، **الإجرام المنظم**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
52- غازي عبد الرحمن القصيبي، **العولمة والهوية الوطنية**، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2002.
53- غوين داير، **فوبيا داعش وأخواتها**، تر: رامي طوقان، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015.
54- فريدوم سي أوناها وجيرالد إي إزريمالحناشي، **غرب لإفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013.
55- فكري عطا الله عبد المهدي: **المتفجرات والإرهاب الدولي**، دار المعارف للنشر، د.ب.ن، 1992.
56- كلود دوبار، **أزمة الهويات: تفسير تحول**، ترجمة: رندة بعث، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، 2008.
57- كميل الطويل، **القاعدة وأخواتها: قصة الجهاد بين العرب**، دار الساقي، بيروت، 2007.
58- محمد خيس الزركة: **جغرافية العالم الإسلامي**، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة،

الاسكندرية، 2004.
59- صباح محمود محمد، **جغرافية الدول الاسلامية**، دار الامل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
60- محمد رياض وكوثر عبد الرسول، **إفريقيا دراسة لمقومات القارة**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر.
61- محمد عبد الغني سعودي، **قضايا إفريقيا**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.
62- مصطفى الشريف، **الإسلام الحداثة: مستقبل صراع الثقافة**، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
63- نديم البيطار، **حدود الهوية القومية: نقد عام**، دار الوحدة، بيروت، لبنان، 1982.
64- هلال علي، **نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية**، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، د.س.ن.
65- والترزودني، **أوروبا و التخلف في إفريقيا**، ت ر:أحمد قيصر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1998.
66- عبد الوهاب حومد، **الإجرام السياسي**، دار المعارف، لبنان، 1963.
67- عبده مختار موسى، **دارفور من أزنة دولة إلى صراع القوى العظمى**،مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، 2009.
68- ف. دنوف، **نظريات العنف فى الصراع الإيديولوجي**، تر: سحر سعيد، دار دمشق للطباعة، دمشق، 1982.
69- فكري عطا الله عبد المهدي، **المتفجرات والإرهاب الدولي** ،دار المعارف للنشر، د.ب.ن، 1992.
70- مجمع الفقه الإسلامي، **الإرهاب والسلام**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007.
71- محمد بن ناصر العبودي ، **قصة سفر فى نيجريا**، مكتبة الملك فهد الوطنية، د.ب.ن، 1995.
72- محمد عبد الرؤوف عطية، **التعليم وأزمة الهوية الثقافية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.
73- محمد عبد المطلب الخشن، **تعريف الإرهاب الدولي: بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007،
74- محمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي**، دار العلم للملايين، بيروت، 1986.

75- محمود أبو العينين،**التقريرالاستراتيجي الإفريقي**، ط4، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2007.
76- موريس ديفرجيه، **في الدكتاتورية**، تر: هشام متولي، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 1977.
77- هيثم عبد السلام محمد، **مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005.
78- وليم توردوف، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، تر: كاظم هاشم نعمة، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004.

د ـ المجلات:

1- إبراهيم أبراش، "العنف السياسي: بين الإرهاب والكفاح المشروع"، **مجلة الوحدة**، العدد 67، أفريل 1999.

2- أحمد عسكر: إشكالية الفاعلية، لماذا أخفقت استراتيجيات مكافحة الإرهاب في إفريقيا؟ **شهرية حالة للإقليم**، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، العدد 16، أبريل 2015.

3- أميرة عبد الحليم، الحكم في إفريقيا: من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي، **مجلة الديمقراطية**، مصر، العدد 62، جانفي 2016.

4- أمين الشلبي، "الإرهاب الدولي: المصادر والإشكاليات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 162، أكتوبر 2005.

5- أنس مصطفى كامل، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا، الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، جانفي 1992، العدد 107.

6- أنور محمد عبد الرحمن، "تمدد الإرهاب في إفريقيا وانعكاساته"، **جريدة أخبار الخليج**، السعودية، الج 13789، 24 ديسمبر.

7- ايمن عبد العطار، أضواء على دول قارتنا نيجيريا، مجلة افريقيا قارتنا، الع.6، د.ب.ن، يونيو 2013.

8- باخوية دريس، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة أدرار (الجزائر)، الع11، جوان 2014، ص ص102-104.

9- بشير علي عمر،"تطبيق الشريعة في نيجيريا"، **مجلة قراءات إفريقية**، المملكة العربية السعودية، الع 166، أكتوبر 2004.

10- الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة(نموذج مالي)"، **مجلة المستقبل العربي**، الكويت، الع 422، أفريل 2014.

11- حسناء عبد الفتاح، "نيجيريا العملاق الاقتصادي"، **مجلة إفريقيا قارتنا**، مصر، العدد 13، جويلية 2014.

12- حمدي عبد الرحمان، " العموم الأربعة : اتجاهات الفكر والرأي الكبرى في افريقيا "، **مجلة المستقبل**، الإمارات العربية المتحددة.

13- حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا...الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، **مجلة قراءات إفريقية**، المملكة العربية السعودية، الع 01.

14- خالد المصري،" النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد الثاني، 2014.

15- خالد حنفي علي، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا: رؤى وأدوات متغيرة، **السياسة الدولية**، م-41، ع-163، 2006.

16- سعيد بن رحمون، " بوكو حرام جيل جديد من سوء فهم الدين "، **مجلة ذوات**، الرباط، العدد 06، جويلية .

17- السيد عليوة، "مفهوم المشاركة السياسية"، **مجلة مقاربات**، سوريا، ع14-15 ديسمبر 2008.

18- سيدي المختار محمد الصالح ديالو، " الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة مالي"، مجلة قراءات افريقية، المملكة العربية السعودية، الع 16، افريل 2013.

19- صبحي قنصوة: النفط والسياسة في دلتا النيجر، صراع لا ينتهي"، **مجلة قراءات إفريقية**، المملكة العربية السعودية، الع 11، مارس 2012.

20- عبد السلام يخلف: الرشادة في عصر العولمة، بديل ممكن أم يوتوبيا'، **دراسات استراتيجية**، الع 06، جانفي 2009.

21- عبد القادر معلم محمد جيدي: أزمة اصومال: إشكالية الدولة وآفاق إعادة البناء، **مجلة دراسات إفريقية**، القاهرة، الع 45، أفريل 2010.

22- عليتيات ومحمد بلعزوق، "العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز"، **مجلة جامعة النجاح**، الجزائر، العدد28، 2014.

23- محمد أنور، قبائل إفريقيا (قبائل الهوسا)، **مجلة إفريقيا قارتنا**، الع 6، د.ب.ن، يونيو 2013.

24- محمد سعدي، العربية من الوحدة إلى التعدد، **آفاق المستقبل**، الإمارات، العدد 07، أكتوبر 2010.

25- محمد عاشور مهدي، "إفريقيا والحرب على الإرهاب: قراءة في بعض الأبعاد السياسية"، **مجلة دراسات إفريقية**، القاهرة، الع 42، نوفمبر 2014.

26- مطيع مختار، "محاولة في تحديد مفهوم الإرهاب وممارسة من خلال النموذج الأمريكي" **مجلة الوحدة**، العدد 67، أفريل 1990.

27- ناجم مولاي: "أزمة الهوية في ظل تحدي الاغتراب – مأزق وعي ومحنة شخصية"، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، الجزائر.

28- نور الدين فوزي، "العنف السياسي وأزمة الدولة الحديثة في الوطن العربي"، **العالم الإستراتيجي**، العدد الأول، مارس، 2008.

29- هيفاء أحمد محمد،: "ظاهرة عدم الاستقرار في نيجيريا، دراسة في حركة دلتا نهر النيجر"، مجلة دراسات دولية، العراق، الع 46، 2014.

30- يونس زكور، "الإرهاب وإشكالية تحديد المفهوم"، **الحوار المتمدن**، الع 1758، ديسمبر 2006.

ه ـ التقارير:

1- جامعة الدول العربية، الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، القاهرة، 22 أفريل 1998.
2- منظمة الوحدة الإفريقية، الإتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، الجزائر، 1999، ص 67.

و- الدراسات غير المنشورة (مذكرات)

1- إكرام بركان، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.

2- بحري سهيلة وزرمان هدى، البنائية والمتغيرات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007/2006.

3- جميلة سي قدير،الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا:دراسة حالة السودان، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، د.س.ن.

4- حمايدي عز الدين، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، دورة 2005.

5- سمية أوشن: دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة باتنة، 2010.

6- نجوى عبد النبي شحاته، الاستعمار البريطاني في نيجيريا (1861 – 1914)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد البحوث والدراسات الافريقية، قسم التاريخ الحديث، تحت إشراف احمد الحتة، جامعة القاهرة، 1980 – 1981.

2 - المراجع باللغة الأجنبية:

A – dictionaries

1- Beaujean, **Dictionnaire de la langue Française**, Editions Universitairesm, Paris.

2- Gere François, **Dictionnaire de la pensée stratégique**, La rousse Bordas, Paris, 2000.

3- **Oxford world power dictionary**, oxford universitypress, china, 2006.

4- Phellip Babcock, **webster'sthird new international Dictionary**, Merrina- webster, Massachusetts, 1986.

B - Books

1-Anne Nivat, **Islamistes comment ils nous voient**, Alger, Casbatt édition, 2007.

2-Mahmoud Mourad, **The world and Terrorism**, Al Ahram, Caira, 2000.

C - PRESSES

1- John Spanier, **Game Nation Play**, Press division of A congressional Quarterly, Washington, USA, 1990.

D – Reports

1- AbimbolaAdesoji,« the bokoharamuprising and islamicrevialism in nigeria », africaspecturm, gerrmany, 2010.

2- Alex Throutman, « The diseaseunbelief : BokoHaram'sreligious and politicalworldview », Brookings – analysispaperin 22 January 2016.

3- Andrew Walker, « whatisbokoharam ? », special, united states institute of peace, washington, 2003.

4- Andrew Walker,« whatisbokoharam ? », special, unitedstates institute of peace, washington, 2003.

5- Bonaventure CakpoGuedegbe, « bokoharam : bras armé du merrorisne international, déstabilisation du nigeria et reconfiguration géoplitique de la zone sahelienne », IRIS – observtoirgeopolitique du religieux, février 2015.

6- CorinaSimonelli, « bokohaaremrecentattacks », start back ground, report, university of maryland, united state, may 2014.

7- Cristina FlesherFominaya, collective identity in social Movements: central concept and debates, University of aberdeen, Scottand, 2010.

8- David Cook, « bokoharam : a new islamic state in nigeria », institne for publcpolicyriceuniversity, december 2014, p p 03, 04.

9- Emmanuel Igah : Le Nigeria. Géoplitique et populatio du géant africain, 2 N° 682, 2007.

10- Florent Geel et Marceau Siviende, « nigeria : les crimes de masse de bokoharam« , rapport de la federation internationale des ligues des droits de l'homme, fevrier 2015, paris.

11- Insurrection religieuse, contestation politique ou protestation sociale ?, questions de recherche, N°40, centre de recherche internationales : sciences po, juin 2012.

12- James Konow, distributive justice, philosophy and public affairs, vol 3, N° 01, autum 1973.

13- John Spanier, Game Nation Play, Press division of A congressional Quarterly, Washington, USA, 1990, p 539.

14- Marc Antoine Pérouse de Montdos, bokoharam et le terrorism islamiste au Nigeria, nsurrection religieuse, contestation politique ou protestation sociale ?.

15- Marc-haurentHazouné, "L'afrique et le DEFI Democratique", Hambourg, Institut de L'unesco, 2006.

16- Otayer, Réné, Afrique : les identités la democratie, cahiers des sciences humaines, N° 10, editions de l'aube, France.

17- Peter Bouson and others, « Nigeria : Trapped in the cycle of violence », Amnesty international, unitedkingdon, August 2012.

18- Phellip Babcock, webster'sthird new international Dictionary, Merrina- webster, Massachusetts, 1986.

19- Ute Gierczynski-Bocandé, « l'Arique Face au defide la sécurité », la fondation konradadenaierstifting, saint louis, avril 2014.

20- Zabeirou Moussa et Oumarou Moussa, « lutte contre bokoharam » le sahel journal, Niger, numéro 8883.

المواقع الإلكترونية:

1- https://alburhan.com

2- www.ikwanonline.com/article.asp?page=1&art=54096...

3- www.lebanese-forces.com

4- 1www.studies.aljazeera.net/ar.../20131241228...ht

5- 1http://ar.qantara.de/content/jm.bwkw.hrm.lmttrf.wkhttf...

6- www.opgai.org/app/download.1 /.../pdf? tالهوية+مفهوم...

7- http://acpss.ahramdigital.org.cg/Review.aspx?serial=67

8- http://alburhan.com

9- http://cairodar.youn7.com/408749

10- http://magmj.com/index.jsp?inc=5&10=1898

11- http://samira-nasri.blogspot.com/2008/11/blog-post-17.html

12- http://www.acrseg.org

13- http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

14- http://www.ahewar.org/debat/show.cat.asp?cid=158

15- http://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/8/22...

16- http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?ard=43037php/

17- http://www.alhewar.org/debat/show.art.aspPaid=174795

18- http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/11/12

19- http://www.alukah.net

20- http://www.awu-dam.org.

21- http://www.dr.abumatar.com/boeken/boeken.mseptember/14.htm

22- http://www.dr.abumatar.com/boeken/boeken.mseptember/14.htm

23- http://www.driouchcity.net

24- http://www.elwatannews.com/news/details/790442

25- http://www.frinews.org/report/4607/

26- http://www.hadaracenter.com

27- http://www.internal.displacement.org/publication/global.overview.

28- http://www.larousse.fr/encyclopedie/pays/nigeria/135286.

29- http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?

30- http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=114...

31- http://www.moqatel.com...

32- http://www.muslm.org/vb/archive/index.php/t-469189.html

33- http://www.refworld.org/docid/54192e444.html

34- http://www.rnw.nl/arabic.article/15235

35- http://www.tomohana.net/vb/showthread.php?t=11749.

36- https://alburhan.com

37- https://ar.m.wikipedia.

38- https://ar.m.wikipedia.org

39- Muslim.conditions.com/

40- www.africansmajma.com

41- www.ahewar.org

42- www.ahewar.org/debat/show-art-art?aid=468467

43- www.alhayat.com/articles/716038/

44- www.aljazeera.net/know/edgegate/newscoverage/2015/11/12

45- www.al-jazira.com/2005/20050413/rj2.htm

46- www.almoslim.net/node/246577

47- www.alukah.net/library/0/75884/

48- www.Bowemkahel.yolasite.com/resourees/دور%20التنافس.....

49- www.drsabrikhalil.wordpress.com/2011/09/19

50- www.info-afrique.com/5336-boko-haram.enjeu-impacts

51- www.islamist-movements.com/34931.

52- www.moqatel.com/openshore/behth/siaria2/harbfimali/sec03.doc.htm

53- www.naghress.com/mohammediapress/12379

54- www.noonpost.net/الثورة /افريقيالعنة

55- www.qiraatafican.com/home/new/

56- www.raialyoum.com/?P=235917

57- www.rcssmideast.org/acticle/3207#.79Btka9dg

58- www.ressmideast.irg/Article/2448/publication.aspx?publicationID=78

59- www.sasapost.com/boko-haram-nigeria-isis

60- www.siyassa.org.eg

61- www.ssnp/info

62- www.startimes.com/؟t=31708383

63- www.startimes.net

64- www.studies.alarabiya.net/hot-issues/

65- www.tahawolat.com/cms/article.php3?id-article=904

66- www.tomohan.net/.../showthread.php?

67- www.unhcr.arabic.org/56cd919a6.html

68- www.unhcr-arabic.org/54d063626.html

69- www.usaid.gov/policy/cdie/8-9-05.pdf.

70- www.webstar.co,musnews/news/news.php?article=3919

71- www.wikipedia.org.identitypolitics.

72- www.wikisum.com/w/verbaandNie:participationinamerica...

73- www.youm7.com/story/0000/0/0/-/1794529

74- www.zeenews.com/new551374.html

الفهرس

الفهرس

الإهداء

تشكرات

الفهرس

المقدمة .....أ- ط

الفصل الأول

تمهيد

المبحث الأول: الإرهاب: مفهومه ونشأته 12

المطلب الأول : تعريف الارهاب..... 12

المطلب الثاني: حدود العلاقة بين الإرهاب والمفاهيم المرتبطة..... 19

المطلب الثالث: نشأة الظاهرة الإرهابية ومسبباتها..... 24

المبحث الثاني: خصائص الظاهرة الإرهابية أنماطها 29

المطلب الأول: خصائص الإرهاب.....29

المطلب الثاني: أنماط الإرهاب.....32

المبحث الثالث: تنامي الظاهرة الارهابية 34

المطلب الأول:الأصولية الإسلامية والإرهاب 34

المطلب الثاني: الحرب على الإرهاب وعولمة للظاهرة 42

المبحث الرابع: المقاربة البنائية في تفسير الظاهرة الإرهابية 46

المطلب الأول: تعريف النظرية البنائية والجذور الفكرية لها 46

المطلب الثاني: افتراضات النظرية البنائية 52

المطلب الثالث: تفسير البنائية للنزاعات الدولية 53

خلاصة الفصل الأول 57

الفصل الثاني

تمهيد

المبحث الأول.....59

المطلب الأول: مفهوم الشرعية أسباب ضعفها أو فقدانها 60

المطلب الثاني: أزمة الشرعية في النظم الإفريقية.....62
المبحث الثاني: أزمة الهوية Identity crisis.....82
المطلب الأول: مفهوم الهوية وأشكالها.....82
المطلب الثاني: أزمة الهوية الإفريقية.....88
المبحث الثالث: أزمة المشاركة السياسية 99
المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية وإشكاليتها.....99
المطلب الثاني: أزمة المشاركة السياسية في إفريقيا.....105
المبحث الرابع: أزمة التوزيع 112
المطلب الأول: مفهوم عدم العدالة التوزيعية 113
المطلب الثاني: أزمة التوزيع في إفريقيا.....110
خلاصة الفصل الثاني 125

الفصل الثالث: دراسة حالة حركة بوكو حرام في نيجيريا

تمهيد
المبحث الأول: نشأة وتطور الدولة النيجيرية.....128
المطلب الأول : نيجيريا والاستعمال البريطاني 128
المطلب الثاني: خصائص الدولة النيجيرية 135
المبحث الثاني: حركة بوكو حرام النيجيرية.....137
المطلب الأول : نشأة وتطور حركة بوكو حرام.....137
المطلب الثاني : حركة بوكو حرام النيجيرية تهديد إقليمي.....149
المبحث الثالث: بوكو حرام وتكريس الاستقرار في نيجيريا 159
المطلب الأول: أنشطة بوكوحرام في نيجيريا 160
المطلب الثاني: دور بوكوحرام في تفاقم مشكلة الدولة في نيجيريا 171
خلاصة الفصل الثالث 178
الخلاصة والاستنتاجات 180
قائمة المراجع.....185

الملخص:

LE RESUME:

la moitié de l'Afrique est désormé confortée à une menace majeure. Si celle-ci peut prendre des forms locales, elle ne s'en réfère pas moins à un creuset idéologique commun et à des pratiques d'ultra violences partagées.

Ce phénomèn bien que prenant sa source dans l'idéologie d'Al-Qaiida et de ses inspirateurs théoriques, diffère de lapremière generation de jihadistes dans l'implantation fut la manifestation la plu importante en Afrique. En effet, après l'échec sanglant des tentative d'implantation locale (Algérie, Egypte, caucase, notament) dans les années1990, ces derniers s'étaient retournés vers" l'ennemi lointain" . le 11 septembre et les attentats de londres et Madrid furent les effets les plus dramatiquement spectaculaire de cette stratégie.

En Afrique le défi jihadiste est aussi une des grandes espace, et au Nigeria, la derive terroriste du movement islamiste BoKo Haram interroge le rapport de la violence dite (religieuse) à L'Etat.

Les mots clés: le terrorime, le terrorisme en Afrique, la menace de BOKO HARAM.